

سید مرتضیٰ علی حسینی

۸۶، ۶، ۲۲

خانه
بودای
مسی

۱۸



۱۸۳۵
۲۰۹۴۷۰

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		 جمهوری اسلامی ایران شماره ثبت کتاب
کتاب	حکیمه عالم الوصول	
مؤلف	میرزا ابوالقاسم کمری	
مترجم		
شماره قفسه ۱۸۳۵		۲۰۹۴۷۰

خطی	کتابخانه
	مجلس شورای اسلامی
۱۸۳۵	



۱۸۳۰۵
۲۰۹۴۷۰

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	حاشیه عالم الاصول
مؤلف	میرزا ابوالحسن علی
مترجم	
شماره قفسه	۱۸۳۰۵
شماره ثبت کتاب	۲۰۹۴۷۰

خطی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۱۸۳۰۵

هذا مستخرج من الأصول من فرائد الوفا
في علم الفقه

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله الفقه في اللغة الفهم **قوله** أما ابتداء بتعريف الفقه دون أصول الفقه
كما هو المعروف في كتب الأصول لأن وضع الكتاب إنما هو في الفقه والتعريف ليس
بالمبحث الأصولي من باب الياضي وتعميم الكتاب كذا قيل **قوله** يخرج بالتفصيل
بالأحكام العلم **قوله** قد يطلق الحكم على التمسك وعلى التمسك التامة الجزئية وفي
اصطلاح الأصوليين على خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين والصواب وهذا
المقام المعنى الثاني وأما المعنى الأول فقد فسر الحق الشريف في هذا المقام
واختص به بأنه لا معنى لقولنا العلم بالتصديقات إلا بتكليف ريك وقيل
أن يكون مراده بالتصديق المستلزم به فهو للمعنى الثاني فيقع العدول به
ثلاثة وأما المعنى الثالث فيستلزم استدراك قیدی الشرعية والفرعية
لأن الخطاب المذكور على الوجه الذي فسرناه لا يكون التشرعية وفرعية
منشأة من الثاني بكيفية وأما ما ذكره الصانع من إخراج العلم المتعلق بالصفات
والصفات وغيره فيه أنه إن أريد بالعلم العلم التصديقي كما هو المشهور في
اللغة وعرف الشرع والموافق للسياق من حله على ترجيح أحد الطرفين لم يأت
العلم بالذات مطلقا بالصفات وغيرها إن أريد العلم بمقتضاها الصور
حتى يخرج تصديقا للأحكام وإن أريد التصديق بما هو موصوف بها وهو ما هنا
حكم بأحد المعنيين الأولين لا يخرج به والمعنى الثالث مع ما فيه على ما
عرفت يخرج ما يخرج به التشرعية والفرعية ولا وجه للتخصيص وإن
أريد بالعلم المعنى الأخير من الصور فيكون خلاف المشهور فيما بينهم

هذا مستخرج من الأصول من فرائد الوفا
في علم الفقه
بسم الله الرحمن الرحيم
قوله الفقه في اللغة الفهم
قوله أما ابتداء بتعريف الفقه دون أصول الفقه
كما هو المعروف في كتب الأصول لأن وضع الكتاب إنما هو في الفقه والتعريف ليس
بالمبحث الأصولي من باب الياضي وتعميم الكتاب كذا قيل
قوله يخرج بالتفصيل
بالأحكام العلم
قوله قد يطلق الحكم على التمسك وعلى التمسك التامة الجزئية وفي
اصطلاح الأصوليين على خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين والصواب وهذا
المقام المعنى الثاني وأما المعنى الأول فقد فسر الحق الشريف في هذا المقام
واختص به بأنه لا معنى لقولنا العلم بالتصديقات إلا بتكليف ريك وقيل
أن يكون مراده بالتصديق المستلزم به فهو للمعنى الثاني فيقع العدول به
ثلاثة وأما المعنى الثالث فيستلزم استدراك قیدی الشرعية والفرعية
لأن الخطاب المذكور على الوجه الذي فسرناه لا يكون التشرعية وفرعية
منشأة من الثاني بكيفية وأما ما ذكره الصانع من إخراج العلم المتعلق بالصفات
والصفات وغيره فيه أنه إن أريد بالعلم العلم التصديقي كما هو المشهور في
اللغة وعرف الشرع والموافق للسياق من حله على ترجيح أحد الطرفين لم يأت
العلم بالذات مطلقا بالصفات وغيرها إن أريد العلم بمقتضاها الصور
حتى يخرج تصديقا للأحكام وإن أريد التصديق بما هو موصوف بها وهو ما هنا
حكم بأحد المعنيين الأولين لا يخرج به والمعنى الثالث مع ما فيه على ما
عرفت يخرج ما يخرج به التشرعية والفرعية ولا وجه للتخصيص وإن
أريد بالعلم المعنى الأخير من الصور فيكون خلاف المشهور فيما بينهم

لما يستحق تسميته **قوله** إن الأحكام بأى معنى فسرتم يكن المعنى ما ذكرتم جيد كما في
فما فصلناه **قوله** كالعقلية الخاصة إنما أتيد به لأن للشرعية أيضا فيها مدخل
للعقل كذا قيل **قوله** ويقولنا علم الله سبحانه أنه قديم المتبادر من قولنا
العلم عن الأدلة هو العلم بالحاصل عن الأدلة من حيث أنها أدلة وعلم باللائحة
والأنبياء إنما هو بالضرورة وإن كان ليدوات الأدلة مدخل في حصول هذا
العلم لهم لكن لأن من حيث أنها أدلة بل بطريق آخر وأما علم الله سبحانه فأن
قلنا بكونه حاصلا بسبب كإقتضائه قوامه في دليل العلم من أن العلم باللائحة
يستدعي العلم بالمولود فيحتاج في إخراجها إلى اعتبار الحشوية أيضا وبإضافة الأدلة
المعروفة فيما بين الأصوليين والافروخا مع قطع النظر عما هذا أن جعلنا
النظر متعلقا بالعلم وإن جعلناه متعلقا بقيد الأحكام والفرعية فيصير المعنى
الأحكام المتأصلة عن الأدلة والفرعية عن الأدلة فيمكن إخراج علم تصديقا
بأن يفهم التعليل من تعليل العلم بالوصف أى بوصف الحصول عن الأدلة أو
التفريع عنها أما مطلقا أو بأحد الوجهين السابقين وأما علم الرسول وللائحة
ومن يحدو حدوهم في فهم التعليل أو التخييل فيضبط ولكن هذا التوجيه لم يجز
غير متبادر إلى الفهم وإنما لم يثبت اليه الذى المحققين **قوله** يعلم بالضرورة
أن ذلك الحكم المعين هو حكم الله تعالى في حقه قبل هذه العبارة وما قبلها إنما
يناسب مذهب الصنوية والمناسب لذهب المخطئة على ما زعم الصانع
أنه علم أنه كلما أتى به المعنى فهمه فظنوه أنه حكم الله في حقه فيظنوه أن
ذلك الحكم المعين هو حكم الله في حقه وأن كان يجب العمل به قطعاً والتوجيه
بأن وإرادة العلم ما يفهم للظن كما سيذكر في توجيه الحد بأياه لفظ الضرورة

هذا مستخرج من الأصول من فرائد الوفا
في علم الفقه
بسم الله الرحمن الرحيم
قوله الفقه في اللغة الفهم
قوله أما ابتداء بتعريف الفقه دون أصول الفقه
كما هو المعروف في كتب الأصول لأن وضع الكتاب إنما هو في الفقه والتعريف ليس
بالمبحث الأصولي من باب الياضي وتعميم الكتاب كذا قيل
قوله يخرج بالتفصيل
بالأحكام العلم
قوله قد يطلق الحكم على التمسك وعلى التمسك التامة الجزئية وفي
اصطلاح الأصوليين على خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين والصواب وهذا
المقام المعنى الثاني وأما المعنى الأول فقد فسر الحق الشريف في هذا المقام
واختص به بأنه لا معنى لقولنا العلم بالتصديقات إلا بتكليف ريك وقيل
أن يكون مراده بالتصديق المستلزم به فهو للمعنى الثاني فيقع العدول به
ثلاثة وأما المعنى الثالث فيستلزم استدراك قیدی الشرعية والفرعية
لأن الخطاب المذكور على الوجه الذي فسرناه لا يكون التشرعية وفرعية
منشأة من الثاني بكيفية وأما ما ذكره الصانع من إخراج العلم المتعلق بالصفات
والصفات وغيره فيه أنه إن أريد بالعلم العلم التصديقي كما هو المشهور في
اللغة وعرف الشرع والموافق للسياق من حله على ترجيح أحد الطرفين لم يأت
العلم بالذات مطلقا بالصفات وغيرها إن أريد العلم بمقتضاها الصور
حتى يخرج تصديقا للأحكام وإن أريد التصديق بما هو موصوف بها وهو ما هنا
حكم بأحد المعنيين الأولين لا يخرج به والمعنى الثالث مع ما فيه على ما
عرفت يخرج ما يخرج به التشرعية والفرعية ولا وجه للتخصيص وإن
أريد بالعلم المعنى الأخير من الصور فيكون خلاف المشهور فيما بينهم

هنا فممكن ان يقال المراد العلم بوجوب العلم بالحكم لا بنفس الحكم او المراد بالحكم الحكم
الظاهرى الثانوى او العلم بكونه هو المقنون من حكم الله لكن المذكورات مع بعضها
لم يترفع به التصنف ولم يلبثت اليها في توجيه العبارة الا شبهة مع جريانها فيهما
التميز **اقول** فيه نظرا ما أولا فلا تأخذ ان المراد بالعلم ما بعث الظن ولا ياتي لفظ
الضرورة ههنا اذ ليس الضرورة بهذا العلم الذي هو المحل في القضية بل هو قيد
لنفس القضية وهو استعمال شائع كما تقول النار مشرقة بالضرورة وكل شعيرة
حادث بالضرورة وما يكشف عن محتمل انه لو وضع لفظ الظن بدل العلم وقيل
كل من ظن بافتاء الفنى وظن بانه اقنى به الفنى فهو حكم الله في حقه فهو ظن
بات الحكم المتيقن للفنى به حكم الله في حقه ضرورة لم يكن عليه غبار فيصير حاصله
ان كونه الظان بالمقتضى ظانا بالشيء **فهرى** وهو معنى قوله ان هيئة
الشكل الاول يدعى الانتاج سواء كانت المادة من الظنيات **التي هي**
واما ثانيا فلا تأخذ ان المراد من العلم هو العلم والقطع والمراد بالحكم الحكم
الظاهرى وانما لم يلبثت اليه المبني في توجيه التعريف لاستغنى عليه **الا**
يخفى ما في الوجهين الاخيرين من التفسير وعدم احتمال التعريف له ولهذا
لم يلبثت اليه احد في توجيه التعريف **قوله** اذ لا يصح على هذا التقدير
ان كانت العلم بمقتضى الجواب على وقت الكتاب ان من لم يحصل له نصيبه
الاكتفاء في الكل لا يعتد بظنه الحاصل له من الأدلة الخارجة عنه للعلومية
لديه او لا يحصل له ظن اذ يحتمل هذا المقادير ان يكون فيه ما لم يقف عليه من
الأدلة معارضة اقوى مما عارضه او مساو له بحيث لو وقف عليه حصل اليقين
ضعيف لا يعتد به او لم يحصل له ظن بما اعتقده باجتهاده او حصل له ظن

بالتصنيف

ببعضه او قطع على تقدير لا يحصل له الظن في شيء من المسائل التي مأخوذة
عنه بناء على هذا الاحتمال ولو فرض حصول ظن لم يكن معتد به فيكون ان يخرج
عن التعريف بتخصيص العلم بترجيح معتد به لأحد الطرفين وفيه تحسف وينبغي
ان يعتد بكونه معتد به عند الكل اذ الظاهر انه معتد به عند النجاشي
وقد يجاب بان المرجح الادلة الامارات المتيقنة للظن وبالعلم القطع والاعلم
القطع يحكم من الاحكام لا يحصل من الامارات المتيقنة للظن **الا** لا يعتد في
الاجماع على كون ما ادعى اليه اجتهاده هو حكم الله في شأنه فاذ كان لا
اجماع في شأنه فلا يحصل له القطع بكونه ما ادعى اليه اجتهاده حكم الله في شأنه
لا يخفى ان القائل بغيري الاجتهاد لو لم يحصل له جميع المآخذ ولو لم يكن
مجتهد في الكل واجتهاد في بعض المسائل يحصل له القطع بكونه ما ادعى اليه
اجتهاده حكم الله في حقه لكونه مجتهدا بغيره فيصدق التعريف على علمه
الحاصل من الامارات الا ان في التعريف معنى على مذهب من لم يخرج بغيري
الاجتهاد او يفضل ويلزم كون ذلك العلم فقها على مذهب النجاشي لكن
لا يصلح لتحقيق الاجماع وعدم تحققه بل ينبغي ان يق على مذهب عدم النجاشي
لا يحقق العلم بكونه ما ادعى اليه استدل له حكم الله لانه على هذا المذهب
غير مجتهد فلا يحصل له الظن اصلا حتى يحصل له العلم بكونه المظنون حكم الله
اما لو قيل يحصلون الظن لكن لا يعتد به فلا يحصى الا بان يقال سلك النجاشي
عند القائلين به غير قطعية وفيه تأمل لانه بعضهم جوزوا عدم القطع
في الاصول ولم يشترطوه في هذا المذهب ولم يكن مسألة النجاشي قطعية
لم يصح اذ يجب عليهم العمل بما اجتهدوا وان لم يكن قطعية الا ان يقولوا

بالاعتبار الثالث أنه وفي بعض النسخ بالأعقاب ذات الثلث فعلى الأول يكون المراد
 على كل واحد من العلوم الخمسة إذ لا تفتقد بالأعقاب بين الآخرين على كل واحد
 من العلوم الخمسة وإن كان على بعضها أو ما على الثاني فالمراد هو المعنى الإجماع
 من التأخر عن البعض وعن الكل فأنه عن الكلام باعتقاد تقدم بعض موضوعاته
 وعن المنظم وغيره باعتقاد تقدم النهاية المطلوبة منها عليه **قوله** ويسمى تلك
 الأمور مسائل الشهادة أن المسائل هي القضية التي الركيزة من المعلومات الخارج
 أو الثلث وقد يفتر ما به المعولات المثبتة بالتأويل ونفسه المواقفة وهو
 إما مساهمة منهم بقول على الشهادة أو اصطلاح جديد **قوله** اللفظ واللفظ
 أنه اعتداه قد يقال نعم قد اللفظ والمعنى أو قد يدخله في بعض الكليات
 والمجزئية وأما معرفة اللفظ الواحد باعتقاد المعنى الواحد أو المعنى الواحد
 فقط وكذا إقامه من التوطى والشكك فيكون مقابلا لما يعرفه باعتقاد
 التعدد وأما يجعله نفسا للفظ على حد يجمع قطع النظر من التعدد والاتحاد
 مع إمكانه لأن الأقسام إذا اندرج في قسم واحد كان أفرادها إلى الضبط
 من وضع واحد فكل من المصنفين عن والده أن المراد بالوضع الواحد ما لا يفرق
 إلى الوضع الأول فكان كل وضع ابتدائيا فلا ينافيه قولهم المنتزعات بأوضاع
 متعددة انتهى وأما إلهاء أطلقه على هذا المعنى من حيث أن التوهم والتفكر
 يستعمل في مقام الاستقلال والاستعداد فمراده بالوضع الواحد الوضع المتفرد
 الغير التابع للوضع السابق ونفسه عن هذا المعنى في قوله جز الفهم المستفاد
 من التقسيم وبهذا مع استعمال اللفظ في هذا المعنى الغير المتبادر فلا بد
 أنه لا يجوز استعمال مثله في الحد وشم لا يعني أن هذه التقسيم مدنى على ما ذهب

المعنى القدر من أهل العربية وهو أن وضع الحروف والهجاء وأشهادها على
 كل واحد من أساليب الخيارات عيانا مشهورا على كل واحد من القولين أو قول
 باله تلك الخيارات بوضوح واحد كاسم في الكلام المقسم بوضوح واحد بل يمكن
 التقسيمات المتعددة بين القوم بين طلبة والمصنفين التقسيم عليه ثم على ما هو
 الحق عنده **قوله** من شأنه ذلك فيه فهو الحقيقة والمجاز **قوله** أن كان المراد في
 الاستعمال المجرى للفظ الأول بحيث لا يستعمل فيه إلا في الحقيقة والتمثيل
 الآخر فيرداه بوضوح على الجواز المشهور لأنهم ذكروا أن الشهادة قريبة من الجواز
 المشهور ولا يخفى أنها لا يفتك من اللفظ فأولم ينسب قريته على اللفظ المعنى
 الاصطلاحي أو قريته الجواز وتقبل عليه لم يفهم وأن اردت مجرد الغلبة في الاستعمال
 أظهر ويمكن الجواب بأن المراد بلفظ الاستعمال أن يكون هذا الغالب بحيث لا
 يحتاج إلى القرينة في المعنى الذي طلب فيه وهذا يحتاج إلى قرينة الشهادة فلا بد
 الجواز المشهور من باب ما طلب فيه اللفظ نعم أول اللفظ في الشهادة إلى أن لا
 يحتاج في فهم اللفظ المشهور إلى الاحتالة أنه مشهور فيه فهو حقيقة فطعا وليس
 مجازا فإن قلت الحقيقة هي التي لا يحتاج في فهمها من حيث أنها إلى القرينة
 وفيما يحقق الجواز المشهور ليس المتأصل بهذه المتأخر لا يحتاج إلى القرينة فلا بد
 قلنا الحقيقة التي هي المعنى الأصلي لا يحتاج إلى القرينة في فهمها من اللفظ ولا
 في فهمها من حيث أنها إلى القرينة وأما الجواز المشهور إلى أن تغاير قريته الجواز حقيقة
 الواحكا وطالم يمكن فيما يحقق فيه الجواز المشهور أنما أصالة قريته الجواز كالمسبق
 استعمال **قوله** بما حكاه وأما يكون ذلك بنفس قريته المعنى الحقيقي وهذا غير
 مقدر كونه حقيقة كافي في الجواز المشهور لا يفرضنا تحقيق قريته الزائدة في الكلام

مع ارادة الحقيقة فانه يحتاج الى تجنب قسرية الالزام الحقيقة هي اولى من قسرية
الحجاز وتعليق عليه وقد يفرق بين الحجاز المشهور بان ملاحظة العلاقة في
المنقول لعلها هو عين النقل وفي الحجاز دعية رصين الاستعمال ايضا والافضل
ذكر **قوله** وان غلب وكان الاستعمال المناسبة فهو المنقول لعل ارادة الوضع
وقوله وان اختص الوضع المقصود وهو الذي غير استعمال الوضع الواحد
فلا يلزم استعمال الوضع مطلقا في المنقول والمجمل بل في الحجاز ايضا بناء على
استعمال الوضع الى ان كانت اجزاء المعنيين المشهورين لكن في كل الاقسام
في المجمل اذا نظرنا وضعه ابتدائي مستعمل فلم يتحس الوضع الواحد احد
المعنيين ونظرة ما يمكن ان يتكلف هو ان وضع اللفظ بأر ما المعنى ان لم يلاحظ فيه
النسبة للمعنى الاخر ولم يلاحظ ايضا كونه موضوعا لهذا المعنى بل في رعاية
النسبة فهو بهذا الاعتبار مستقل واللفظ مشترك وان لوحظ فيه ذلك
اي وضعه بل في رعاية النسبة للمعنى فله باعدي هذه الملاحظة دفع
سوية فاللفظ مجمل والفرق بين المشترك والمجمل على هذا اعتبارا في بناء
صح النمايل فيما كنتم تصفون وخلاف المشهور فيهم اذا المشهور ان لا يجوز
في **المسألة** اسم للكمات الخصوصية عامها الظن من هذه العبارة هو
دعوى كونه حقيقة في المعنى الشرقي لكنه ليس مصادرة على الظن كما توهم
اذا كونه حقيقة اعم من ان يكون شرعية او عرفية المستشرق ومن البين ان
ذلك مقطوع به لانواعه فيكون قوله **ويعظم** ايضا بسبق هذه دلالة على
كونها حقيقة هي دعوى الضرورة فيه وقوله ثم ان هذا لم يحصل الاستحسان
الشاذ به يتم كل من الوجهين دلالة على الظن ويمكن ان يتكلف ويجعل قوله

اسم للكمات اسم لا يستعمل فيه وقوله ونقطع ايضا به مقدمة اخرى مستقلة
الاولى وعطف احد المقدمات على الاخرى مع كلمة ايضا جائز فيكون
مجموع المقدمات مع ما ذكره بقوله ثم ان هذا لم يحصل الاستحسان دلالة
واحدا على الظن وتوجيه الاول انه يمنع كونه حقيقة وليسفه للآخر
ويصار اصله ان القدر المسلم هو استعمال تلك الالفاظ في هذه المعاني
وهو اعم من كونها حقا وسبقا شرعية فلا بد ما يقال من هذا الاول انما
يتوجه لو استعمل المستعمل على كونه حقيقة بحد الاستعمال وليس كذلك
بل هو استعمل بسبق تلك المعاني الى ان يتم بوجه منع هذا الدعوى
بالنسبة الى استعمال الشئ وهو ما ذكره المعنى في ذيل البحث فعم في هذا الا
بإدراجها وطى اختصاصا والمجيب في الجواب الاول جعل الحان شقين
احدهما كونه محاذيا من الشارع ثم صاد حقيقة من اتباعه والثاني كونه
محاذيا من اهل اللغة ولم يتعرض للشق الثالث وهو كونه محاذيا من الشارع
لم يصر حقيقة اصلا وكان له دلالة باليدية في غير محتاج الى التمسك به وفي
الجواب الثاني استعمل على كونه حقيقة في الجملة بعد الاحتياج الى التمسك
وانت خير بان هذه المقدمات اعراضا الاستغناء عن القرينة فيبرهنا حقا
من السبق الى الظن عند الإطلاق بل هو عينها وكانه اكتفى بتغير العبارة في
دفع المنع اذ لا على وضوح المقدمات المنوعة هذا وانت خير بما في ذلك
من التقشف والركاكة ومن شاء اطلعنا عليه تغير ما ذكره ابن الحارث
في مختصره حيث قال في مقام الدليل ان القطع بالاستقلال ان الصانع
للركعات والزكاة والصيام والحج كذلك وفي الآفة الدعاء والثناء والأشياء

مطلقاً ثم قال بعد نقل إيراد آخر في تعريف هذا اللفظ قولهم بما إذا اراد
استعمال الشارع في المعنى الذي اراد به اهل اللغة بخلاف الظاهر
لم يعرفوا ولا انهم يعرفونه انتهى فلم يحدد في الاستعمال لانه لو كان
لما الغم في توجع الاراد بالمجازية بل تكلف ولما كان كونها حقيقة في تلك
المعاني في الجملة متفقاً عليها حمل الاراد على انه مجاز في السابق على الحقيقة
في توجع ان المجازية ان كان ينصرف الشارع كان المذهب ثابتاً وان كان
ينصرف اهل اللغة فبطل ما ذكر في الجواب الثاني ان ثبت كون حقيقة ولم
يعرض لكون ذلك ينصرف الشارع لظهور انه ليس ينصرف اللغة في كل
كل من الجوابين تعرض وتلك ملتبسك وذكر في الجواب الاخر ويحتمل ان
يوجه بطلان ان اراد استعمال استعمال الشارع استعمالاً من غير متبعية
فالاصل فيه الحقيقة وان اراد استعمال اهل اللغة وبمعنى الشارع فيه
والجواب المختلف دليل آخر على ان المجاز ليس من اهل اللغة وبمعنى الشارع فيه
بل هو استعمال استعمال انتهى فيكون حقيقة اذ لو كان كادعه مجازاً لغويّاً الاحتمال
في العرفية ولعل هذا التوجيه اقرب وان كان دعوى حمل النظر وقد وسعته
شاصحاً بذكر المتن من غير تفاوت فوقع ذلك الخط والالتباس **قوله**
ان كانت بالنسبة الى إطلاق الشارع لا يخرج ان المستعمل دعوى ما ادق
السبق للمعنى وان ثبت كون اللفظ حقيقة في الجملة ادق ان هذا ينصرف
الشارع فظهر ان مراده اولا هو السابق في الجملة مع قطع النظر عن إطلاق الشارع
وغيره فالمراد به الذي ذكره المتن غير متبعب محتمل والاصواب ان يمنع قوله

هذا هو الوجه في تعريف اللفظ
بما اذا اراد استعمال الشارع في المعنى الذي اراد به اهل اللغة
بما اذا اراد استعمال الشارع في المعنى الذي اراد به اهل اللغة

ثم ان هذا لم يحصل الاستيعاب الشارع فذهب **قوله** لو ثبت نقل الشارع هذه
الافتقار ببيان الملازمة ان الشارع لو كان وضع هذه الالفاظ بآية هذه المعاني
كانت مرادة عند عدم العرفية كما هو شأن المعنى الموضوع له انما هو هو وما
لم يحقق العرفية فيه يتحقق انما هو كما علم من بيان التمسك بالحدود فيجب
بيان كون تلك المعاني مرادة في صورة عدم العرفية فذلك انما هو ان التمسك
او ببيان كونها مرادة ببيان ادعيت به وبقيود الركون اليه في العمل والثاني ان يتحقق
اما لان العرفية المفروض انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
هذا البيان يتحقق في مخالفة منقول الاول اعني كون ببيان الوضع ذلك
اما بالاحتمال او بالنسبة الى الدليل وبهذا التعريف يسهل في ما قبل من انما هو
مكتفون بالعمل بالمعاني المرادة من تلك الالفاظ وكون الغم بشرط التكلف
انما يقتضيه فهم تلك المعاني وقد حصل ذلك بالنسبة الى التمسك بالحدود
به التماس حيث روي في تفسير الالفاظ المستعمل في غير المعاني اللغوية
كثيراً ولا يقتضي فهمهم ان تلك الالفاظ منقولة الى تلك المعاني او من نوع
اللفظ عرض الشرح ثم لا يخفى ان هذا الدليل لو لم يكن كافياً لما في الملازمة
المعقوبة اذ فهم النقل كما يلزم في المعاني الحقيقية بل ينفي المعاني المجازية
اذا كانت مرادة للشارع لا في معانيها وانما خصية بالقرين الذي ذكرنا
بوجوب فهم النقل والوضع ويقاها في المعاني الحقيقية فيقال بوجوه قريئة
واما فيما وجد فلا يخفى الدليل وقد يجب ان ما يرد في الوضع ان يقتضيه
عن العرفية في الاستعمال اذ لو ثبت العرفية في كل استعمال لان في غاية
الوضع ولا شك ان ما لم يفهم الواضع المخاطبين ولم يعلمهم الوضع والنقل

دعيت

العادة في مثل تفتي التواقيح المنع واما هو كلام خطيب
 وقد يلحق الدليل بان هذه الالفاظ لم كانت موضوعا
 في الاقضية ولا بيان يمكن الركون اليه وشمل هذه الصق تحقيق
 لربها لخالق فهو انما يكون بالعلم بالوضع وهو انما بالاحاداد بالقرائن
 بشرا ما سيد كره المص في الجواب من التردد بالقرائن ولم يتحقق شي من

التامع للتكليف نعم بان التكليف الواقعي عند من حيث انما هو الحكم
 في وقت لم يصل اليه في ذلك الوقت لتصوره كلفا لم يتصوره
 المستند لا يفتي القطر الانسانية فالذي يصل اليه فله حكم كما
 هو في السنة اليه من غير خطأ بالنسبة الحكم الواقعي والجماع
 في فصل الحكم بحيث لا يكون في وسع المكلف ان يفهم ولم يهيك التوصل اليه
 اصلا فتصح هذه العداية وغير واقع عند الاشاعة الحقيقية الشريعة
 ان لم يكن معناه مقولا لا في اصلا لم يكن مكلفا به وهو ان في المكلفين
 يكون فائدة ان ارادوا ان يكونوا في التكليف فيهم وانعم التكليف فغنيما
 فيه وان ارادوا به انه في التكليف في المكلفين لم يكن في مقام الجواب
 موثقا اذا التوال من فائدة تكليف من لم يفهم فان قلت التكليف الواقعي
 تكليف مشروط بالعلم فالعلم فلو لم يكن العلم لم يتحقق التكليف فخطا وان
 تحقق معلوما واصل التكليف مثل تلك الخلق الشرعية من هذا القبيل
 مكلف به مشروطا ومعلوما ولم يكن مكلفا به فخطا اصلا فالتكليف
 التكليف مع علم الامر باستقاء شرطه الذي لا يدخل تحت هذه المكلف
 مما اختلف فيه واما في صورة علم المصور فقد نقلوا الاذن في اداء
 التكليف في تحقيق اصلا لا تعليل ولا اعتبار بالذي ينشأ من ان يقال
 لعل الحقيقة الشرعية متحققة والتكليف به متحقق من ان يتحقق
 المكلف بهذا الدليل على امتناع فله له وفائدة في توطئ المكلف فغني
 خطا انه لو وقف على المعنى لا قبل الامور فيه ما لا يخفى من التسف ومع
 ذلك لا يسهو التمرة للفرقة للخلاف التي هي جملة الحقيقة الشرعية

بل قد خلت القوة المطلوبة للتأثير وهو العمل على الحقيقة القوية للعلم
على ان شأله ليس بالاعتقاد المتخيل في هذا الزمان لا باعتبار حقيقة
الشبهة ولا القوية بل انما يمكن الاستدلال على الحقيقة الشريفة بانه
لو كان مستلزما في حقيقة الشبهة بالنسبة لاهل الزمان الاول مع انه
يراد به معناه القوي الى هذا الزمان كما سنبين ان استعمال اللفظ في معناه
هذه هي حقيقة ذلك عالم يقول به احد القلوب في الجواب ان يقال لا يتم
عدم حصول العلم بالترديد في العلم بالشرع وعدم حصول العلم
لعله مستند الى نقصهم وهو لا ينفي الخلف فتعتبر **قوله** باعتبار الاول
بالعلمين انه قد يقال العلم بالترديد بالعلمين لو حصل العمل لم يقع خلاف ولعلم
بمحصل العمل نقلنا الكلام الى علم يحصل له العلم في الطريق ان علمنا بالاول
لو بالتواتر وتقصير العلم بالمواد بالترديد بالعلمين ان يكون الخلف يحصل
له العلم بسبب العلمين في المواد المتكررة والمواضع المتشابهة بان هذا اللفظ
موضوع بازاء هذا اللفظ فيعلم بسبب العلم بالوضع في الامر في هذه المعنى
المقصود وهو العلمين حمل ثمة الخلف لانه يفهم بالعلمين المعنى المقصود
فيما هو ثمة الخلف لانه خلافة المفروض في توجيه ان العلم بالوضع لو
تكل واحد لم يتصور الخلف ولو لم يحصل نقلنا الكلام من غير ان يحصل
العلم كاذبا في التواتر والخطاب ايضا ما استلزم من ان العلم هو العلم
العلم وهو ممكن لهذه الطائفة كما فهم مقصود في الاجتهاد او ان يستند
مقصودهم فسيكون طريق الاستدلال ولو لمعنى النظر لوقوع الحق
والحاصل ان الحق قد يكون كذا في الحقيقة في اجتهادهم فاما التقصير

في القول اول قصورهم وفطنتهم وهو انما شاع فلا يؤمن مع العلم ان
يصير له وقت آخر لو تمكنا وكذا الوجهين محتمل فيما نحن فيه **قوله**
محاذرة لغوية اه من اللفظ انها ليست باعتبار استعمالها في المعاني القوية
محاذرة لغوية بل انما محاذرة لغوية ان استعمالها اهل اللغة او محاذرة لغوية
ان استعمالها للشرع انما محاذرة لغوية ان استعمالها اهل اللغة او محاذرة لغوية
له في تلك القوية بل انما محاذرة لغوية ان استعمالها في تلك القوية لما استعمال
وكن استعماله في غيره غير متعارف مع انه لا يدخل له في هذا العلم انما هو
كونه محاذرة لغوية باعتبار استعمالها في المعنى الشرعي لا المعنى القوي والخلاف
سببته يدان عليه فلو كان الكتاب المذكور فيها هذا الجواب عن هذا اللفظ
وغيره ما يمكن ان يتجلى لتجويد ان المواد كونه محاذرة لغوية في المعنى الشرعي باعتبار
المعنى القوي ووضعه في ان سبب ان موضوع في اللغة لغويا القوي
يكون محاذرة لغوية في المعنى الشرعي بالنظر الى اهل اللغة ولا يخفى على علمه القوية
وزكاته ثم انما يتجلى ان الحق في الشرع كذا سبب من المعنى القوي
بملاحظة مناسبت وعلاقة وهو غير ملائم لتفهم الحقيقة الشريفة
بمبطل في العمل بانقل لمناسبة ولا لمناسبة كما هو المشهور في كتب الاصول
في محضر العمل الرابع وان لم يتوقف له المعنى وقد اعترض على هذا الجواب
بما حاصله ان المحاذرة لغوية هو استعمالها اهل اللغة في معنى من
المعاني بملاحظة العلاقة بينه وبين المعنى القوي وانما يكون محاذرة
لغوية من هذه الحقيقة فلو فرض استعمالها لاهل هذه الحقيقة بل انما
كونه موضوعا له في المعنى اصطلاح آخر كان حقيقة اصطلاحية و
له في ذلك الحق واقعية اصطلاحية في الحقيقة الشريفة معان الدين ان

استعماله في عرف المتأخرين على هذا التفسير حيث يكون موضوعه ما لا يكون
 محالاً لغويا بل حقيقة شرعية وأما منشأ الاستدلال ما هو المشهور من النطق
 الواحد بالنسبة إلى الواحد يكون حقيقة وهذا بالمشية لا اصطلاحاً
 فهوهم ان ذلك في استعمال واحد وليس كذلك وما يقال ان إمكان كونه
 محالاً لغوياً كاف ولا يلزم كونه كذلك بالاعتقال لا بالمشية **وله** ومع
 الشئ مع كون الواحد قد يقال وجوبه ان الأول ان المراد بكونه عربياً
 مرة التعميم والاستلزام فلا يلزم كونه مرة مرة والخلق بكونه عربياً
 ان أكثر كماله عربية ولا يمتنع فيه كون عصبه غير عربية **وله** والتحقيق
 ان يقال لا ريب في وضع هذه الألفاظ المعنوية في هذا الغاية فما
 علم كونه في اللغة موضوعاً للتعين وأما ما كان معناه متغيراً بطريق الكفاية
 كالكثرة والصفات في زماننا فنرى العين ان غاية ما حصل لنا هو العلم باللفظ التعريف
 لا التعين فالأول من ان يقال لا ريب في جواز التحويل على العن الحاصل بال
 إلى كمال المعاني اللغوية على ما تقرر في موضعه من كفاية الفهم وقد وجدنا
 إليه ولم نجث المعاني الشرعية بقنا والاعتناء ولو فرض حصول علم
 بحيث جواز التحويل عليه في هذا الباب فحجب التمسك به بمقتضى العلم
 الثابت صحة التمسك به إلى ان يحصل اليقين أو العلم الثابت صحة التمسك
 به بخلافه وقد قيل في هذا البحث انما هو بالنسبة إلى الكثر والشيء الواحد
 النبوي ولما عايننا ما تقرر من اقتسام فالأول من ان ذلك في حكم كلام
 المستعرة والفتنة ككون ذلك اللفظ في حقيقة بالنسبة إلى اللفظ الشرعي
 فلهذا العمل على هب المشتبهين بالنسبة إليها وهو هو غير بعيد **وله** أكثر من
 شيئا إذا كان الجمع بين ما يستعمل فيه من المعاني أو أمون بتعريف المقام ان النسبة

أصولاً من الأول ان يطلق براديه كل واحد من المعنيين على سبيل البدل
 بان يراد به في استعمال هذا الشيء ذلك والآخر فيه كونه حقيقة الشئ
 إطلاقه على أحد المعنيين أو على هذا المقصود المشترك ولا نزاع في صحة ذلك
 محالاً وكذا ما جاز قد من المعنويات المشتركة بين المعنيين الثلاثة إطلاقه على
 مجموع المعنيين بان يراد به في إطلاق واحد المعنيين المركب منها بحيث يكون كل
 شيئاً ناقلاً في الحكم ولا يكون محكوماً عليه مستقلاً عنهم فإما الحكم بحيث
 من القول في الجزئية كالوجود فيكون استلزام وجود الكل وجود الجزء استلزام
 حكم الجزء الواحد انتم والافعال الواجب إطلاقه على كل واحد منهما بان يراد به
 في إطلاق واحد هذا وان كان لا يكون كل واحد منهما مناط الحكم مستقلاً إلا
 شئت والشيء وهذا هو المشاور فيه الخامس فإقول من صاحب الفتاوى من ان
 المشترك كالنوع معناه الحقيقة هو الا يتحول معيته كالنظر والخبر غير مجموع
 بينهما والظن من ان يجعل كلا من العينين معهما من اللفظ مستقلاً في الحكم
 على سبيل التحويل التزويدي فالمراد منه وبين المتشابه فيها فافهم الجمع بينهما
 في الحكم ووجهه وان تعلم ان ذلك المتشابه مع اللفظ الثاني في الحكم كما
 يستلزم من صفة الواحدية التحويل وأهل هذا مذهب من رتبة الاحتمالات
 المتشابهة في المقام لا يتحقق له طامع فيهم منه ومن كلام غيره ان يقول بان
 اللذان يكون متشابهة مجموع المعنويين مع دخول المتردي في ذلك منهم مع الجمع
 لا بد له من دال وصفي لا محالة ومن البين ان وضع المعنيين بالوصفين لا
 ان لم يوضع للتردي الذي يفهم منه فالقول بكونه حقيقة محال غير متناول ولا
 يفيق ان يشبهه باللفظ الثاني في اللفظ الثاني يكون غير متناولاً من حيث هو

هذا هو المشاور فيه الخامس

فيقدار ما صدق عليه لفظ العرف لو استأه واحد مفهوماً واما الخامس
 فيه العرفي ويكون المحقق يتحقق ظهوراً وسيقتلوا خلاصة الفرق هو دخول العرف
 في احد ما دون العرف ويقتضي استحالة الجمع بينهما ان يمكن الجمع بينهما استحال
 واحداً ان يكون امثال ذلك عاينته لاهل العرف في محاوراته ثم قال لا يمكن مثل
 استعمال الامة في الجواب والتمهيد يد اذ لم يعمد منهم الامر والتمهيد يرد
 لفظ واحد ولو بالنسبة المستحصين لان ذلك محال عطف لئلا في الجواب
 استواء المانع فاستيقنه اه لعل المراد ان يمكن ان يوهم كونه ما اذا هو ما شك
 به المانع ومنه بيان حقيقة ظهور استواء المانع مطلقاً او بعد وجود العلاقة
 بين المحقق والحقيقة والمجاري وسائر مترادفات الامانع من استعمال اللفظ
 في المحقق لظهوره والحاصل ان الظاهر في الجواز العرفي والقوى والموانع التعوي
 امور محصورة في ذلك علم استواءها فيما يمكن فيه واما المانع شبهة عرضية فما
 وعبر عنها شيعة الجواز مفيد في ان بيان حقيقة محسوسهم انما يستلزم
 استواء مانع خاص لا استواء مع المانع المطلوب هو الثاني لا الاول واما
 استلزامه باحوال اخرى كعدم اعادة المحقق الامور واللفظ فيصير بالاصل والالم
 فيستحوذ استعمال اللفظة في حقيقة اصل الجواز استلزامه بنسخ لا يعلم
 هذا الشيء **له** بآثار الوحدة منه عند اطلاق اللفظ فيتمسك اذ قد علمه
 انه لو سبق احد ما لا يحل التبعين الى التعم وكان حقيقة كان الاستلزام معي
 لا لفظياً واجهية بنسخ على احتمال سبق احد ما على انه يسبق مفهوم احد ما لللفظ
 يستعمل فيه وليس كذلك بل مفقوده من سبق احد ما او بآثار الوحدة لئلا
 اطلق اللفظ المستلزم فيسبق منه الى الذي ان المراد هنا واما ذلك لا يفي

واحد فالحق المراد للاستعمال فيه اللفظ هو ما هنا واما ان هذا قوله على الوحدة
 لم يفرق بين استعمال اللفظ المستلزم احد ما لا يميزه على ما ذهب اليه
 المتأخر من ان اللفظ حقيقة فيه وبين استعماله في مفهوم احد ما دون غيره
 في المقابلة المراد بتأثير الوحدة ان الشا ومن اللفظ المستلزم حقيقة
 يكون المراد ساهل اوقات بان يقع العرفي في المراد باعتبار هذا الاستعمال
 لان العرفي كان يقع في شق الحكم المحقق الذي ذكر صاحب المقام وليس
 المراد ان المقابلة وهو كون المراد احد الامر في عطف المقدم المشترك بينهما
 لم يتحقق في الحكم فيما ذكر صاحب المقام هو المقدم المشترك بل في غير المقدم
 باعتبار التخيير والعرفي في عامه حيث فرق بين المعنيين اذ اريد فيهم
 احد ما وبين اعادة المعنيين على سبيل العرفي وتخيير لا يخفى ان حقيقة عليه
 الا في غير ما يتصور فيه من كون المشترك واحداً اذ العرفي بين كون المراد مفهوم
 احد ما وبين كون المراد امثالاً واما ان ذلك من قبل العرفي بين كون نفس الحكم
 مفهوم احد ما وبين كونه ساهل واما ان ذلك مقدم العرفي بين الامر بين الاو
 بوجه على قدم العرفي بين الاخرين فالحق لا يخفى من ان لفظ لم يقع بين المعنيين
 ذكر صاحب المقام وبين مفهوم احد ما بل بين اعادة احد ما لفظاً لا حقيقة
 فيكون المراد معلوماً في اعادة واحد معنى من الامر بين دون الاخرين معتمداً
 في نظرنا والمحقق المراد فيما ذكر صاحب المقام مفهوم معلوم في نظرنا فتمسك **له** كمن يعم
 فيه الوحدة اه اذ بالوحدة ان يكون منفرد احد ما بمكة المحقق الاخر لم يكن
 مراداً واستخبر بان يصف اللفظ هو ما يمكن من كونه بالاذن لا لفظية ومثلها
 الحكم بحيث لو انفس اللفظ يعني ما الذي منه لم يلزم منه حق وكونه لا يوصف

ما ذكر صاحب المقام من ان العرفي بين الامر بين الاو
 من حقيقة اللفظ في هذا المقام

من جهة اخرى مشيى مع ان الحكم شامل وهو في الموضوع قد يقال ان يريد في
الموضوع ان يكون عند المنة الشك اليقيني وانما في ذلك فيكون في الموضوع انما الحقيقة
والا يرد ان يكون عند امتياز الاو والآخر والاسم لم يكن القيس كغير من الناس وحده
وكيف ان يقال ان المنة الحقيقة والاسم المعتبرين والذات لا يصعد من الغاشع كلها
وكيف يصعد من عندنا الحقيقة في هذا فكل الموضوع المتعلق بالكلية جمع لك
لم يتحقق ما في الموضوع منه وهذا لا يتصور فيكون من الناس والاسم في الحقيقة قد تم
هو الحقيقة في مثل التكوين ولكن لا يتصور في موضوع من ذلك ولهذا لم
يخص بعضهم من المخلوقين من غير الامانة فهم ان كانوا المخلوقين في قوله من
في الاصل فيجب التخصيص في السبب اليقيني فان كان من شرط المنة
مصلحة الحقيقة في موضوعها انما هي في الموضوع من اداة الحقيقة فمقتضى كونه في الموضوع
انما هو في موضوعه من اداة الحقيقة المنة من اداة الحقيقة فمقتضى كونه في الموضوع
الارضية المنة من اداة الحقيقة المنة من اداة الحقيقة فمقتضى كونه في الموضوع
في اداة الحقيقة من اداة الحقيقة فمقتضى كونه في الموضوع من اداة الحقيقة
لم لا يتحقق ان المنة في موضوعها استعمال اللفظ الموضوعي في اداة الحقيقة فيكون اللفظ الحقيقة
مواد اذ يتبين في اداة الحقيقة من اداة الحقيقة في اداة الحقيقة في اداة الحقيقة
ايضا من الاخر ان اداة اللفظ هو المنة من اداة الحقيقة فمقتضى كونه في الموضوع
كونه ما منه من اداة الحقيقة في موضوعها المنة في اداة الحقيقة في اداة الحقيقة
كونه ما منه من اداة الحقيقة في موضوعها المنة في اداة الحقيقة في اداة الحقيقة
والاشياء لم لا يتحقق في اداة الحقيقة في موضوعها المنة في اداة الحقيقة في اداة الحقيقة
الحقيقة في موضوعها اداة استعمال اللفظ في الموضوع في اداة الحقيقة في اداة الحقيقة

من جهة اخرى مشيى مع ان الحكم شامل وهو في الموضوع قد يقال ان يريد في
الموضوع ان يكون عند المنة الشك اليقيني وانما في ذلك فيكون في الموضوع انما الحقيقة
والا يرد ان يكون عند امتياز الاو والآخر والاسم لم يكن القيس كغير من الناس وحده
وكيف ان يقال ان المنة الحقيقة والاسم المعتبرين والذات لا يصعد من الغاشع كلها
وكيف يصعد من عندنا الحقيقة في هذا فكل الموضوع المتعلق بالكلية جمع لك
لم يتحقق ما في الموضوع منه وهذا لا يتصور فيكون من الناس والاسم في الحقيقة قد تم
هو الحقيقة في مثل التكوين ولكن لا يتصور في موضوع من ذلك ولهذا لم
يخص بعضهم من المخلوقين من غير الامانة فهم ان كانوا المخلوقين في قوله من
في الاصل فيجب التخصيص في السبب اليقيني فان كان من شرط المنة
مصلحة الحقيقة في موضوعها انما هي في الموضوع من اداة الحقيقة فمقتضى كونه في الموضوع
انما هو في موضوعه من اداة الحقيقة المنة من اداة الحقيقة فمقتضى كونه في الموضوع
الارضية المنة من اداة الحقيقة المنة من اداة الحقيقة فمقتضى كونه في الموضوع
في اداة الحقيقة من اداة الحقيقة فمقتضى كونه في الموضوع من اداة الحقيقة
لم لا يتحقق ان المنة في موضوعها استعمال اللفظ الموضوعي في اداة الحقيقة فيكون اللفظ الحقيقة
مواد اذ يتبين في اداة الحقيقة من اداة الحقيقة في اداة الحقيقة في اداة الحقيقة
ايضا من الاخر ان اداة اللفظ هو المنة من اداة الحقيقة فمقتضى كونه في الموضوع
كونه ما منه من اداة الحقيقة في موضوعها المنة في اداة الحقيقة في اداة الحقيقة
كونه ما منه من اداة الحقيقة في موضوعها المنة في اداة الحقيقة في اداة الحقيقة
والاشياء لم لا يتحقق في اداة الحقيقة في موضوعها المنة في اداة الحقيقة في اداة الحقيقة
الحقيقة في موضوعها اداة استعمال اللفظ في الموضوع في اداة الحقيقة في اداة الحقيقة

من محل التبرع إلى محل الدخول. ونظير دخول الأثر في موضوع الشبهة التبرع به
للمساواة المعنى الجاهل من محلي اختلاف المعنى الموضوع له الاستمرار والعدم فيه وهو
وإشراكه في إيجابها استعماله ملازم معناه هذه العتبة في الموضوع ذات
تقدم أو العكس من أن يوجد في الدليل دخول عدم ساحتها المعنى الجاهل في الموضوع
لأن كونه لعدم دخول المعنى الجاهل فيه ويؤكد ويستبين أن التمسك بتمام الشبهة
المتعلقة على دخول الجاهل في الأصل مثلاً عند جزمه عدم القبول لا يفيق أن الدخول في
الدخول ما في موضوعه على هذا ما وددت أن يدان أن المدعى على الدخول يباين
الجاهل في الأصل وقد ورد في الدليل لا يمكن توقيفه يجب منه على العمل بالبرهان
يعمل على دخول الموضوع في الأصل لأن كونه خارجاً عن محل التبرع عليه واد
هذه أن يدان أن هذا النوع من الموضوع في الأصل المتساو المعنى من سائر
الموضوعات وأما حيث هذا المعنى فهو الجاهل وهو يتم من كلام الحق السائل. **والشيخ**
في كلامه يستبين أن عدم الجاهل هو الحق الذي وقع التبرع به وكذا كونه عدم التبرع
شبهه بالعدم وكلام الحق السائل في عدمه هو شرح الحقين من الإزالة **المعنى**
الجاهل في الثاني في البيان **في** الجاهل القول المتبع من عدمه وهو من تمامه ويستفاد
استقاء الماديين **في** الفرقية الثلاثة الجاهل، فبما لا يجادل في كونه الفرقية صادقة من عدم
الحق في كونه يجادل في كونه صادقة من المعنى الجاهل في الظاهر، من أن يكون استعماله
هو المعنى الجاهل في الوجود والخلو سما لا الفرقية لغيره وأدلة ذلك الجاهل في عدم
قول فيه نظراً لأن وجوب كونه الفرقية بمعنى البراءة لا يستلزم أن يكون مانعاً
أدلة المعنى الجاهل الآخر وأدلة البراءة أن يكون صادقة من عدم أدلة المعنى الجاهل في
بالشبهة التي علم أن كان معناه ملازم لعدم إرادة الإقرار حسب سائر فرقية الآخر

فهذه الاقوال لان المانع عن الاقدم مانع عن اللاحق لكن لا ساقى بين العيين ههنا
لغرض التحقير من الوحدة فان قد خرج النعم يكون القضية مانعة من الوحدة الحقيقية
وظاهره من قولهم ان لا وجودا لاداة الحقيقة مع الجواب والمناواة التي ادعاها المشبهة
للعق والنظر ان هذا التصريح لا بالنظر الى وجوب كونها معتبرة في العلم فانه يوجب
هذا التصريح بالمشبهة الى الحق **الطريق** **حقيقة** اعلم وان في معناها اشارات وحقائق
محل الخلاف ان هذا الطريق ليس في لفظ الاقدم بل في اقواله مضمونه الحق الصيغ المتفاوتة
سواء الاسم هو علمه في حقته فيقول ما بعد ما وانه لا كسواء الاقوال والمسلما في حق
وفي معناها اشارات الصيغ الاقوال التي غاب عنها حقيقة اعلم ان في الاقوال الجارية في العلم
بالعلم كالمسألة كاذبة من ان العلم علم حقيقي لكل صيغة يطلب بها العلم من الغافل
كانت صيغة قبول فقول فلان العلم خاص ومضاهيه معنى القول كالمسألة بالاسماء
او يمكن ان يقال ان ما كان في ادراكه ان الصيغة المتعصب لظهور ان يكون لفظ الامر
محموسا بالصفة المستعملة في الوجوب ولو معقولة الزمنية فيكون قوله تعالى
انك انما تعلم انما تعلم انما تعلم حقيقة معقولة بشرط الوجوب وتكون
الامر في ذلك انما هو في الصيغة باقية الصيغة مع دفع النظر عن الامور الخارجية
عنه لا ما هو المشهور من احتشيقه في الصيغة فلو كان العلم باعتبار ان الصيغة
كانت معقولة بالمرتبين العلم على الوجوب لم يحسن توصيف العلم على جميع الامور
لان الوجه في ذلك ما هو ساطع العلم الا ان العلم من جانب ظاهره لا من جانب
اخره مشق من دواعي العلم وان كان فكذلك من ذلك من جهة العلم من
هذه الدواعي لان في علمها كاذبان على ما ينبغي ان كانت صلت هذه الدواعي
في العلم في العلم كاذبان ههنا حقيقة كما ذكرنا في العلم من الجهل طلب وقد يكون

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

فأما من لا يملك إلا الشاة يعبر الذئب

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, written on a separate sheet of paper.

[illegible]

Handwritten text in a cursive script, likely Persian or Urdu, written diagonally across the page. The text is dense and appears to be a continuation of the preceding section.

١٠٠

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

قوله لا تكذبوا المكس عدوه لا تكذبوا المكس هم فلا يبيع الجاس عند الغنم بل الجاس علة

المشكر والمكره فكلما خفف في التوفيق خفف في الامور ايضا **و** دعوى التائبين في حقهم

مؤلفه الذي دعوى كونه الأمير الشيعي بن الحسن بن علي بن الحلاله وانما بقسمه الذمعي في

الضد العام هو الخاص وعبر الشئ من هذا النوع وتخصيص الضد بالضم العام

والدانة الرئيه يوضع الآو وهو الماء الغليظ مضطربا وانت فيه غدت ثلاثة اذ غدت

وكانت البرية قد شح الا وهو في الغنم مفقدا كانت قد عرفت مما سبق ان على قدامه

فمن ادعى استسلامه بهذا الخبر يرد منع تزويجه ومنع استسلامه وادام تزويجه الصداق

ثم نقل الآخر والله يوجب في مقابلة العرف بأنه قولاً قيل يرد عليه ان النسخ

المادة الثانية والعشرون في الطبيعة من حيث هو كذا كان في الطبيعة العينية بالضرورة

المقدمة والاولى كونها الله وانما انقضت الطبيعة من حيث هي من هذه النسخة

التي هي في الحقيقة من حيث هي في الحقيقة

فرد الحاس فكما في الجبروت المقيتة بالوسع المظلمة والتفتحة بانه اذا كانت اظلم

فقد كان منسلا من الحاصل في الزمان فذا كانت الطب القام في ذلك

المجتمعات الأولى كانت تعلم اللغة العربية في العتمة والمعرفة انما بان الاقل تصديق

تجوز خلاف الثاني لو كان الاول يصور طالع الثانية بجعل المذلة لان

أدب هو الدنيا المظلمة لهم يكن لا ينالوا على الغاية لا يجد سبيل الوصول إلا

111

على الطلب بحيث وعلى الحقيقة عبارة والطلب عبارة عن الشيء الاشائي
 اليه فانه منقول الى محل المتعلق بالمتعلق والفعل ويجوز ان يكون الطلب في ذاته
 ولا يكون ان الطلب يكون متعلقا بالمتعلق وهو في ذاته والطلب يكون الاشائي
 في ذاته والطلب كذلك الاشائي في ذاته والطلب عبارة عن الشيء الاشائي
 بان يتعلق الطلب بواقع المطلب في ذاته او بواقع الامر في ذاته والطلب
 الطلب فان الاستعمال في ذاته يكون بمعنى كون الامر في ذاته بواقع المطلب
 فلا يطلب الشيء في ذاته بل يطلب الشيء في ذاته والطلب في ذاته
 في ذاته وما بعد فاعلم ان الشيء في ذاته الطلب في الامر متعلق بالواقع
 المأمور به في الحال لا يكون الطلب في ذاته لان من غير ان يكون الامر في ذاته
 وواقع في ذاته لان في الحال هو واقع السلم والطلب في ذاته هو في ذاته
 مثلا لا في ذاته من ذلك والسند ما ذكر الشيخ عبد القادر بن علي
 زيد منقول في ذاته على اكثر من موضع في المطالع في ذاته والطلب
 ان الذي يتبادر حاصله ان الاستعمال الذي في ذاته يكون المستعمل
 افعاله الاستعمال لا يدل ان استعماله في ذاته في ذاته ومعونة في ذاته
 فيه قد علم ان استعماله في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته
 منه المطلوب في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته
 استعمال اللفظ في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته
 مع مجرد اللفظ في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته
 السند الذي هو واقع في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته
 منها وانما استعمال في المطالع والخصوصيات

الذي

انما فهم من العربية لا من حيث ان استعماله في اللفظ فلا يلازم فيه فاما
 فيمن من لفظ العربية ان الحساب على هذا ان يقول فانه فيمن من
 العربية وكذا الملازم في الاصل ان يقول ان الذي يستعمل في ذاته
 لان الذي يتبادر من اطلاق الامر في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته
 ان يقول لا يخفى ان غاية ما يلزم من حسن الاستعمال احتمال الامر في ذاته
 منه ولو هيما فان دفع الاحتمال الى البعية مستحسن في ذاته
 في حسن الاحتمال في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته
 اذ يتم حسن الاستعمال في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته
 لم يتحقق الاحتمال بل كان هو القدر المشترك في ذاته في ذاته في ذاته
 استعماله اذا قطع حاصله بان الاستعمال يحصل في ذاته في ذاته في ذاته
 هذا القطع لا ينافي في الاستعمال في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته
 حينئذ ان اراد ان يستعمل في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته
 طرق الخلاف في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته
 ما بين المختلفين في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته
 طرق الخلاف في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته
 المبني عليه وانما الحق في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته
 لما هو عليه من حيث المطالب في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته
 في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته
 وانما الثاني فلا يشك في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته
 على الحق في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته

نما

3

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

والألفاظ اعتمد من ان يكون خبر العلة الثانية أو الأولى النسب بينهما
 لزوم لوجود النسب وتغيرها هو سائر الأقسام العلة الثالثة من هم
 المانعون والمختصين ان كل واحد منهما في الشرح على ان الشرط بالمعنى المذكور
 انما يتناول الشرط العلة والمقدمة العلية داخل في الضم الثالث
 ان يصدق عليه من انهما لا يتم المأمورية الا بهما وان لم يصدق في قول ٢ عليه
 بالحق المصطلح فلا يتبعه انما لا يتحقق صدق الضم الثالث وانما حصل
 الشرط على الشرط الشيء نفسه بعد استغنى عنه ما ذكرناه **وقيل**
 بعضهم ووافقوا انما تصح العولين لعدم تحقق القول الثالث بينهما
 بناء على انهما ان اقول آخر غير ما ذكرنا كالقول بين الشرط شرطه وحق
 بوجوده في ذلك وعدم وجود الثالث انما يصح عدم **القول** الثالث
 قلنا لا يتحقق الاجماع على حكمه او على الثالث ان لم نقل وكالقول بعدم الوجوب
 مطلقا على القول بعدم تحقق الاجماع المذكور ولو تحقق القول قبل من
 احتمال القول الاول من هذين القولين كان الاقوال في المسألة حقة
اول وقال ان التصحيح في ذلك المفضل بانه ان كان العلى في خبره اعم
 ان هي عن شرطه ظاهر من معنى المقدمة هو ان لا يتحقق ذلك المقدمة
 فتعقبت المقدمة واجاب في المقدمة بغيره وضع مقدم هذه الاشياء
 فليتم من ذلك ما هو بغيره وضع التل وهو ليجعل المقدمة للحاصل
 ان ما يوجب الجزم فهو موجب القوم لكن هذا ليس في شرايط بين القوازم
 والمقدمة فلو كان التزام في هذا الغرض لوجب ان يفرقوا التزام في الا
 من من المقدمات والقوازم مع ان المشهور خروج القوازم المتأخرين من

القول

الواجب من التزامه في ان يكون المراد من وجوب المقدمة كونه
 مطلوباً اصلها كافي في المقدمة او ما يباو من المعاني كونه مقاب
 وتوافق في اداء المقدمة عدوا وجودا كما ثبت على قول المقدمة انما
 يبرهن هذا فنقول في كلام السيد ان فرق بين النسب في خبره بانه يمكن
 الاثر المستلزم لغيره في خبره لفظاً وهو النسب مطلقاً والنسب الى
 النسب خبره في خبره لفظاً وهو النسب لفظاً والنسب الى النسب خبره
 الاثر من النسب الى خبره لفظاً وهو النسب لفظاً والنسب الى النسب خبره
 كان الاثر مطلقاً كان مقدمته واجبة عنه وانما لا يجعل التزام في وجوبه
 مقدمته الواجب المطلق في المعنى الذي هو عجز الاثر وانما وجوبه الواقع
 في خبره عجز الاثر لمكانه بانه مستغنى عن البيان كما هو في الامر من
 في كلامه للتزام الواقع في مقدمته الواجب المطلق التي هي المسألة المشهورة
 وانما لا يجعل التزام عجز الاثر لمكانه لانه الحكم فيه بدني لا يتفرق
 لبيان واعد على خبره والامر في هذا بغير القول في المسألة المشهورة
 هو القول الاول المقتول في كلام المحقق على القول بوجوب المقدمة مطلقاً ولو
 حمل الوجوب منه على المعنى الذي اريد على الاثر لم يعم عدم التزم من لبيان تحقق
 هذا المعنى في مقدمه الواجب المطلق وحالته على المطلوب مع انه في غاية الغفلة
 ما فيه وعلى هذا ايضا يكون مذهب في المسألة المشهورة هو القول الاول الا
 فكلوا المحقق في السيد قد سئل عنه وحده لم يفتل بين النسب في خبره في التزام
 المشهور ولما فصل بينهما في ان الاثر المطلق لفظاً ما يحمل على الواجب المطلق
 قسماً او يكون محتملاً للتعيين وانما التزام المشهور فلم يتعرض له اصلاً لانه

واللزم على ترك الفعل المسمى بوجوده المقتضى والواجب فيقبل المقتضى
سواء قبل وجوب مقتضى الواجب المطلق أو لا لأن الواجب في مقتضى
والإلتزام واقع على عدم وجوب مقتضى الواجب المشرط وعلى الثاني
تتوقف استحقاق العقاب والعدم على ترك الفعل ولو ترك لعدم اتفاق
وجود المقتضى سواء قبل وجوب المقتضى أو عدم وجوبه وما استدل
لنفي ذلك المقتضى أن كان هو النسبة في الأمر بالشيء فيكون مقتضى الفعل
وإن كان ما ذكره على السالفة إذا كان النسبة للشيء المستحق للمقتضى
غير مقتضى في المقتضى ولا مقتضى عليه وكان مقتضى توقفه على الشيء
شلا وكان العبد قادر عليهم فتركه الشيء من معانية الشيء بالأمثال
وطالب أن العلم استحققت النسبة والأطلاق ولم يتحقق ولم يظهر أحد الطرفين
مقتضى لم يقبل هذه العقيدة ولو أنساب بل هو كونه مقتضى فلا يتوقف
ظهور الإطلاق لم يتوجه هذا لعدم وجود المقتضى والشيء من الدين أن هذا
الإحتمال أحق احتمال الشيء والنسبة كما هو قائم بالنسبة إلى الشرط المقتضى
والشروط والعادية كذا نص في النسبة المقتضى الشرطية منهم والمقتضى
واللزوم بالنسبة المقتضى المقتضى كما إذا لم يكن الزعم في المقتضى مشروطاً
بالنصاب فيقتضيه مقتضى وجوبه على وجود النصاب فيقتضيه سواء كان
عدمه مقتضى من العتوب جدياً وهذا ما ساقى من أن يرجع المقتضى على الفعل
مقتضى على موضوع مقتضى ولا يجوز أن يكون مقتضى مقتضى كونه الإطلاق
ظاهر ولكن فياخذوا بعدم لزوم الفعل المقتضى على ما هو المقتضى من
الإطلاق ظاهر ولكن فياخذوا بعدم لزوم فعل المقتضى على ما هو المقتضى

فإنه لا ينفك عن

فإنه لا ينفك عن

عن الإطلاق المقتضى على معنى واحد ما حصل به التقى بشهادة كل من
الأحوال والثالث أن المقتضى الذي يستلزم المعنى المقتضى ويتبادر ذلك
أنه من نفسانية وقد يقال له المقتضى السابق أيضاً ولا خلاف بين القائلين
بالعلم بتركه أم الكتاب والشيء في مقتضى على الأصل وأما مقتضى كونه
في الخط بالشيء الأول فظهر من النسبة أن مقتضى مقتضى المقتضى كونه
عليه كذا من مقتضى مقتضى الظاهر من المعنى على أن الكلام في مقتضى
أما هو فياخذوا من المقتضى كونه عليه كذا من مقتضى مقتضى مقتضى
استدل بالحق في المقتضى المقتضى وعدم مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
لم يقتضيه كذا من مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
أنه دال على وجود الخلاف وهو مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
كلامه الذي يمكن أن يرد عدم الخلاف بين أصحابنا على ذلك ولأن
العقيدة غير حاصلة مع ذلك لا يظهر على المسبب مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
أن مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
وجود جميع شرائطه وأسبابه لأنه مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
سبب مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
واجب الوجود فلا يقتضي التكاليف في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
بالطريق الثانية أو المعنى المقتضى يمكن أن يقال الكلام في المسبب التي عليها الشبهة

الثالثة

غير العبد واختاره ولا حرة ها الاخير ولذا سلكنا جزء ها الا
 قدرة العبد وادائها في يوم القليل وفيه لانه عند تحقق النسب
 مقدر وحقائق انه واقع بعقد العبد وكذا عند انتفاء لانه تنفع
 بالشفاء وادائه فضايلها حاصل ان عند عدم النسب لا يتحقق
 اغير للمعالي التامة او بعضها غير مقدر ولا للعبد بل محققا
 لاداء الوجوه اي بعقد العبد وادائه وجودا وعلما ولا يتحقق
 عدم حريتها فبما ذكرنا وهذه فتر يكون على هذا ان لا يتحقق التكليف
 الا في حيز حتى يتحقق الفعل وهو بآداء العبد او بعقد استناد
 انتفاءه الى انتفاء اداءه بان لا يسقط عن انتفاء الاداءه
 انتفاء العقل انتفاء شيء من الشرع في الناقصة الغير المستترة للفعل
 وذلك كما ترى وقبل يكون الاستدلال على المعطى بان العقل تمام
 يتحقق بفعل المكلف وهو الحركات الادائية المتعارضة عند التام
 لتعريف الفروع المستترة في العفلات ولما الامور التابعة لذلك
 الحركات المعنوية لها فلهذا فلا للمكلف بل فعل المكلف مستترة بها
 او استتار العمل المأمور به او استتار الاشياء للامور المتعارضة
 ان كان معلولا الغريب فلا يتم في بعضه ففعل المكلف فيه وان كان
 اعم من ذلك فممكن ان يحصل انتفاء النسب بفعل شيء من الحركات
 صادر عنه بوساطة الفعل الاطلاق كانه المعقولة واستتار العمل
 بحسب المسمى والتم عليه وتحقق ان يقال عند تحقق التكليف المستتير

هذا هو العمل المستتير
 وهو العمل الذي لا يتحقق
 بغيره ولا يتحقق به
 وهو العمل الذي لا يتحقق
 بغيره ولا يتحقق به

هذا هو العمل المستتير
 وهو العمل الذي لا يتحقق
 بغيره ولا يتحقق به

انما يكون المطر وجودا في نفسه او بغيره المكلف اليه والاول بطرفين
 الاول ان يقال المكلف المستتير ان يكون حيزا في السبب وقد
 تسمى انما يختص به العمل او حيزا في الامور الاول والثاني على ان
 فلهذا ليس هو الا انما يختص به واحد من المكلف في السبب وليس
 هيئاتا اخرى واداءه فحين الاول وهو المطر وبالجمله ليس بان المكلف
 بالنسبة الى المكلف فلهذا لا يختص به النسب وهو امر واحد يجب
 اليها محبة الاختيار لظهور ذلك بالبيعة لا العبدان انتهى وانما
 ان كان انما ان النسب لا يتحقق بغيره لانه لا يكون له في السبب
 ضرورة متعينة من فاعل الاجراء لانه الاستدلال الى الحيز المحقق في
 يقولون في الفاعل بان يكون هو العبد في نفسه فلهذا فاعل الاول
 القول بان في الاعمال المتواترة والمستتير خلفا للمعقولة
 احتسابا الى الحيز المستتير وما الفرق بينه وبين سائر المعقولات
 حتى يحتاج الثالث الى الحيز والاحتياج الاول وانما انما لان
 هذا ما لم يقل احد وما ذكره القوم معناه ان وجودا في نفسها
 لا يحتاج الى الحيز الخارج عن الفاعل وعلما او المعقولة وانما
 فلهذا لا يحتاج الى الحيز لانه لا يتحقق به النسب لانه المستتير لا يحتاج
 لتحقيقه المستتير به هو العمل المستتير به وانما النسب الى العمل المستتير
 بالعرض فلهذا كان غير محقق حتى يجمع الاستدلال على ان
 العمل المستتير وليس فعلا للمكلف بل هو تابع للعمل المبشري فحين
 المعقولة العمل المستتير به عليه ما ذكره من التعميد وهو في غير ذلك

تعميد

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان النسب لا يمتنع مع
 التعلق بالاعتبار في الوجود بل هو متعين في
 الوجود من غير اعتبار في الوجود بل هو متعين في
 الوجود من غير اعتبار في الوجود بل هو متعين في
 الوجود من غير اعتبار في الوجود بل هو متعين في

سليمه فان قلت مراد ان الاعتبار المستعمل على الترتيب بفتح طاء
 فليس متعارفين فافهم به ذلك منها صلي التعليل والتعليل
 في الترتيب الثاني ان لا يخلو له هناك يتعلق به التعليل
 النسب كون التعليل يجب ان يتعلق بالاعتبار دون الوجود والاعتبار
 هناك واعتبار التعليل في التعليل متعلق به ضرورة فانه يافى
 الباب مشاركة النسب في التعليل لمتعلق بما هو اعتبار ما هو
 لا يضر بما هو اصل المتعلق وهو وجوب النسب في الجملة اعني ان يكون
 مع وجوب النسب او لا يمتنع من الترتيب ان هذا الاعتبار اصله
 اعتبار التعليل بالنسب بالاعتبار واعتباره اعتبار النسب بالاعتبار
 وقد ثبت ان اعتبار التعليل في الاعتبار الحاديه عند منع المانع كما
 علم في كلام السيد فنقول يجوز ان يكون التعليل والتعليل متعلقا
 بالاعتبار من حيث ان اعتبار النسب بالاعتبار من حيث انه اعتبار النسب
 بالاعتبار فانه يافى الباب لزوم اعتبار النسب بالاعتبار على التعليل وقد
 يمتنع ذلك في المقدمة اعني ان كان المراد هذا المقدم لم يمتنع الى البيان
 ان اعتبار الاعتبار من خلاف بيان عدم تعلق التعليل بالوجود ضرورة فنقول
 الملازمة بين النسب والنسب مفكدة او حادثة كتحقق التعليل من النسب
 متبادرين هناك على الوجه المذكور وان كان المراد تعلق النسب بالاعتبار
 او ترتيب النسب على التعليل لم يلزم منه ذلك كتحقق التعليل من النسب
 على وجهه الثاني من دون ملاحظة انه اعتبار التعليل بالنسب متعلقا او
 بالاعتبار بل يمتنع ملاحظة تعلق النسب بالنسب مع قطع النظر عن اعتبار التعليل

لن

والاعتبار في التعليل عدم تعلق النسب بالاعتبار النسب بالاعتبار
 قطع النظر عن كون اعتبار النسب بالنسب عليه حال ترتيب الاعتبارات الترتيب
 فافهم **فان قيل** ان اعتبار النسب بالنسب متعلق به التعليل بالنسب
 املا لا دليل عليه فافهم ان اعتبار النسب بالنسب متعلق به التعليل بالنسب
 به فافهم وانما اعتبار النسب بالنسب متعلق به التعليل بالنسب
 عدم تعلق النسب بالنسب من غير اعتبار النسب بالنسب من غير اعتبار النسب
 وتضم اعتبار النسب بالنسب من غير اعتبار النسب بالنسب من غير اعتبار النسب
 عدم تعلق النسب بالنسب من غير اعتبار النسب بالنسب من غير اعتبار النسب
 على عدم تعلق النسب بالنسب من غير اعتبار النسب بالنسب من غير اعتبار النسب
 بل من عدم تعلق النسب بالنسب من غير اعتبار النسب بالنسب من غير اعتبار النسب
فان قيل ان اعتبار النسب بالنسب متعلق به التعليل بالنسب من غير اعتبار النسب
 في وجهه هو من دون ذلك فافهم ان اعتبار النسب بالنسب من غير اعتبار النسب
 بالنسب وذلك لانه وانما اعتبار النسب بالنسب من غير اعتبار النسب
 والنسب يرتب على التعليل من غير اعتبار النسب بالنسب من غير اعتبار النسب
 معلومة فافهم **فان قيل** ان اعتبار النسب بالنسب من غير اعتبار النسب
 بوجه الا دليل على ذلك ان الاعتدال بالنسب بالنسب متعلق به التعليل بالنسب
 للمقدمة ان لا يكون عليه وجوبه انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 لزوم اعتبار النسب بالنسب من غير اعتبار النسب بالنسب من غير اعتبار النسب
 املا فافهم ان يكون هناك لزوم تعلق النسب بالنسب من غير اعتبار النسب
 التعليل وانما اعتبار النسب بالنسب من غير اعتبار النسب بالنسب من غير اعتبار النسب

يجب الحكم بعدم وجوب المعرفة ما تضمنه بغيره ولا يلزم الاتية جميع الا
 ذلك وهذا ان صح لم يجب الحكم بظهوره بقوله وهو لا يستلزم منع
 كثير من دلالة المفكورة في كتب القوم الى ما عدا ذلك من كاستيلا
 طرف من التلطف ان لو كانت المعرفة بالشيء لا تصح التصريح به بما
 يطالب بالثبوت ان معقول وجوب المعرفة له بل هو من وجوب ذي
 المعرفة فلو وقع التصريح بغيره وسواء لا يستلزم الكلام على معنى ومعلوم
 تقتضي وجوب التفتيش في هذه القضية هو المراد من الاستدعاء وجوبه
 ان كان كان المراد عدم التساؤل انه لا يتحقق في هذا الكلام فليس يجوز ان يكون
 احد هذين المعنيين بل هو ما يقتضي الاستدعاء حتى يحتاج الى التفتيش عليه
 الى كونه داخل عام في هذا لا يظهر الاستدعاء في هذا الكلام وان اراد ان لا
 يقتضي ظاهرا ولا يعلم من اقتضى بعد التامل التام انهم لم يعلم عدم التساؤل
 في استحالة اجتهاد عدم وجوب المعرفة مع وجوب ذي المعرفة في الواقع
 فهو من التزم واول المسئلة ان يجب منه وجوبه بان صحة التصريح
 لعدم وجوب المعرفة لا يتلوه من وجوبه من عدمه التصريح ان يجوز
 التصريح بغيره ما هو ذلك في الفرائض الصادقة في الشرائع من المصلحة
 والحكم لا يتلوه الا ظهور وجوب المعرفة عند اجتهاد ذي المعرفة مع عدم
 دليل وقرينة الا ان يذهب عدم الفرق بين التصريح وعدمه وهو في رتبة
 المتيقن وهو نظر لان العلم انما هو في ثلاثة المراتب العقلية وجوبية
 المقدمة وجوبية الى دلالة الظنية الظاهر بالقرائن على وجوب
 مقدمته حتى لو لم يتحقق لفظه الى على وجوب ذي المعرفة بل علم الوجوب

١٥

استلزام التزم بحاله كما يشهد به كذا فيهم المذكور وسبق كلامهم في قوله
 المسئلة **والجواب** عن الاول ان في القطع ببقاء الوجوب يعني من الزيادة وان كان لا يتلوه
 انما اختار الشق الاول وحصول الكلام في المقدم لان المقدم من الزيادة
 ذي المعرفة معقول في كونه يتلوه التكليف به والشيء المقدم لا يتلوه
 من المقدم ومنه بذلك مقتضى اعتبار عدمه في الاستدعاء سبب
 الاختيار كالقوله في المقدم واختار الحق عدم الفعل فوجب الاستدعاء
 عدم الفعل متبع المقدم وعنه ولا يلزم من ذلك تكليف بالادعاء
 واعا التكليف بما لا يطالبه العلم بكونه متبع المقدم وكذا في اصله فلو حصل
 تحت قدمته في الحقيقة لم يقتضي التكليف ولو جازع الاستدعاء لو علم ان وجوب
 الاستدعاء يقتضي التكليف بالفعل المذكور ولا يخفى انه يمكن سواه كالتسليم
 في صحة وجوب المعرفة به بان يقال لو وجب المعرفة فلو لم يكن العلم
 فاما ان يبقى ذلك واجب واجبا او لا فان كان الاذن لزم تكليف ما
 لا يطالبه كالتزم حتى عدم وجوبها لان تلك المعرفة لو صدر الفعل في
 مقدمه ولم يتلوه في الحال بوجوبها وعدمه لان ما لا يجزى المعرفة في
 مقدمه الفعل على تقدير استقامتها غير معقول بل حال الفعل على عدم المعرفة
 حال واحد سواء وجبت المعرفة اتم تجب وما يتلوه في الفرق من لزم
 على الاول فذلك الاستدعاء من تركه او سبب وعلى الثاني من تركه او سبب
 فثبت ان الاستدعاء المذكور لو استلزمه سبب التكليف بالفعل المذكور من
 الرئيس لم يتلوه في الحال ببقاء سبب الاستدعاء وان لم يستلزمه ذلك
 بل انما يتحقق الوضع فيسري الى وجوبه من وجوبه ففقد تلك المعرفة

[illegible]

四

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

الملائكة المنصور على الامتداد المجردة المنصورة لعدم اختلاف الشئ في
فالحكم قد قسمه وعقد الحكم الاول اعترضه هذا هو سلك الحكم
وما التوجه بان مراد من التوجه بين الترتيب والامتداد الخاص بتميز
بالمتولد على الوجه الاول لان هذا من الترتيب وعدو الامتداد هو وادرك في الترتيب
في الترتيبات فمعه كسفت من وجوه الاول ان ما ذكره المصنف هو احتمال
كون الاحتمال على التجزئة لا كون الاحتمال عليه الترتيب فالتوجه عليه
تتعلق بالمتولد في الترتيب الاول الثالث ان الترتيب هذا قد وقع من
الحجب فذكر في هذا المقام يكون سطر او ان بالقياس الثالث ان اذلة
ما ذكر في الترتيب الثالث ما ذكر في الجواب فبعد ذلك ناسبه كلمة في الجواب
على ان ذكرنا يقع الغنى في الامتداد الجواب فيحتاج الى هذه التطويل ولما طرأ
هذا التوجه في هذا المكان ان يقال والتوجه في سلك المتولد في الترتيب
الاول فمما نزل **انما لا يقع في الترتيب** **لما لا يقع في الترتيب** **لما لا يقع في الترتيب**
في الترتيب انما استعمل في الاول الامتداد لم يتغير من المصنف لما ذكره
فما وجد الاول من احسان كون الترتيب في الترتيب وحقايقه وانهم لما ذكره
الوجه الثالث حكاية العبد القاصر وانما كانت الكلام فيه باعتبار الامتداد
وعدمه لا باعتبار الترتيب والتوجه في الترتيب وانهم ليس بمرتبة لا عين في الترتيب
حقيقة في الترتيب الا في الذي ذكره في الترتيب ويمكن في الترتيب في الترتيب
في الترتيب في الترتيب ان يقال صاحب الحكم المستند ان معنى الامر في الترتيب
في الترتيب مع الترتيب على الترتيب وانما يكون الا على الترتيب في الترتيب
في الترتيب وانما يستند في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وكرمه
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده
وبعد فقد تم بحمد الله

فان اردنا به الحق الزائد على هذا القدر ظريف ولما شاع كون ذلك
 الصفة لها صفة موقوفة وموقوفة عليه وانما يحصل معه في الوجود بلا
 توقف من الطرفين فغيره انما يتحقق بالاشتراك في العقل اذا قلنا
 الترتيب بين عدم الصدق وتحقيق المسند الآخر ونسب ان يقال لو لم
 الصدق يتحقق المسند الآخر ويحقق المسند الاول فجميع اقسامه وان
 الخارج من جملة العلل والمتمم عليهم المشيخ في تفسير كلامه بان وجود
 الصدق سبب لصدق الآخر وتوقف هذا المسند على كل اقسام الصدق
 بين المشكك في الحقيقة من الطرفين فوقف على حقيقة كل قسم
 وسببها فيقول الكلام ان شاء الله تعالى **و** يستحق المعنى في الحقيقة
 اذا كان له قد يقال ان كان محرم المعقول يقتضي غير ما يثبت في الحقيقة
 فيه يلزم وجوب صدق الواجب لان تولد الواجب من عدم الصدق
 الحق مقتضى من المقدسات فحين طرأ وسبب يستلزم لزوم القول في ان
 كان حقيقة مستقلة فوسبب تحقيق الواجب فيلزم حرمه وتلك الحقيقة
 بالمعنى المتعارف فيه وجوبه وتلك الشيء المحرم وجوبه بجوابه
 مستقلة بغيره ودعوى ان تولد الحقيقة مع تولد عدم الصدق متعارفان
 بدون غيره يتجلى بدون ان يكونا معلول على ثالثة اربعة ترتيب من الحقائق
 والعقود بالادلة والمطلوب الوجوه ومن تحكم صواب الادعاء مستلزم
 بالادلة المستقلة استقاء جميع اقسام الشرط الاستلزام لموقع الوجوه
 المستقلة فاعدهم بالشيء الكماله تحقيق فيه الوجوب عند التحقيق والا
 سماع عند الاستماع فالتدليل جاز فيه لانه على هذا لا يتحقق هذه العدة

مستوفي

مستوفي طاعة والى الباب ان يكون الواجب بعد الشرط والاسباب
 التي للصدق المستقلة فيما كانت شرطية الواجب فاما الواجب بعد الشرط
 والاعمال فلو ان يكون له على مقدرة واسطة مختلفة فالتدليل الذي
 انما يعرف في هذه المستقلة لا في خصوص الاسباب فالحاصل من جميع
 ذلك عدم الفرق بين الشرط والشيء بناء على لزوم العدة من عوهم العدة
 ثم لا يخفى ان سائر وعلى التدليل المتكامل لوجوب الشيء كذا وجوب الشيء
 وقد على هذا الصفة بالذات من ان لا يتحقق الصدق في الحقيقة بل هو على الحقيقة
 المعقول يقتضي ان يكون وجوب الشيء مقتضيا لوجوب الشيء الا ان يكون له في الحقيقة
 تولد الشيء على لزم ذلك الشيء فلا يتحقق ان تولد الواجب على لزم ذلك
 الترتيب الواجب لما كان حراما وسبب الترتيب المستقلة تولد المستقلة
 حراما فكل المستقلة واجبا معان المستقلة وعندهم حوان لا والشيء
 مع عدم تجارب الشيء والصدق لم يتحقق احد بان ما يشاء من مشيئة
 مثلا من كون الاكل بالشرع والشيء في حرمه لم يمتنع على الكل
 الطعام المعصوب من شرب الماء في حرم واحد من ذلك ان كان
 وقع الظاهر الغير الوجوب للمعصية لكونها معلول على واحد في حرمه
 يكون القائل لئلا هذا الشخص فعله الا انه لم يمتنع على واحد من ذلك
 سبب في حرمه غير ان ذلك قد استلزم من فعله من ولو فرض ما استلزمه فعله
 الخاتم من غير ترتيب شي عليه فعله وانما احاد بالجملة ما ذكره الحصة وهذا
 القائم بعد من الصواب عينا **و** نقض الاحتكام بأسرها الى الاحتكام
 المحل المستقلة وفي الوجوب والامانة وانما انما **و** ان ذلك لو لم
 مستوفي

المستقلة بالادلة والمطلوب الوجوه ومن تحكم صواب الادعاء مستلزم
 بالادلة المستقلة استقاء جميع اقسام الشرط الاستلزام لموقع الوجوه
 المستقلة فاعدهم بالشيء الكماله تحقيق فيه الوجوب عند التحقيق والا
 سماع عند الاستماع فالتدليل جاز فيه لانه على هذا لا يتحقق هذه العدة

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

1270-1271

Handwritten text in a cursive script, likely a manuscript or letter, written on aged paper. The text is dense and fills most of the page, with some lines appearing to be crossed out or corrected. The ink is dark, and the paper shows signs of wear and discoloration.

[illegible]

...

2

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

الاستيعاب بعد وقوع اختياره فان كان في ذلك الزمان هذه الامور قد
تغيرت الا ان لا يتم ان الواجب التغير انما يتغير على ما تغير مقتضى الامر به
غير اختياره فلهذا لا يلزم ان يكون اختياره وبيد ان مقتضى امره قد تغير
بعد التفتيش الى ايجاد ذلك مع ان مقتضى الامر قد تغير في مقتضى الشوق
الذي هو مقتضى اختياره في كل شيء مما يجب ان لا يتغير ذلك وتغييره
تغييرا لا يغيره من الخائب المعتبر في مقتضى ذلك فلهذا ان الاستيعاب قد
يتغير من الحرمان والاضطرار من الواجب في الواجب والاضطرار من
يخرج اذ واجب الا وهو ممكن الاستمتاع في ذلك وقت عرض ذلك فلا يتغير
مقتضى الواجب والاضطرار من مقتضى ذلك في مقتضى ذلك ولا يتغير مقتضى
الحرمان والاضطرار من مقتضى ذلك في مقتضى ذلك ولا يتغير مقتضى
سائر مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style.

الى الغير بخلاف المقدمة فان وجوبها غير مطايع الاصلان فلا يتبع لمتعلق
 وجوبها مع كونها متباعدة وفيه نظر لان التاميل الثالث على وجه المقدمة
 انما ان مقام على كونه واجباً متبع كونه مطلوباً اصلين او متعلقاً للوجوب والعقاب
 يشبهه او لا يحيز لوفيه وحكمة فان كان الاول مستتباً ففي معتد به
 وجوب المقدمة وغيره استباناً في جريان دليل استماع اجتماع العزيمة وان كان
 الثاني قد عرفت انه غير قابل للنزاع ومقتضى كونه موقفاً من المضمون مستتباً
 على الاول لا بد من هذا المعنى والمعلق السابق ايضاً في جريان دليل استماع
 اجتماع العزيمة بعد كفايته في التاميل الاستماع ثابت او الاصل الى ذلك
 المقدمة فنقول في تقرير مشبهة الخصم ونقوله ان مقتضى ذلك
 دفع المشبهة المذكورة فاعاد التاميل لاجابة الجواب الذي دفعه والصلابة
 لتكميل السؤال وما يتعلق بالجواب من مقتضاه وبطاقة اوتت جريانه
 لا ينفصل عن الواجبات والمقتضى وجوبه فليزم ان لا يتبع كون
 شئ متابعاً بامع ان الحكم على فرض استماع اجتماع العزيمة والوجوب
 بل بعد شخصه كانه غير ملزم من المشبهة افانماست من عدم يتبع
 مع معنى كون المأمور به غير متوجه فان عنوانه ما هو مأمور به لا يستوي
 ان يقع على وجه كونه حراماً وتجاوزه نفي دفع الامتناع سواء
 قلنا بقاء الشايع حين الفعل ايضاً وعدمه اذا المستلزم انما اجتماع لبقاء
 الوجوب والشرطية على القولين وهو فهم المضمون ان استماع اجتماع المأمور به
 والمنقضية انما هو على تقدير بقاء التعجب بعد الفعل ايضاً وذلك لا يشترط
 في شئ من الواجبات والحكمة هذا ثابت منه وهو انما لا يكون

و من بعد از این
مجلس از آنجا که
مجلس در آنجا بود
از آنجا که مجلس
در آنجا بود

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

العاقل مركب لان العيب على ما لا يابى في ذلك لا يتولد بالادب في تركه فحاصل
الاستدلال ان المظنون او المعلوم انحصاراً وقابلية العقل المذكور في استقاء
الحكم في غير محل التعريف فلو لم يكن العيب اساطيراً ومعتبراً في المظنون او المعلوم
فقط لم يتولد عن العيب فينتج العلم والظن بان الحكم متحقق في غير محل التعريف
المعظم وهذا عام في جميع المقدمات سوى مفهوم القلب ومحموسه في الحقيقة
القابلة في التعريف سواء استقاء المذكور في ذلك فذلك ما ذكرنا تأمل وما يحفظ
ان العلم ان الامور التي تتعلق على الشيء مثلاً انما يتولد عندهم على استقاء الوجوه
او العرف في غير محل الشيء لا على تحقيق التعريف والحجج بان يتحقق استقاء
الامر في ضمن الامر وفي الحكم في قولنا ان الشيء في الاصطلاح سابعه لان تحقيق
فذلك هو حصة الاصطلاح عند استقاء الامر بمضمونه علم ذلك وليس هو من ادب
من حله استشرى الاذن في العبادات مثلاً الامر في الحق لا يتم واستدلاله
ان يبين المشبه على ما هو ان وجهه ان الحق المستقاء هو الذي لا يشاهد الواحد
بالشيء الى الاخر ما يمكن التمييز عنه عرفاً فلهذا اجابة الشيء ولا يابى في تمام
شيء اخر بل الشيء الاول لا يتأخر ولا يتأخر فيكون هو ههنا لا يكون في
الاهلية يحصل التناقض بعد الوجوه من الامور التي لا تتغير في ما ذكره من التوهم
وانما هو محض تشبه بالادب البصيرة التي يمكن التمييز العظيم بها عن صفاته فكذلك
جنح ان مفهومه ليست تمييزاً بان امثلة الشيء انما تمييز على الحق مفهوم مفهوم
والحق لا يتم استقاء العتول في معنى وجود استقاء انفسهم الشاهد انفساً
والامر كانت والحق ان المفهوم لا فهم له واعلمت مستق على حقيقة الحال
استقاءه من بل الشيء لا يمتنع استقاءه والشيء الامر

لأنه لا يتولد بالادب في تركه فحاصل الاستدلال ان المظنون او المعلوم انحصاراً وقابلية العقل المذكور في استقاء الحكم في غير محل التعريف فلو لم يكن العيب اساطيراً ومعتبراً في المظنون او المعلوم فقط لم يتولد عن العيب فينتج العلم والظن بان الحكم متحقق في غير محل التعريف المعظم وهذا عام في جميع المقدمات سوى مفهوم القلب ومحموسه في الحقيقة القابلة في التعريف سواء استقاء المذكور في ذلك فذلك ما ذكرنا تأمل وما يحفظ ان العلم ان الامور التي تتعلق على الشيء مثلاً انما يتولد عندهم على استقاء الوجوه او العرف في غير محل الشيء لا على تحقيق التعريف والحجج بان يتحقق استقاء الامر في ضمن الامر وفي الحكم في قولنا ان الشيء في الاصطلاح سابعه لان تحقيق فذلك هو حصة الاصطلاح عند استقاء الامر بمضمونه علم ذلك وليس هو من ادب من حله استشرى الاذن في العبادات مثلاً الامر في الحق لا يتم واستدلاله ان يبين المشبه على ما هو ان وجهه ان الحق المستقاء هو الذي لا يشاهد الواحد بالشيء الى الاخر ما يمكن التمييز عنه عرفاً فلهذا اجابة الشيء ولا يابى في تمام شيء اخر بل الشيء الاول لا يتأخر ولا يتأخر فيكون هو ههنا لا يكون في الاهلية يحصل التناقض بعد الوجوه من الامور التي لا تتغير في ما ذكره من التوهم وانما هو محض تشبه بالادب البصيرة التي يمكن التمييز العظيم بها عن صفاته فكذلك جنح ان مفهومه ليست تمييزاً بان امثلة الشيء انما تمييز على الحق مفهوم مفهوم والحق لا يتم استقاء العتول في معنى وجود استقاء انفسهم الشاهد انفساً والامر كانت والحق ان المفهوم لا فهم له واعلمت مستق على حقيقة الحال استقاءه من بل الشيء لا يمتنع استقاءه والشيء الامر

لأنه لا يتولد بالادب في تركه فحاصل الاستدلال ان المظنون او المعلوم انحصاراً وقابلية العقل المذكور في استقاء الحكم في غير محل التعريف فلو لم يكن العيب اساطيراً ومعتبراً في المظنون او المعلوم فقط لم يتولد عن العيب فينتج العلم والظن بان الحكم متحقق في غير محل التعريف المعظم وهذا عام في جميع المقدمات سوى مفهوم القلب ومحموسه في الحقيقة القابلة في التعريف سواء استقاء المذكور في ذلك فذلك ما ذكرنا تأمل وما يحفظ ان العلم ان الامور التي تتعلق على الشيء مثلاً انما يتولد عندهم على استقاء الوجوه او العرف في غير محل الشيء لا على تحقيق التعريف والحجج بان يتحقق استقاء الامر في ضمن الامر وفي الحكم في قولنا ان الشيء في الاصطلاح سابعه لان تحقيق فذلك هو حصة الاصطلاح عند استقاء الامر بمضمونه علم ذلك وليس هو من ادب من حله استشرى الاذن في العبادات مثلاً الامر في الحق لا يتم واستدلاله ان يبين المشبه على ما هو ان وجهه ان الحق المستقاء هو الذي لا يشاهد الواحد بالشيء الى الاخر ما يمكن التمييز عنه عرفاً فلهذا اجابة الشيء ولا يابى في تمام شيء اخر بل الشيء الاول لا يتأخر ولا يتأخر فيكون هو ههنا لا يكون في الاهلية يحصل التناقض بعد الوجوه من الامور التي لا تتغير في ما ذكره من التوهم وانما هو محض تشبه بالادب البصيرة التي يمكن التمييز العظيم بها عن صفاته فكذلك جنح ان مفهومه ليست تمييزاً بان امثلة الشيء انما تمييز على الحق مفهوم مفهوم والحق لا يتم استقاء العتول في معنى وجود استقاء انفسهم الشاهد انفساً والامر كانت والحق ان المفهوم لا فهم له واعلمت مستق على حقيقة الحال استقاءه من بل الشيء لا يمتنع استقاءه والشيء الامر

لا بد من خصوصيات لا يكون متداولاً المتعدد ولا يكون الشخص المتعدد مع علم الأول ببقاء
 الشيء وحده بخلاف الفعل المتعلق بشيء إجماعاً فكونه في الآية ونقله عن تافه
 الضياء ثم لا يمتنع ما في قوله فانه لطيف بالشيء والمشيء معاً في المسألة
 انما لا يلائم ذلك كقولنا الشيء المفرد في كذا كانت محتاجاً الى التخصيص فاما
 الثانية فانه يجب انما يقع على القول بالوجوب من جهة الواجب لكن المستبعد عند
 الضوابط في تحديد عدم الإجماع ما نقله من المصنف من ان التزم في الشيء
 المشيئ في كل صفة مثلاً بالنسبة الى الطهارة وهو يرد عندنا في التخصيص
 عفا هو لم يرد في الاستدلال الواقع ما فيه من البرهنة بمقتضى القول بعدم
 التخصيص حال عدم ما يتحقق في المسائل المذكورة من حيث لا يتصور لان الضيق ليس
 واجباً في شيء من سبله العباد لان يكون المراد الضيق في وجه الاستدلال
 حذفت المصنف وجوبه من وجهه في العباد ورجح كونها في وجه التخصيص
 الواجب التخصيص الواجب المشيئ اذ اذ الطهارة استلزام الطهارة والتخصيص
 الواجب متناول له لا يتصور انه يكون ما سوي انما هو انه من مقتضى كمال
 العلم فيكون مخصوصاً بصورة العلم ببقاء الشيء دون العلم بوجوه الشيء كما
 ذكرنا وانما استحسن الاستدلال وقوله فقد علمنا ان الشيء الذي لا يوجب التخصيص
 في بعض الشيء بالتخصيص مع العلم بالحكمة التامة على قوله قد علمنا ما اذا
 قد لم يتجزأ فيكون ان يكون يقتضيه من سبله بقوله والذي يمتنع ذلك ان
 انما هو انما علمنا انما اقتضيه من الاستدلال فلهذا من الشيء هو الاكثرب
 على هذا ان يقول حسن الامر وعادة العقاب له وان يكون مقتضى القول وسكون
 الثاني معقول العلم متعلقاً بقوله الا ان يكون فيصير المعنى ان منه العلم بتحقيق هذه

الاول

الشيء لا يمتنع الاستدلال اذا لم يكن هناك علم بتحقيق الشيء حسن الاستدلال ثم
 ان دون ذلك حسن الشيء وحده مع استثناء العلم بتحقيق الشيء وتحققه جميعاً
 ودليل على ذلك هو وجوده وان حسن الشيء وحده مع استثناء العلم ببقاء الشيء
 وتحققه كما يقتضيه قوله لا يمتنع وقوله والذي استحسن ذلك في الاستدلال
 التخصيص والتفويض خارج والمناقض بانها ليست كذلك وقد عرفت ان التخصيص
 في عام الا ان يكون الاستدلال معلوماً من غير علمية او معلوماً من غير علم
 كافي في معنى الجموع حيثما يشهد عند المحقق في استثناء العلم بالتحقيق يحكم
 القول في التخصيص الى التخصيص واما في غير هذه النسخ فلهذا حسن التخصيص
 استدل بان علم بتحقيق حصة المادة في جميع المطلق الا ان الذي يلزمه العلم كالمسحوق
والعلمية في غير العلم بالعلم العلم ان بعضهم فيهم ان التزم في التخصيص المطلقة
 التخصيص بالنسبة الى التخصيص الذي يكون مقتضى رجوعه الى التخصيص بالنسبة
 سلباً ومن المتيقن ان التخصيص المطلقة لا يمتنع باستثناء سبله الذي في التخصيص
 الذي سلبه فلا معنى للقول باستثناء التخصيص في علم استثناء سبله في وجهه
 التزم في التخصيص التخصيص في كون التخصيص الثاني وجهه ان سبله التخصيص مشيئ
 بالحيث والقدرة والاسباب ومن التخصيص انما لا يمكن ان يكون الا باعتبار التخصيص
 قولنا في وجهه لا يكون العلم بتحقيق التخصيص مع العلم بالعلم في وجهه
 بانه لم يمتنع استثناء هذه الشروط خصوصاً العامة لجميع التخصيص الا انما
 التصادق بالوجه والا لتمام وجهه استثنى واستثنى من ان المبدأ في التخصيص
 التخصيص بالنسبة الى غيره يعلم كونه سلباً التخصيص كما نشهد التخصيص في وجهه
 معلوم حصلاً التخصيص انما علم تعلقاً انما يتصور ان العلم بالعلم بالعلم

وقد

المواد البقية هو الذي هو الشرط لامتثال على الاستسكان والمعرفة وهو شرط
لعدم الشك كما انما يتبين على امرنا من ان العلم في شرط التكليف لا يشترط
الافتقار اليقين لان عدم الشك شرط وجوب التبع لا يقتضي التبع
بحسب ما في التبعه لتفصيله كونه شرطاً لامتثال التبع انما يقتضي ان العلم بالامر
الشرطي مع عدم العلم بتحقق شرطه يصير سبباً للافتقار وجوباً للافتقار
استحساناً في ان القانونيين هم جهة التكليف فافترضوا بانه لا يكون التكليف
حاصلاً طالما ان العمل لم يتحقق منه امر آخر وان فاعل ظاهر انفس العمل بالامر
تتبعاً بالقرينة وتوطئ التبع على الفعل وغير ذلك في كل من لم يتحقق
خطاب متعلق بنفس الفعل مع انتفاء شرطه كما في انما التكليف شرطه
الشرطي لا يترتب شرطه منه آخر كما لم يترتب في انشاء التكليف والشرطي في كل
يقع في العمل لا يكون ايجاباً لهم بل قد يكون ان التكليف يستلزم العمل الاستحسان
ولم يقطع بانه يكتف بخلق شرطه وان يجمع بين التكليف الشرطي وظن
حصول الشرط اتم على العمل كما ان المستعمل يفتقر ان يتناول بشرطه
لتكليف الشرطي ولم يقطع بانه يستلزم الشرط ويجوز ان يكون الشرط شرطاً
اتم على ان يجمع التبع على علم عدم حصول الشرط فبقوله انما التكليف
استلزامه لم يقطع بحصول ان لم يحصل المركب على السوء فاحتمل ان يجمع الشرط
على ان يكون تاسعاً لاجتماع التكليف الشرطي مع احتمال عدم الشك و
الاستثناء الا في حينه من حين العلم بتحقق الشرط مع عدم العلم بتحقق مقتضى
حان احتمال هو اسما في لفظه وهو ذلك الشرط مع عدم العلم بتحقق مقتضى
وتتبع مقتضى سائر اركان الاعتقاد وتوقع التام في الثاني هو التكليف

والشرط

المركب في الاعتقاد هو ذلك الاعتقاد وقد عرفت ان مقتضى استصحابه انما هو
الشرط بانه لا يفتقر الى الواقع غير انما هو العلم بالشرط الشرطي في جميع
مع علم الاعتقاد شرطه **والشرط** في الجواب عن الاعتقاد شرطه الشرطي
قد عرفت مقتضى الجواب انما هو العلم بالشرط الشرطي في جميع
الاصول ففرض الشرط في انشاء التبع يتحقق ان مقتضى المستند في الموت
والحيوة وغير ذلك وهذا حتى على ان مقتضى الشرط في مقتضى الموت
الشرطي لا يوجب عليه ان يكون العلم بالشرط في مقتضى ما هو شرطه في
جوابه عن هذا التبع في العمل في هذا الشرط الشرطي لا يقتضي ان مقتضى الشرط
ظناً فافترض بخلافه ان مقتضى الشرط في مقتضى ما هو شرطه في مقتضى الشرط
والقول بان لا يتحقق من شرطه شرطي في مقتضى ما هو شرطه في مقتضى الشرط
في الاستصحاب لا يتحقق من مقتضى ما هو شرطه في مقتضى ما هو شرطه في مقتضى الشرط
المركب الشرطي هو الامر الشرطي لا العرف الشرطي **والشرط** في العمل
الشرطي المطلق الادراج هو العلم في التكليف الشرطي في مقتضى ما هو شرطه في مقتضى الشرط
كونه التكليف الشرطي في مقتضى ما هو شرطه في مقتضى ما هو شرطه في مقتضى الشرط
مقتضى ما هو شرطه في مقتضى ما هو شرطه في مقتضى ما هو شرطه في مقتضى الشرط
فهم على ان التكليفين ظرفي لغير الشرط والمركب الشرطي في مقتضى ما هو شرطه في مقتضى الشرط
دون ذلك الا في مقتضى ما هو شرطه في مقتضى ما هو شرطه في مقتضى ما هو شرطه في مقتضى الشرط
كانه ظاهر ان الشرط في مقتضى ما هو شرطه في مقتضى ما هو شرطه في مقتضى ما هو شرطه في مقتضى الشرط
ان لا يقتضي ان الشرط في مقتضى ما هو شرطه في مقتضى ما هو شرطه في مقتضى ما هو شرطه في مقتضى الشرط
على الاستسكان كما ان الشرط في مقتضى ما هو شرطه في مقتضى ما هو شرطه في مقتضى ما هو شرطه في مقتضى الشرط

الشافى انتهى وحق ان فعل ان دلالة انتهى على التكرار فتبين له
ان يداء على تقدير التكرار المقتضى بحسب الهممات بعضها ببعض
بحيث لا يخلو ببعض التكرار لم يحصل انشال انتهى وتبين ان المقابلة عليه
كما ثبت على انشال جميع التكرارات وان يدل على ان التكرار مع قطع
الخط من يقيد بعضها ببعض بحيث لا يخلو بالانتماء انتهى با
الانشال التكرار السابق فلا يحصل له التكرار على تقدير التكرار بل يتم الا
فك وهو مستبعد فان قلت على ما ذكرت يكون التكرار المقابلة بالمعنى
والمقابلة بالادوات سواء في ان بعض التكرار لا يخلو بالانتماء انتهى
وهو حجة على صحة ان التكرار في وقت بعض اوقات الواضحة كما يحصل في وقت
بعض التكرار في وقت بعض اوقات بعض اوقات في وقت بعض اوقات
فوجب ان يكون ذلك في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات في وقت
التكرار في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات
لا تقلدك بغير ما يجب اليقين ان التكرار لا يحصل في وقت بعض اوقات في وقت
لا التكرار التكرار في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات
شركه ولم يرد في التكرار في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات
سواء كان شريكاً في التكرار في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات
بالاشارة على ذلك في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات
وهو ان التكرار في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات
فمن لا يخفى ما هو من ذلك التكرار في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات
الخصم جود التكرار في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات

سبقت التكرار في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات
كانت تامة في بعض اوقات في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات
في الحقيقة لا يخلو بالانتماء التكرار في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات
التكرار في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات
الانتماء في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات
الانتماء في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات
انتماء في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات
هو ان التكرار في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات
الانتماء في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات
كثير من التكرار في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات
توهم ان التكرار في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات
فان من التكرار في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات
من حرف الطاء في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات
المؤنثة في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات
فانها في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات
انتماء التكرار في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات
الخصم في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات
ان التكرار في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات
على القول بان الاستعارة في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات
المؤنثة في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات في وقت بعض اوقات

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

۱۰

[illegible]

له هو المطلق وانما العلم منه مفعول من كذا مع حيث حال المتعدي
 بعينه الثوب في المضاف والمفعول بالظن منه هو الاتحاد المستقر بينهما لا
 اتحاد كل واحد من المطلق والمعيّن وكما المتبادر من الاجزاء المتبادلة لا
 الاتحاد الذي هو في الحقيقة لا يصح ان يكون اتحادا ان احاطت الحق بغيره
 متعلق المتأخرين متعينات احدها من الاخر وانما اذا اتفق في الوحد الذي
 يتألف به الاو والآخر باعتبار ولا يهمل ذلك فان الذي متعلق الحق في
 المعصية وهو مفعول متعلق فان العلم من اجزاء بعضها من المتكافئ
 كالقضايا المتقابلة فيكون تلك الاكوار الواحدة من مقتضى في المعصية بعضها
 من جهة اعتبارها من اجزاء الوجوب والحكمة محلها لها والمجوزية الامس
 والآخر فالتاثيران من جهة مستلزمهما كقول الاطلاق طهروا
 فالحق بمعية كان مطلقا من باب الوجوب المتبني لما في الحرية من جهة المنة
 واسا فلفظه بقره فاما هو من باب الخبر ولا تامة من الوجوب المتعدي
 الذي لا يفرق بين وجه والفرق والحكمة من جهة المنة والمناه من
 جهة اخرى من جهة حق يتبع وانما هو الوجوب بمعية على سبيل الاستمرار
 بحيث يكون كل واحد من وجه واجبا بعينه لا يستلزم بمعية اخرى الا في قوله لا
 يجمع مع الذي من من قول الكل في الاطلاق وليس الكلام في المسئلة
 في قوله فاما المناشئة التي اشار اليها فاحفظ المتبادر ان القيام والقعود
 والوقوف والنجدة التي ان محسوسة وهذه اركان الصلوة واعتباره
 والنجدة من الاول لا يخفى انه لا يخرج مثل هذا في الصلوة وهو متاثر
 كما قيل لا يخرج ان مادته من ضمن من كونها مطلوبة على الحق بخلاف

اما يجوز ان كانت المنة ايضاً محسوسة بآثارها في تخصيص المنة بما
 لا يكون المنة مطلقاً غير مفعول وذلك لان المنة من المنة على الحق
 من جهة الحكم مع قطع النظر عن المنة على الحق من جهة تخصيصها بما في
 الصلوة لا يخرج الا بانها متبني للتعين بان يقال لا يجوز التمثيل بالصلوة
 لجهة الذي من جهة لجهة لجهة المنة فيه مطلقا متبادرا لجهة في
 لسوء المسألة في التمثيل لجهة المنة لوضع بطلان الصلوة في المنة المتبني
 على المسئلة لا يفسد المسئلة نعم يتوجب عليه وان المسئلة اما ان يتصور
 بما اصله انه مفعول غير مطلق او مفعول فيه ذلك ان لا يعلم في بطلان
 وعلى القول بغير المسئلة انما لا يحل بالمتبني على الثاني فالأمر ان يتبادر
 على العمل بالظواهر ولعل لعدم ما في الخبرين وعلى الاخرين يقول
 من الذين ان شاء البطلان من لوجه المنة من المنة ما ان كان لا يفرق
 لا كما في غيره من علم غير متبني فاما بالاجابة المنة من قول الاطلاق
 فالحال الحاصل من ان المنة من جهة المنة انما هو ما في قوله لا يفرق
 الاطلاق مضافا لجهة من هذا الصلوة فالقول في هذه المسئلة مغير
 ان محسوس في قوله في الاطلاق ان لا محسوسا على القول بان كل دليل فاما
 يضع العمل بعد التعيين من ماضية والحق على وجه العمل في هذه
 ولم يقع ذلك لجهة التعيين في شيء من المواضع مع كذا في المنة في
 كتب الفروع وهو ما هو من حل المسئلة على ما ذكره والمطوف في حمل كلام
 القائل على ما ذكرنا من ان المسئلة على ما ذكره وجه التعيين متعلق بطهروا
 الا انما والله ليل التمثيل في بناء على المسئلة في بناء لان التمثيل

الفتوى انما يفيد المعاني التي اعتدوا بها فيكون مدلولها لغويا كالشرع والوجوب
الشرعيين للفتوى والافعال مستقران في الشارع بل معناه على ما صرحوا به في ذلك
بوضع الشارح وهو لا يفتقد لا يفتقد استعماله فان اللفظ المعنى المعنى بحسب
استعمال الشارح معقولي والحق في حقنا لا يفتقد وجوب اختلافه
استنادا الى ان الجواب لا يفتقد ليس حتى كيف والعقد بحسب ما ورد في الموضع
لان اللفظ سؤله كان ان يستعمل في معناه الفتوى كالمشركي ولا يفتقد
بان دلالة على العقد بهذا الغير شرقي بل هو اقضية الامور على الكون
الشخصي بغير واسوسه وكان سلكنا لا يفتقد المشرع والله في ذلك
وهو على ما في العقد بمعنى سقوط القضاء فان اعتد في معنهم العقد او
استعمل في المقابلة لا يفتقد الخلال وفسهم كان ذلك فيهم او عقليا
والا فلا يفتقد القضاء اصل الاتفاق بين معنى الشرعي والفتوى
الافتقار الى الامور شرعية في معنهم عدم تقاير اللفظ بما فيه
ما لا يفتقد ولعله عالم بقلبه ليس بخبرنا بغير ان القائل معنى على حكم
المعاني لم يفتقد يكون متناقضا معقولا مقتضى المتقابلين يكون
متقابلا مع المعنى لا اختلاف الاحكام مستندا بحواذا الاستناد
في اللوازم فضلا عن ان يفتقد التناقض وانما يستلزم الاختلاف
ولكن انما يفتقد معنى يقتضيه قضاء العقدة عدم اقتضاء العقدة لا اقتضاء
عدم العقدة فوجوب كون الاحكام المتناقضين مختلفين لا يستلزم المط
وهذا على تقدير ازالة الجواب الى الابد بالاحكام التي لا يفتقد
بغيره ولا على تقدير ازالة المعقضية والانا وفتوى كان اقتضاء

من مقتضيات الامور كعدم اقتضاء العقدة من مقتضيات الفتوى لان عدم
اقتضاء في قوة الامور العلم وهو من مقتضيات الشيء ولا يفتقد استناده
الى الفتوى على ان الجواب لا يفتقد استنادا بالاحكام مطلقا لانه لا يفتقد
وانما ان صفة القابل من ان مقتضى مقتضيات مقتضياته على ان الجواب لا
حكام هو الا انه والمقتضيات فتوى ان الاحكام وقع في عبارة الجواب
عبارة المستندة والاشارة الى معنى الفتوى المستندة مقتضيات مقتضيات
ان يقول الجواب مطلقا اختلاف الاحكام مستندا بغيره استنادا على تقدير
تناقضها لا يفتقد مقتضيات مقتضيات واما السلم التناقض في الاحكام
في قوله وهو يفتقد معنى عدم اقتضاء ولا يفتقد مع ذلك مقتضاء عدم
فتوى فتوى فتوى بالفتوى بالتحقيق الاحكام والقابل مقتضيات المنا
قصة الظاهرة وكوسم الملازمة مع المنع عدم يقتضيه عليه فتوى فتوى
ح يمكن منع بطلان التناقض وتولية ليس من الفتوى تناقض والخطا
لكن الشرح والشرح لا يفتقد حواذا لا يفتقد على ذلك وانما فيه ومنه فتوى
في ذلك فتوى سابق في الامور ان مقتضى العقدة والتناقض تاقى التنا
قض كان الاستناد الى الفتوى على الفتوى والعبادات والفتوى لم
يقبل بعد بان ذلك معنى وهو انما يفتقد على التفرقة من الفتوى فان في الفتوى
انما لا يفتقد الى ان الفتوى انما حكم اقتضاء الفتوى لاجل حكم الفتوى في الفتوى
او غيرهما بل انما هو في ذلك على غير الشرع فتوى الفتوى في الفتوى
ان يكون على الوجوب والفتوى لا يفتقد الفتوى فتوى في الفتوى
مستند الفتوى في الزمان بغير دلالة على الفتوى في الفتوى العادة وفتوى

على كل واحد من هذه على ما قطع عنه فلم يبق من الترسول منه عليه فانه على ما انتهى
وفيها دلالة على ما ذكرنا من ان المواد بالذات لا تكون شرعية هو ان لا يكون الشرع
واصله لا بد وانما يتغير بالذات وان لم يتغير بتغير الشيء فبما ان العالم لا
ان دعوى ان لا لا الشرعية في ذلك غير صحيحة فكذلك ودعوى ان لا لا
والسنة كما في قوله تعالى رسول الله عز وجل مع الرسل ومع الجماعة والمواثيق
ومن نكاح المسلمين ومن المتعة عند الجور وفي ذلك يقول علي بن ابي طالب
غير مستند بغيره بل عليه وقوله تعالى في العبادات ايها الناس اتقوا الله
القرية وحال ان يتغير بالمعنى وكل ما يكون معصية لا يكون عبادة بل انما
سنة هذه الطريقة في الجواب عند من لا يجوز فيه القرية ويرى في الجواب
سنة في العبادة كما في قوله تعالى في العبادات ايها الناس اتقوا الله
وبعبارة فاصحة بعد ما يحتاج في الجواب الى ان يقال بان شرع العبادات
القرية وجه المعصية ولا يجعل العقل كون الشيء واجباً مستلزماً على المعصية
فليس كذلك بل القرية بالامر بوجه المعصية فبما ان شرع القرية لا يكون
تسليطاً بل يصح على القول من احبنا ان لا يخلو بين العبادات التي لا بد من
شرط العمل من الواجب كالاعتقاد بحسن القلب والتوجه الى الحق
الذي هو مقام سائر الحق في العبادات في هذه العبادات سائر الحق في العبادات
هي انما هي المشاهدة بالذات لا يقول احد بكون الهيئة المشاهدة من تعظيم
العرف والحقائق وانما هذه الذات على العبادات على ما في سائر العبادات العقل والذات
بل المولى به سلطان الكلمة القرينية وقد قيل ان الذات في العبادات خصوصاً لا
قال في العبادات ليس عليه لفظ اسلافنا من الغالب ما اتفق على ان العبادات

الشرعية

كلها على كل واحد من هذه وهذا في ما استدل به العبادات العقلية
كان من كل واحد من هذه في الشرع بالحق في الشرع في الشرع في الشرع في الشرع
من العبادات وكما انما استدل به في العبادات العقلية في الشرع في الشرع في الشرع
كلها من العبادات العقلية في الشرع في الشرع في الشرع في الشرع في الشرع
من العبادات العقلية في الشرع في الشرع في الشرع في الشرع في الشرع
الناس في ذلك وانما استدل به في الشرع في الشرع في الشرع في الشرع في الشرع
سنة لان على كل واحد من هذه في الشرع في الشرع في الشرع في الشرع في الشرع
كلها لفظ لا ينفك عن العبادات العقلية في الشرع في الشرع في الشرع في الشرع في الشرع
يقولون ان ذلك في العبادات العقلية في الشرع في الشرع في الشرع في الشرع في الشرع
كان انما استدل به في الشرع في الشرع في الشرع في الشرع في الشرع في الشرع
يقولون ان ذلك في العبادات العقلية في الشرع في الشرع في الشرع في الشرع في الشرع
اجتمع لان ذلك في العبادات العقلية في الشرع في الشرع في الشرع في الشرع في الشرع
وانما استدل به في الشرع في الشرع في الشرع في الشرع في الشرع في الشرع
في شرعية كل واحد من هذه في الشرع في الشرع في الشرع في الشرع في الشرع في الشرع
المعنى في العبادات العقلية في الشرع في الشرع في الشرع في الشرع في الشرع في الشرع
ذلك في الشرع في الشرع في الشرع في الشرع في الشرع في الشرع في الشرع في الشرع
والنظر في الشرع في الشرع في الشرع في الشرع في الشرع في الشرع في الشرع في الشرع
في الشرع في الشرع في الشرع في الشرع في الشرع في الشرع في الشرع في الشرع في الشرع
هم المعلوم انهم في الشرع في الشرع في الشرع في الشرع في الشرع في الشرع في الشرع في الشرع
كل واحد من هذه في الشرع في الشرع في الشرع في الشرع في الشرع في الشرع في الشرع في الشرع



مستعدا بالبرهان من هذا ما عارضه الحق في المبدأ ويخرج من التخصيص الحق
 ذكرنا لاثبات العموم مطلقا وفي خصوص الموضع معلوم ذلك فانه عدم
 حصوله في بعض مبداه لا يمنع من ان الحكم في الموضع قد ثبت في غيره من الموضع
 لا يجوز ان يربط حتى ان بين النقط الذي هو العموم بناء على البناء الذي انبعا
 فلا توجد في الموضع الذي هو مضمون حتى يوجب منه ما عدمه في الموضع
 كالموضع الحكم في الموضع لا يستلزم ان يكون ذلك في الموضع لا يمكن
 ان يستلزم في الحكم في الموضع لا يستلزم ان يكون ذلك في الموضع لا يمكن
 ان الواسع قد عرف ان لا يستلزم النقط في غيره من الموضع الا في بعض الموضع
 وانما ياتيه الحكم في ذلك حيث ان الموضع في الموضع في الموضع
 ان يراى في عدم ابداء مخرج حق يكون حقيقة فكان العموم مستوكفا
 فكل الموضع انما كان الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 الحقيقة في ذلك الموضع الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 على تقدير ابداء مخرج لم يكن النقط حقيقة في الموضع في الموضع في الموضع
 مستوكفا فيه فلو ان مخرج لم يكن النقط حقيقة في الموضع في الموضع في الموضع
 له على هذا في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 حيث حقيقة في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 الحقيقة في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 ما ان كان الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 الواسعة في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 الحقيقة في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع

في

الحقيقة في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 النقط في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 على سبيل المبدأ والمبدأ في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 هذه العبارة ظاهرة في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 يكون ظاهرة في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 عود مستلزم لعدم مخرج في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 يكون محكوما عليه بالموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 اما ان القول في المبدأ في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 في هذا المبدأ في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 على تقدير ابداء المبدأ في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 يكون ظاهرة في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 انتمت به الحقيقة في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 حاشا في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 مستلزم في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 نفس النقط ظاهر في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 محققا في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع

في هذه المثل لا على الخط بل شاهد على اعتقادهم بالمتعة
 المالك كونه وان كان متاخرنا به عوى في فضل المطا وما يستلزم
 ستظهر هذا الجواب ويجعل ان يكون المراد ان احتياج الى التخصيص
 من خارج كانه معلوم من خارج لان هذا المثل يستلزم ان يكون حقيقته
 العوم دون التخصيص ولا يتعارض عليه الاستعمال في التخصيص فهو في الحقيقة
 دليل كونه حقيقة في الاصل ايضا والحاصل انه انما يكون حقيقة في الاصل
 يكون دليل على حقيقة في الاصل وليس كذلك فان حقيقته دليل على حقيقة
 في الاصل وهو الاستيعاب الى التخصيص في الاصل مع مقابلة الجواب لمناقضات
 والفرق بان هذا دليل غير مبني مما سبق وما سيبين بناءه على الدليل
 السابق مما سبق كما اشار اليه بقوله وقد بينا في الدليل على ما هو
 معناه به ومع ذلك كان المناسب ان نقول والجواب في قوله طرد وكذا
 حقيقة في الاصل انما يكون عند عدم الدليل على ان حقيقته في الاصل
 ثم نقول بان هذا دليل وهو ان احتياج الى التخصيص يارثنا سابقا
 من الدليل فليتأمل الجمع المعروف بالاداة يعني التعميم حيث لا عهد
 او المتبادر من عرفهم من العهد المتأخر وهو المراد هذا وانما العهد المتأخر
 فهو ليس معنى حقيقة الاداة التعريف عند فهم والمقصود الاحتراز من
 التحقيق والحاصل انما يكون العهد يكون محمول على التعميم وحين العهد يكون
 محمول عليه حقيقة فيما مضى حقيقته ان احدها يكون محتاجا الى الا
 بالاحتياج لان حقيقته الى التعميم بل من حيث امتناع اوله ذلك
 المعنى مدعيه حقيقة فلو لم يكن عهد اهل ان المتكلم لم يدرك ذلك لان

اذ لم يحضر غير معقوله بل اذ العهد الذي هو المعنى الاخر لا يستلزم التعميم
 ومعهم تحقيق قريته الجواز اذ الكلام مفروض في مثله والظاهر ان على تقدير
 تحقق العهد لا ينبغي ان ادته بل يقتضي العهد والا الاستغناء عما هو فيها
 معينين حقيقة ومن يمكن ان يقال العوم معنى غالب من معنى التعميم فلو لم
 مطلوب يحتاج الى التعميم في الجملة وهو العهد واوله لم يقتضي الاداة
 ومع ذلك ليس هذا قريته معنى بل معنى والوجه في ذلك ان على استعمال
 التعميم والعرف بالقدم في العوم بحيث صار يتبادر واكتساب والمعنى المتأخر
 على ان يفهم من الكلام المحقق التعميم في شرح التخصيص ويعني من هذا الى
 سبيل الحق الا وهو هو الوقت وانا المدة المعرف فذهب بجمع العهد الذي
 فلو لم من كلامه فيما عهد ان التعميم في كون المدة المعرف حقيقة عند تخصصه
 بحيث لا يكون مشترك بينه وبين غيره واما في حقيقة فيه في الجملة فلم
 يقع التعميم فيه فانما ان الجمع المعرف لا يتم لكثرة كون حقيقة فيه والعرف
 الى التعميم بانفاق الحقيقة كاهو وانما هو جميع وهذا في المدة محل فلا
 بينهم فيكون العوم في جميع العهد في المدة كاهو انظر كلامهم وفي الواقع ايضا
 ولان ان يكون الجمع مشترك بين العهد والاستغناء بانفاق الحقيقة ومن
 الخلق في كون المدة مختصا بالعوم وفيه تخصص فيكون اول العهد يظهر في
 المدة منه في جميع وفيه ساذية وعلى التقديرين كون العهد معنى حقيقته
 الاداة التعريف او محتاجا الى التعميم هيب ويمكن ان يقال لا كلام في كون
 العهد معنى حقيقة لهما انما الكلام في معنى وجميع مشترك بينه وبين التعميم
 فقطع هذا الحقيقة والعرف فلو لم يكن العهد فله معنى كالمعنى هو الحقيقة والخس

عند التعريف فكما جمع عندنا من دالنا لم يترجموا الى هذا الاحوال فليجمع يكون
 حقيقة الجمع حرة في هذه الواحدات يخرجها الى الطبيعة المجردة عن الوجود
 اسفل هيدا الوجه خلاف مقتضى هو هذا القول فاستعماله في الجنس يترك في
 قولهم فلان وكما جعل على كسر جازم اذا عرفت هذا فحقول قد تفرق في بعض
 ان اللاتزم في الحقيقة عدم تبادر بين لا يتبادر عنه اذ في الوجود الحقيقة
 في المستلزم فلما في عين حقيقة تبادر الحقيقة فيما لم يكن حقيقة ما حقق كما
 في الوجود في الوجود او كان ولم يكن مرادنا قطعا لا شئنا اذ لا وجود
 لا عدم كما في الوجود لا في الوجود تبادر الوجود والملم بكون متبادر كما كانت شأنا
 فيه او شئنا كانه بين عين من العدم او عين وعينها الله لا في عين
 عدم تبادر الوجود بما لا يترجم على الوجود ومن عليه دليل الاستشك
 اما مطلق او معية فالأمر فيه على ما علمت احداهما حوالا حقيقة الجمع
 كما قيل لا حاجة في الجواب من هذا الاستعمال الى ان كان كماله معان كما
 اورد في حوالا حصول حيث قال فيه انه معان به دليل انه لا دليل اذ لا دليل
 جاء في التعليل المتبادر على الحقيقة المتبادر وبين التبادر المتبادر كما كانت
 حقيقة فالنفاذ لا يصح معان كما ان الدال على الصفر لها كانت حقيقة كانت
 التبادر لا يصح باخطاه او معان ان في الوجود بكون لعدم فالتعريف الوجود لم يقل
 بكونه موصوفا بالخصوص حقيقة الاستعمال في الوجود كان معان الى ان في موضوع
 لتعريف الحقيقة من حيث هو على الوجود والمخصوص في فهم كماله من خارج
 لا من كماله الوجود موصوفا بالجمع في المثال المتبادر لا في حقيقة كمال الوجود مستحالة
 في الوجود دال على حقيقة كمال الوجود استعمال الوجود في معناه الوجود في الوجود من

الوجود

من التعريف فلا يمكن ان يكون الوجود حقيقة في الوجود ولا الجواز وكذا الكلام في
 التعليل الثاني في الاستشك في حقيقة كمال الوجود في حقيقة كمال الوجود
 استدلوا على ذلك وفيه نظر ان لا نلنا في الاسم فاذ كان هذا الكلام دليل على عدم
 الوجود لا على شئ بحيث كان مستقلا على عدم الوجود ان كان لا ينفرد بتعريف
 الجمع فلا يقال جازم التعليل المتبادر وكلم الحقيقة المتبادر فاما ما يروى
 من قولهم هناك الناس لغيرهم البعض في التبادر المتبادر فاما ما يروى
 عليه واسم في التبادر المتبادر كان حقيقة في الوجود فاما ما يروى
 بالحق في الوجود فاما ما يروى في الوجود من خارج الوجود فاما ما يروى
 التعليل لا مطلق التعليل فاما ما يروى في الوجود فاما ما يروى في الوجود
 المتبادر في الوجود فاما ما يروى في الوجود فاما ما يروى في الوجود
 تصحفا فاما ما يروى في الوجود فاما ما يروى في الوجود فاما ما يروى في الوجود
 الحقيقة المتبادر فاما ما يروى في الوجود فاما ما يروى في الوجود فاما ما يروى في الوجود
 تحقيق التبادر كما تفرق في مسألة اطراف الحقيقة وعدم نظر الجواز وتعددهم
 عدم التبادر من بين المتبادر من غير عبارة الاسم الى ما في الوجود فاما ما يروى في الوجود
 التبادر في الوجود فاما ما يروى في الوجود فاما ما يروى في الوجود فاما ما يروى في الوجود
 التبادر كما عرفت في الوجود فاما ما يروى في الوجود فاما ما يروى في الوجود فاما ما يروى في الوجود
 التبادر وجب في التبادر في الوجود فاما ما يروى في الوجود فاما ما يروى في الوجود فاما ما يروى في الوجود
 عين الاستناد وما هو المتبادر من كونه في مقام الاستناد لا في الوجود فاما ما يروى في الوجود
 التبادر فاما ما يروى في الوجود فاما ما يروى في الوجود فاما ما يروى في الوجود فاما ما يروى في الوجود
 حلتها فاما ما يروى في الوجود فاما ما يروى في الوجود فاما ما يروى في الوجود فاما ما يروى في الوجود

السند صحيحاً والاضم واللا يلزم من ذلك جلاله سلكه من السند وانما يكون
 الاستدلال بالبيان للعلم لا لم يتحقق ما يقع من الحقيقة والادراك لا لم يتحقق ما يقع
 من شئ على الاسام والاسم هو ان يكون الجواز خلاف الاصل في جميع السند
 على سنده الاسام لان ذلك انما يتوجه لولم يقيم المنع من الاستدلال بالبيان
 يتحقق كون الاصل هو ولا منه فلا فاعلم ان ذلك انما هو ما ذكرنا ان كان منه
 الاطوار ما يقع من كون الوصف لما يستفاد من خارج وهو ما يجازيهم
 اطوار وصفه الحق بالاول عليه العاين القاصية فيكون في الوجودات ما يشك
 ط ان التوام العرفي هو وصف وادى وصف في جواز جعله صفة لمع
 مفهوم من السياق بعد لاجل الوصف صفة لما يستفاد اصله من اللفظ
 ووصفه من خارج فصف فان المعروف صفة الكلمة فاما ان يكون وصفه
 او لفظاً او ما عليه للكلمة مع المعنى المعلوم من خارج فهو لفظ فهو موجود
 لربما لفظي القديم على كونه مثله مما لا الوصف في اللفظ على ان يكون
 ان يقال هذا السند يتحقق على القول في تسليم ان هذه الاطوار ما يقع من كون
 العموم مستفاداً من خارج والا الاستدلال صفة السند على طريق التمام والحق
 ان يقال لم يرد انه يمكن الفصل بل انه يجازي بغير الاستعمال للفظ في مع
 شرايط محتملة كان بجازاً في قوله من جهة التسلب دليل الجواز فظاير
 فظوا ذلك جهة التسلب لا سلباً الجواز لفظاً وبيان في مع الاستعمال
 الجواز لفظاً في المتن من جهة التسلب حواظاً لما في الحصول فتأمل فهم
 يرد على كلام الحصول ان لا ملل فيه من كون الزيادة والصفة حقيقة وهي
 كونه الزيادة والاصغر مجازاً وفيما سلك على استدلال كونه الزيادة والاصغر حقيقة

ك

كونه الزيادة والاصغر اما خطاه او بيان خطاه فاذ علمت خطاه فاذ فاعلم
 الاستدلال بجازية ليس ان الزيادة والصفة حقيقة اذ لا يثبت له بل ان التمام
 لم يمتنع بل يمتنع صفة الجمع ولا دخل في كون الوصف بوصفه انما يتحقق
 الجمع في عدم تنصيص الاصغر لما لا يتحقق وصف الجمع ولا يلزم من الحقيقة
 لا جامع بين التمامين حتى يفسر عليه هذه الحقيقة انما الجواز على
 التمام حقيقة لئلا الجواز لا يقال لفظاً بل يكون الزيادة حقيقة في العلم
 حقيقة بخصته بالعموم كالعلم من كلام المقولة المتأخر في فضاء كونه
 حقيقة في العلم جمع من وصفه بالاصغر حقيقة بل ان كان من المالك المتأخر
 فشيء كما استدل لال انما يقال مستفاد لم يجعل الخلق في العلم في
 العلم على انه يقع كونه العلم في الاصغر مجازاً الا الاستدلال حقيقة
 فيكون ما لا يلازم في ذلك ومن الشايع بان يجازيهم العلم لانه لا يلازم
 العلمان مستفاد من جهة الاستدلال فانه فيما سبق من العلم انما
 فاعلم ان العلم لا يلازم الاطوار بالنسبة الى المقامات التي يمكن كونه للفظ حقيقة
 فيما يقع العلم الا يستفاد منها او يتحقق اذ في كون المقام بما يقطع
 يقال في مثال من يكون ان يتحقق في مقام بغير منه العموم لانه يتحقق القول
 في مقام لك وفي جميع المقامات فهم يرد على عبارة الحصول حيث قال
 بالجمالية وهذه التعليل في الامثلة المجردة من خصوصية المقام كقولك
 ليست الاكسبات انما المقسود ان ان يقال ان العلم انما هو في كونه لا يلازم
 العلم انما لا يقال انما هو في كونه فاعلم ان العلم في كونه لا يلازم
 كما يحصل ان معنى الاداة الغريبة من حيث العلم بالحقيقة والاستدلال

المعنى من انما كانت الخطاين يتولى فهمهما يكون الحق المعروف في شدة
حقيقته وكثرة موثوقته سببا في وقوع طاعة الاستغناء من غيره من الخارج
لا من نفس القضاة القول هو جميع ذلك قريب قال الشيخ من استقصاه
في المعنى بعد بيان اختلافه في الجمع والمعرفة المعقولة وقال ابو هاشم في حاشيته
لا يتركه وهذه المواضع كلها على الاستغناء بل يتركه الالف واللام ما على
البرهان على وجهين فاحتمل الاستغناء على ذلك على تلك الامور يقتضيه
به وليس يدل عليه ان يوقى وهذا صريح في عدم الاشتراك في الجمع والمعرفة والاف
فلا حاجة ليقول الاستغناء في الابدان وقوعه داخل في ما تضمنه في الخارج في قوله
او اشتراك في الخواص من جهة غير هذه الخواص المذكورة في قوله
انه هو الذي يكون حقيقة في بعض الامور انما يتم في استعمال في غيره فلا يتحقق
كونه في الجواهر من الاستغناء كما قيل وفيه نظر لان كونه في غيره لا يقع
اعاينهم لولم يقيم الدليل على عدم كونه حقيقة مختصة بالجوهرية المستقلة المعنى
على عدم كونه حقيقة مختصة بعدم كونه في غيره في العلم به وفيه نظر ان عبارة
التأكد وجوبه او عدمه في العلم بالعلم مقدم على ترجيح الجواهر على الامور
شأنه وفي ذلك توجيه الدليل بحيث يترك على عدم كونه حقيقة مختصة
بالعدم احتشاشا حقيقيا وانما في العلم المستند على الوجهين ان ثبت
كونه حقيقة خاصة بدليل خاص على ان الدليل الاقل او مقدم عليه ولا
يتكافؤا في الجواهر من الاشتراك لان هذه المسئلة في انما انما للفظ بين
الاشتراف والحقان كما ترجح احداهما بالحق في الجملة كما لا يخفى من
اسمع النظر في ايراد ما علم ان الفرقية الحالية تأخر في الاحكام لما كان

العلم

المستحقاق للاستغناء في الفرقية من باب فرقة من احد الخلق المشترك
وهما هو الفرق بين المعرفة والمقولة ولا يجب ان يكون هذا دليل على
استعمال العلم بل على الدلالة في مقامه وانما كونه حقيقته في الفرق
مقتضى من الاشتراك من البين انما اذا كانت الفرقية على الدلالة من احد
سبب في الاشتراك في مقامه فلا بد ان يكون موافقا للفظ الذي لا يمنع من حله
عليه الا عدم الفرقية او فرقة العلم ولما عرفت ما ثبت فلا بد من ان
هذا الدليل على استعمال العلم في العلم وكذا حقيقة غيره بل لا دليل على ان
العلم هو ما من العلم فيجوز ان يكون العلم استعمالا في غيره المطبق وغيره فيحقق
هذا المطلق في ضمن العلم من الفرقية المذكورة فلا بد ان يكون حقيقة في الجواهر
لا يخرج عن هذا الكلام في المعرفة المشتركة بين العلم والمعرفة من ان
المعرفة المعرفة بالعلم هو الحقيقة في الفرقية دالة على ابداء العلم لان حله
اللفظ كما ان المقام الخطاين يقتضيه ان على الاستغناء في العلم به ما من القضاة
واذا قال غالبا استغناء من فرقة العلم والمعرفة كقولك لا يستغنى عن العلم
والمعرفة او لا فرقة فيه من حيث يكون الحكم على ما في ما حاشيته حقيقيا كقولك
احق الفرقية الموصلة بالحق من كونه يمكن ان يقال ان العلم في العلم المعنى من
تطبيق الحكم على البينة من حيث هي بحيث لا يوجب الحكم لان وضع العلم به العلم
الذي يترك على الدلالة البينة من حيث هي وبما يظهر الفرقية بين المعرفة
المعقولة في هذه الامور كما ان الجواهر لا يخلو الحكم على البينة من حيث هي فينبغي
على العلم فيحقق كما يتحقق في علمه لان العلم انما يتبين من تطبيق الحكم على العلم
الضال على ان لا يخفى ان ما هو المشهور وان كان ان الحكم على البينة يستلزم

بتوثر لاخره وان لم يقبل على العلوية لان المعرفة لما كان على الهيئة فخط كون
 قريته الموقرة كان اللقم لاهم الحقيقة والحكم على الحقيقة من حيث هي فليكن
 الحكم على جميع افراد ضاده ايضاً فلا يكون الحكم على الحقيقة المقترضا بالمعرفة
 باللقم متغيراً على جميع انحاء الحكم كما في الحكم بالمعرفة على المعرفة وفيما لا يترتب
 الحكم الى كذا اذا اصله كان في الضد ايضاً والمطلوب الذي يختص بامساك اثاره والمختص
 بالحوادث وفيما يشترط فيه المرحل من المراه والمترس من غير من العقل والخلية
 في الضم الا ان لم يلزم من كون اللقم الحقيقة بل قد يتوهم لما في انما
 واذا لم يلزم من اشتراط المساء والامانة انما كان في الامور في تعلم
 ان احكام الاحكام يجب عمله يمكن ان يكون نظراً للحقيقة ولا كما ذكرنا
 دلالة العرفية بينهما لا يتوسط اللفظ وحقيقته يقول فذلك من التوهم
 ايضاً ويحكم المحقق من الشئ بالنظر الغير لجميع الامور بل البعض
 من افراد ذلك على هو اللفظ والحوادث من فاداه هو العلم والامور لا يستلزم
 الاقادة والحوادث كما قدم فيما سبق من ان المراد بكون اللفظ من الافعال المعلوم
 هو هذا وكذا الدليل المنقول من بعضهم فيستدل بهذا الذي يقوله على ان
 الشئ هو من ذهب هذا البعض والتفاوت في اللفظ لا ينافي في تاسيس حكمه
 وهذا هو من الترتيب الذي سببان انه صريح لم يات به له وهو الفرق بينه و
 بينا سبب من الضم في المعرفة باللقم لوجوه الاقلام في انما يتوهم
 التوهم في مذهبه وهو هذا الضم والتوهم انه معنى حقيقته في الضم واللفظ
 عند الشئ وجه انما لا في المعارضه بانه لو ارد العقل لسانه فانه عكس
 على حصول عدم صحة الحكم على البعض في بعض المقامات كما سبق من لفظ لا

معنى ليجعل مع من السمع وتغيره من افراد الربا وهذا بيان لادلة العقل في
 معنى صحيح فاذ ارد الامرين صحيح ففاسد ففساده بيان لادلة العقل في
 فساد الحاصل ان لو ارد البعض لسانه عن المعارضه بانه كذا في العقل
 انما يتوهم ذلك في بعض المقامات واما ما في المعارضه في ذلك المقامات
 فانه قد يشترط ان الشئ هو العلم والامور فانه يقع ان هذا قريب مما نقل من المعنى
 في المعرفة بالمعرفة باللقم واختاره مع لفظه وده هذا فليكن بيان الفرق
 وفيه نظر الوجه في وجه النظر ان كون اقل الجواب مراداً فليكن معنى كونه
 مراداً في الجملة سواء كان في ضمن العقل او سواه انما هو في كونه مراداً في
 الافعال القطعية بالبداهة انما هو في نظر البطلان والجملة فيه لانه الحكم بان يترتب
 والامر به من من اللفظ ويترتب مع غيره ولا واسطة فيلزم ان لفظه
 سواه اقل الادلة كانت في المبدأ فالمعلوم فليكن ايضاً يكون اقله متغيراً او
 فيهم ادا دته مع قطع النظر عن اقله من غيره وعما ودحو ما في لادلة
 بين الادلة وعدمها في نفس الامر وان كان فيها واسطة في الضم واما
 لادلة وما في في وجه النظر ان كون اقل الجواب مراداً فليكن معنى كونه
 على استحالة اللفظ فيه وتكون موضوعاً له فيكون انما المراد من كون اقل
 مقطوعاً به ليس ان موضوعاً له لانه قد يكون في ذلك لان الشئ يستلزم ان
 على كون المراد هو الشئ ايضاً سواء كان من حيث الضم والاستمرار الى الجملة في
 ويتوهم ذلك في البطلان اقله البعض ان مع جواز ادا دته سواء كان
 في لا يترتب معضوده فاللقم على الجواب فيكون مراداً وانه انما يتوهم
 في العلم ولا يتوهم عليه انما كانت كونه موضوعاً له ولا استحالة فيه وانما سأل

المعرفة المحسوسة هو عدم قصد البعض ان قصد كان حتى ثبت قصد
 الكل ويعني ان قصد هو يتصور قصد في الجملة لا بخصوص الاستعمال او الوضع
 فان قلت يكون عمله على كونه مراد افعلا في الجملة لا يملك على المنة بعنوان الا
 استعمال فيه بخصوصه ان يكون المقصود من الاستعمال هو هذا دون
 غيره الا ان يكون استعماله هو البعض دون الكل فيرجع الى ما ذكرنا قلت
 مع عدمه من عبارة لا وجه لتلك الالزامات ولا يتبع هذا
 شأنه الحكم اهـ والله سبحانه له في الجملة والافعال في ذاته من هذا
 علمه لا يفتقر لتفصيل شيء من السوء ولكن علمه هو من السوء بل هو من
 غيره فلهذا العلم في ذاته على وجه الحقيقة قبل لا يبعد عن غيره بناء على ما
 ذكرنا سابقا من امكان استعانة العوم بشيء من التعلق بالميتة من حيث
 هي فان هذا العلم لا يجرى في الجمع المتفرقة ليس لها في الميتة من حيث هي
 وانقول فيه عجزنا ان لا نعلمه من مقتضى ان استغناء العوم من تعلق
 الحكم بالميتة على وجه له دلالة ثابتة فلا بد ان يجرى في الجمع المتفرقة انما
 انه تعلق الحكم بالميتة من حيث هي مستلزم التعلق بالمتفرقة على الميتة لما
 حوته مع المقدرة بل هو على ما فيها من شأبهة الحقيقة غاية الازمنة
 العوم هي حيثما نسبت الى الجماعات ولا يقول به الخائف في المسئلة وعدم
 القول به من القابل للعوم على غير ما قيل به في الجمع المتفرقة كالتوهم
 السيد المضم على ان الفرق انما يتلوه في قليل من المسائل لا يصح به واقعه الا
 تغاير ما وقع على وجه الفرق بينهما في العوم فلهذا هو ان كان في الحقيقة في
 دونه احادة فلهذا يكون بالعوم بوجه يتلوه به وفيه ثبت وان كان القصد

الحكمة

الحكمة فتعقل العلم العوم ايقظ بحسب يكون كلفه فيثبت بوثق العوم لا
 يتأخر القول باحتسابه على حكم الجماعات وتبين انظر الجواب عن العلم
 الاخر اهـ انما لم يتحقق القول بترجيح على المقوم على وجهه انما كيف وطعن
 ذلك اتم في كل كونه من المذات وسأستبعد قطعه لم يحل العلم المتأخر في
 هذا المقام على الترتيب المتأخر في مقتضى القول الذي هو المعنى الحقيقي بل عمله على
 المعنى الحقيقي من الحقيقة وهو المستوع له بنفسه اذا طلق الحقيقة على وجه
 المعنى الحقيقي لا يتبع الا بصيب من القول ذلك لان ترجيح القول على جميع
 الحقائق منها المعنى فبالا كما سبق نقله من الشافعي في هذا الباب على هذا
 يتوجه المتعارف وما قيل على ذلك من ان هذا المعنى لا يغير المستند ان كونه
 كذلك من ان هذا الحقيقة وتكون هذا الذي ينبغي جميع الاقوال في الحقيقة كونه
 وهذا موجبا للزوم وعلى الشافعي ان المستند ذكره في الجملة على جميع
 قال فاذ كان على جميع حقايقه كانت اولها في الاول في الجواب من كون
 موجبا في الجواب من الاول انه على تقدير العمل على هذا المعنى فان اذ علم العلم
 الاول لانه يصير هذه البرهنة من المستند العبد واستمع وقدر
 المتع الشافعي اظهر مع عدمه من عبارة فلا بد ان يجرى على هذا المعنى في
 المعنى على الحقيقة واولاده ما اوردته ومن الشافعي ان لا معنى للحكم بالتوقف
 الا من كون ذلك موجبا لانما حال التوقف على حيث يستلزم بطلان
 ذلك التوهم من عدمه ولا ضرورة فيه احتج الخالف بوجوب الاول قوله تعالى
 يكون ان عبارة الاول بما يحكم من اجب ما سألته في العلم ان يعقده في
 خلافه لم يسلط الاخران في هذه البرهنة من الشافعي انما الشافعي من انما كان

أو لا نفعل الأول يصح الاحتجاج بإيات الاحتكام المستفادة على
الخطابات والمشافهات في مثل الخلاف فلا يصح لنفي
المصداق وتماثيه عن الاستدلال بمثل هذه إيات
على المسامحة الخلاقية كما يصح منه رد في قسم الفرق وقد
استدلنا عليه وعلى الثاني لا ينبغي الاحتجاج بالعلل بالآيات المذكورة
وجهه والله أعلم أن جميع الاستدلالات التي وقعت بالآيات
المذكورة إنما هي محلي الوفاق تأكيدي للجهة قريب من التمسك
مع الاحتجاج بدع لا منه لأن الجهة هي الوفاق الواقع
في المسئلة لا الإثبات فالجواب عن خطاب الشافعية أماعام أو كما
المعروفين وليس بعض الأتباع وفي هذا بعضه القول
هذا الذي يدل على الجرح قريب من الشك أو المحذور أن الأتباع
متساوية في الجواز بل وهي جارية لا مانع منه عبثاً لمجان
ولو كان ذلك ما انفك امتنع التخصيص من أصله لأنه مجاز
والثاني يرجح حاصله إلى أن إرادة كل واحد من مرتبها عام
من باب التخصيص لا مانع منه سوى أنه تخصيص فلو كان
ذلك ما انفك امتنع التخصيص بأما وإما لا يتبين في الفرق
أنه لا دليل الأول يتمك فيه بأنه مجاز ولا مانع غير أن ذلك
والوجه الثاني يتمك فيه التخصيص ولا مانع سواء وهذا
القدر من الفرق غير متفق به ومع ذلك فينتج على الدليل
الأول أن الفرق من الأتباع لعل لم يكن بعضه مختصاً بـ

المجرح

تحتاج إلى أن لا يختص التخصيص ببعض دون بعض بل للجميع
كونه تخصيصاً في جميع الأدليل الثاني وهو الثاني ذلك لا يجوز أن يكون
الأدلة من غير وجه الاحتكام وتحت القول وهو انتفاء الخلاف في هذا لا يوجد
كما قيل يقتصر على بعدا نحو القول من العادة من غير الظاهر الدليل لا
في الكلام على عدم الأول من بعض الكلام وأول ما في التمسك في الصحة في
العمل وإن كان بعضها يرجع من بعض ما لا يجوز على ما يخص بعض من التمسك
للاحتكام على سبيل الجواز لكن على العادة على شرطه لا يجوز على ما يخص بعض من التمسك
بالأتمية بما يتم بملئها بعد تحقيق الاستدلال وذلك ما كان في قولنا في بعض
الأدلة من قبل قولهم زيداً فعلى من العاروا ذلك وليس من الضلوع وفقاً لعل
غيره كان في تحقيق الشافعية بل بحسب الأتمية فلا يقتصر على العلة من ذلك ما
فقد لا يرب في أن كل واحد من أفراد العام لا يقتصر على الظاهر كما
الأصول أن من في النزاع في هذه المسئلة جليل العاروا غير المستقر في ذلك
أما على القول بما أولها من المسئلة وأما الجواز البهيم لا يتم في
المعنى الثاني انتهى في أن يقال يجوز التخصيص يجب أن يكون عاماً وإلا في جميع
ما انفك لما توجب به المنازع على بعض جزئية لم يتم منه ولم يرد مقتضوه
فجواز الجواز في بعض الجزئيات كلف ولا حاجة إلى الجواز في جميع الأجزاء وهذا
يجوز على أن التخصيص قصد التحقيق وإشكالت مقصوده كاهو الظن في ذلك
لأنه لا دليل وإنما لو كان مقصوده إيراد الشهادة على جواز التمسك والمعاينة له
فلا يتم الجواز بتعيين المانع بل يحتاج إلى مثل ما في الجواب الثاني من أنه
التمسك بالآية لا يتم لعدم سببه وقد يقال كونه العلة مختصة بالشافعية

لهيئة علاقة المجردة والعلمية لأن العلم جزء للجزء فالعلم جزء من المجهول
الحقارة أو يقال علاقة العدم والخصوص علاقة أخرى مستقيمة للجزء على كل شيء
من أن استعمال العلم في الخارج من حيث خصوصه بخلافه في العلم ما هو جزء
للجزء هو العلم المنطوق الذي يستخرج من العلم المنطوق والعلوم العلم المنطوق
الذي فيه أفقته ما هو جزء لا يفرده ولكن العلم في علاقة العدم والخصوص
فإن ما وقع في العلم من حيث استعمله استعماله في العلم المنطوق والعلوم العلم
الأصولي تحقيق كونه بخلافه استعماله استعماله في العلم المنطوق والعلوم العلم
هذه المسائل مثال وقد يتوقف هذا العلم بنوعه المطلق
الناشئة أقول علم بنوعه المطلق لا يتوقف بالخصوص لأن سبب العلم
كون الناس للعلم على الجزئية حقيقة واحتمال عدم الصحة لا ينافيه إلا أن يقال
حل الفقه على علم بنوعه المطلق الموقوف بخطابه وقوله والأمر من أجل
على ما قبله من العلم بنوعه المطلق انقضاء الحشر على العادة ولعدم
الناس أن لا يفرده من العلم فلا يثبت به حكمه في جميع الباريات في العلم
فإنه ليس إلا ذلك لأنه أقوال أحد أهل التمسك بالعلم وسببهم هو سببنا إلى
السلوك لخصوصهم عند منسوخهم من أحد علماء التمسك بالعلم من ابن عباس
استحقاقه منسوخهم والناشئة منسوخهم منسوخهم وهو قول القائل
وأي علة تعلم العلم بالناشئة منسوخهم منسوخهم منسوخهم منسوخهم منسوخهم
ومن هنا علمنا أن العلم على ما ذكره من أن يقال باعتبار أن العلم منسوخهم
يعلمه وإذا لم يكن منسوخهم منسوخهم منسوخهم منسوخهم منسوخهم منسوخهم
في قولهم فلا يكون العقل العجيب فلا يكون المبدأ الواحد ما ثبتت التفرقة

أثبت ذلك في العلم الذي هو على حصة الحق ثبت فيما عداه وهو المجهول
من أنه لا يقال الفصل وأما من علمه بأن العلم بعد الأول هو أن أقوال الحق
أشأن أوله من حيث أنه جمع وأما الجمع الحق العلم المنطوق فهو ما خارج من
شأنه أن العلم أقواله أو أشانه فلا يفرده علمه أن العلم المنطوق العلم
أقواله أو أشانه أو علمه بخلافه العلم المنطوق العلم المنطوق العلم المنطوق
لما ذكره يجوز التخصيص إلى الواحد والثنائي والثنائي والثنائي والثنائي
من أحد أجمع من يجوز التخصيص إلى الواحد والثنائي والثنائي والثنائي
العلم بخلافه التخصيص العلم على ما يجب العلم على من كونه واحداً من أحاده
فمن سبب ذلك المبدأ وهو جواز التخصيص إلى الواحد من علمه من توفيقه إلى
ذلك المبدأ هنا وإذا حصل العلم وأما منسوخهم منسوخهم منسوخهم منسوخهم
أقول ينبغي حل إرادة الباري في العلم منسوخهم منسوخهم منسوخهم منسوخهم
أما منسوخهم منسوخهم منسوخهم منسوخهم منسوخهم منسوخهم منسوخهم
المفعولة في محل العلم ثم يجوز العلم أن في صورة المذكورة هل يلزم أن يكون
في نفس هذا العلم أم لا وبعبارة أخرى هل يكون لفظ العلم مستعمل في
جواز علم أم لا وليس الجواز لفظ العلم هل يكون مستعملة في معنى حقيقة
جواز العلم أم لا نحن القول بأن مجموع العلم والمخصص حقيقة في الباري ولا
شيء من جزئية حقيقة ولا جواز كما هو رأي بعض من سببوا المسئلة
وبما قرأنا في العلم منسوخهم منسوخهم منسوخهم منسوخهم منسوخهم منسوخهم
في الحق الباري من أن يكون منسوخهم منسوخهم منسوخهم منسوخهم منسوخهم
الباري على أن يخرج قول من قال أنه مستعمل في حقيقة معناه الأصل على أن

استغرق وتخصيص الحكم بالباقي فغير من امر آخر من محل الباقي لم يبق
ما يوجب الالزام من محل الجاز على ما يستلزم على اللفظ المستعمل حين تسمية الا
بادة الى المعنى المستعمل فيه فغير طبعه انه لم يستعمل على ما ذهب من يقول
بان العام يستعمل في الاستغراق وقد اخرج بعضه بعنوانه العينية من ان
يتعلق به الحكم لفظ العام ولا المجموع والباقي اما الاول فلفظ وانما الثاني
فلاذ مجموع اللفظين ما لا يوجد مستغراقا في مجموع معنييه وليس المجموع المرب
من الكموم والاستغراق وانما هو بعض من الحكمين الباقي في كونه الباقي
معنى واسع ومعناه ما لم يعلم معا محتملات المحتملة المعنى المحتملة
وانما اريد به التسمية والمعونة في علم من انهم هو الباقي على غيره بعض
اصلا من جهة الاستعمال فلا حاجة الى تقدير مجموع الكلام في النظام و
محل اللفظ على ما يستعمله بعض من المسألة لانه ان كان حقيقة
الباقي في محل هذا التام لم يكن اللفظ مستغراقا للباقي بالوكان مستغلا
في الكموم كما كان واداة الباقي كما هو مقرر من المسألة معق ان الاستغراق
وقوعه للباقي بعد اتمام البعض من العام فلا يلزم الاستغراق ولا
المجاز فليس دليله في تخصيص الغير المستعمل انتهى واقول الفرق بين
المستغرق وبعضه في هذا المعنى ان كان مما يستلزم واليه الوجه الاول لا
يتضمن ان يولد لفظ العام الاستغراق ويستعمل الحكم للمعينة بمعونة
التأويل من سماع او عقل ودعوى فغير دون التجوز باللفظ من معنى
لا يعلم الا بعد الاطلاع على سماع او عقل تأويل الحكم والحاصل ان التأويل
في هذا المعنى لا يعمد على الخلاف في صحة الخاضع انه ما اذا قيل الخاضع لغير

الفرق

الفرق وانما الكلام في حقيقة الحكم بانه هل يشوبه معنى اللفظ والاصل
العلم بمعنا الفرض في الخارج او يقتضي في الحكم وحال الاول لا يرد ولا
غرض بالجزء الوهم في انه فسر ترك ودعوى فغير لوسلم ان ذلك التفسير
باجماله من غير التعليل من غير التعليل من غير التعليل من غير التعليل من غير التعليل
على الباقي بعد التحقيق كان هذا التاويل لغوا مستلزما لا يتصل بغيره
في الحكم والاستناد فلا وجه لان يولد فلهذا لم يرد في الاستغراق ما
يجوز فانا نقول لما كان اداة التاويل عند التحقيق لغوا مستلزما لا يتصل بغيره
فغير ولا يوجب اطلاقا كما كانت مستلزما في العمل ان اداة التاويل لا تخصر في
الحكم والاستناد الى ما هو الفرض الاصل على سبيل التاويل ايات عليه انما
في الكلام وسيمر الكلام على حسب المعنى المحتملة في علم الملائكة وسما
طريقه فعلق حسن التام من الكلام وانما اطلاقا على ما ذكر في قوله البيان
في الفرق بين المعنى الاول والثاني واعتبر بان معنى قوله
انه اقول من المستعمل في تفسير هذا الامر من ان اللفظ وان كان اداة
متاويل لا له ولا يعمد على سبيل الحقيقة ويستعمل في الجمع باستعمال
واسم والاول يستعمل في الباقي بخصوصه كونه لا يستلزم كونه
معنا لانه كان حقيقة من شأنه على واحد منهما شأوا لا موصوفا
بالحقيقة ووطر ان عدم تناوله احد ذينك الامرين لا ينبغي صحة
شأوه للكون في هذا التام كما كان موصوفا بالحقيقة ينبغي ان يكون
الاول ايضا موصوفا لبا كالمجاز وانت حينئذ ان المجاز كان معا
وهذا التاويل المذكور ان كان يحصل التاويل ان التاويل كان حقيقة

انه يكون تلك الضيق عليه حقيقة با متبادلة انما هي الجارية بين
 ودم حقيقة ما استعملت بها ذلك معاد يكون باعتبار انهم عليه
 فالسنة مطلقا في من احد من هذه العوم معناه وذلك وانما
 ان التوام شدة لا في الضيق فكل ذلك اشارة الى انما هو على التام
 في الازل ولم يدان شدة العاطف فحده ولا ان لولاه لما وقع العاطف
 اصلا ولا ان المستلزم العاطف بل ان هذا هو علة ذلك العاطف الخامس
 وهو في التام على ما في الكتاب وهذا على فله وفيه انما هو ان
 لولاه انما وقع العاطف وهو نعم الحقيقة في العام انما هو انما
 الضيق المخصوص لا يحصل معناه الشيعي وانما هو في القول المخصوص
 كونه ثابت بل قد عرف معناه ونشأ ان الاستعمال في السهول لا
 معنى له سواء تجللت لفظ العوم فانه له معنى اخر هو الشيعي والحق
 ان كونه ثابت يتبع الاستعمال من اشارة لفظا ولا استعمالا
 في الضيق على ما هو المعروف وعلى غير الاستعمال الكلام بالنسبة
 لهذا هو الضيق لا الوضع بانما المخصوص في هذا الذي ذكرنا انما
 مناد ما قبل لو كان المراد من لفظ العام ما هو اصطلاح الوصول
 لا انما هو معناه للاستعمال من لولاه المراد العام انما هو
 انما ولا يراه ملبطلة المخصوصية العام المنطوق بالمسئلة
 ادنى حلة العام الوصول في شدة نفسه الاستعمال لم ينفى ذلك
 لانه العام المنطوق به ليس المطلق ولا يقتضيه بالعام المخصص
 كان شاعا لباقي ومعنا الحكم للكل واحدهم وانما الصدور

الخ

سلم الجميع من شأن العوم الاصول والخاصة ان عام اصول حتى
 افراده وانما هي على الضيق التي يستعمل في العوم تجللت المظان من جنس
 انما لا يكون على سطح العوم اصلا والالف واللام فيهما المسلم وانه
 كما كانت كلمة فيه تاثيرات مع في العرف هذه واحدة لا تفرق في الحقيقة
 كون معناه المراد على معنى الجزء الاخر من الالباس هو انما انما هو
 في معناه فهو مع العوم الذي هو من في العرف فلهذا هو في معنى
 ضيق جريد من التعريف فيه كونه في سلم مع معناه في نفسه
 انما هو تسليم كونه كلمة واحدة والحق انما هو انما هو في الكلام والحق
 الذي في تعريف معنى العوم لا العرف الذي في تعريف المخصص
 معنى انما هو المسلم من القسم الثاني والعام المخصص من القسم الاول
 المخصص انما هو استعمال في العوم على هذه تجللت سلم في السلم
 انما هو استعمال معناه الاصول في انما هو انما هو انما هو في المخصص
 على العرف من الاستعمال في العام وبين الاستعمال في العدة ولم
 تفقد في القابل العرفي وقوله ان المخصص في العوم الباقي من لفظ العام
 في سلم في العرف في العوم الباقي في الحكم كذا قبل ان لم يكن المخصص
 مطلقا لانه انما هو لاصل المسئلة التي لا يخرج من المجردة في
 المخصص مطلقا ويجعل انما هو المخصص في سواء كان المخصص في
 مستقلا او لا وسواء كان مطلقا او لا وان لم يبق حجة لا قطع
 نشأ وانما هو انما هو انما هو المخصص المنقول في المخصص لولاه
 التادئة كذا قبل ذلك فحينئذ حيلة اشارة الى التميز في نفي التجريد

مت

المفهوم من مفهوم الشرط على ما اشار اليه بقوله وان لم يسبق هذه الاشياء
 ولا غنى بعد في غرضه لا يجتمع كونه اشياء في الحقيقة في نفس الجمل
 كان للضرورة ان لا يتصور على ما سبقت وفيهما احتمال آخر وهو ان يحصل
 فيها لا يتصور على ما سبقت في الابد فيه اصل ويكون اشياء الى ان
 الجمل من وجبه ذلك آخر لا يخرج من حقيقة المشايك يكون سوا لانه
 الجمل على ذلك فكلو المشركين الا بعض اليهود فانه جمل بالمشرك الى
 افراد اليهود معتم بالمشرك الى غير اليهود من المشركين فيكون يتامعا
 اليهود ويتوقف فيها وسائر ما تحت من المبادىء كانه
 قول هذا لا يتوقف على من قال انه حقيقة في الباقي ويكون وجهه بان
 ليس بحدس قال انه حقيقة في الباقي في تمام الباقي من حيث تمام
 بل من حيث انه اعتبارا من العالم في بقا في الاستدلال انه احد
 الحقائق فلا جمل عليه بحجوجه فانه يتوقف على قوله فانه متاخر فانه
 التوضيح في الحقيقة دليل آخر ويوم القبرين فقاوت من حيث و
 منوع المقدمات فانه يمكن ان يقال في الثالث انه بعض الحقائق لما لم يكن
 اول من بعض جمل به جمل على جميعها على ما سبقت ما سبق في العلم المتكبر
 وقد هو في الجائزات في معرفة بينهم الا ان يكونا لواء من التو
 انه يمكن فهم العاقل في معرفة حبيك بحري في هذه الحقيقة ايضا وان
 كان الشاؤم جميع التفرع في العبادة والمعنى وهو حاد فكل من مع
 ذلك لا يمكن قول المقدم ومن هذا نظر بحجة الفصل الاخرى قال فانه ناه
 على انه لا يتوقف مع العبادة وما على الحقيقة فلا يتم ولا يتم في عليا

القول

القول بالحقيقة اما حتى ان اللفظ مستعمل في العرف الذي هو الاستدلال
 والمفهوم اما حتى ما خرج من تعلق الحكم والاستدلال في هذا لا يتوقف
 القول بان احد من الحقائق فلا دلالة وانما يتوقف على الوضع المتكبر في الجمل
 من حيث هو جمل في الباقي كما يقال ان النسبة لبا الساعات احد ما النسبة
 ولما في العشرة الاشارة وكما لا يقول احد بان الاسم موضوع للنسبة
 فانه لا دلالة لاولية جمل كانه لا يتوقف ان يحذف شله في العام المفهوم ذلك
 الدليل المفهوم للحقيقة من ان الساعات بحالة الفاطمة عدم تناول الفري
 يقتضي بظواهر ان الطارف هو عدم تناول الفري الذي اخرجه الشخص
 وكذا حال النسبة في العلم ان عدم النسبة في العلم بحسبوجه لا دلالة
 انه حقيقة طفا الدليل عليها هو النسبة في العلم بحسبوجه ناه في كل
 احدا لا ماض في النسبة في العلم وهو في الحقيقة فكل ما كان يكون حقيقة
 على كونه حقيقة في حضور من الاما من امة القدم المشرك والذلك طفا لبا
 والثالث لم يقل به احد وكذا ما ذكره على القول الاخرى انه حقيقة ان حق في
 محض فانه صريح انه حقيقة في غير المقصود من وقوع من الاكفا من
 لا يقال في المقصود مراتب شتى فلهذا قال انه حقيقة في غير المقصود
 لا خصوصية الباقية بعد التخصيص فيتم في العاقل لا لا يقول
 المقصود انهم لا يرون حقيقة فيه من حيث انه اعتبارا من العالم كما
 ذكره القائل وقدم والصواب انهم من كلام المقصود ان القائل با
 بحته هو العاقل فانه حقيقة والقائل بغيرها هو القائل بغيرها والتفصيل
 تابع التفصيل وبهذا يظهر ان دفع المناقاة في هذه المسئلة والمسئلة

ولما كان يحصل اليقين لم يحصل الاكتفاء بالنظر وهذا غير محمود من وجهين
 فان النظر منه خلاف السليم الاصحاح وهو من الاساليب غير المتعارفين
 النظر في الغرضيات وان لم يحصل للناس من اليقين بل يوظف الحان
 حصوله فظن ان النظر المبتغى في المسئلة يرجع الى المال النظر المقتضى بالمعنى
 ولا يتعلق بالاصول اسلام هذا الحكم لا يقتضي الاكتفاء بالنظر مطلقا
 واقامه يفتنهم وهم استدلوا القطع مطلقا لان غلبة انتماء السبل الى القطع
 لا يقتضي ان لا يستعمل القطع في التدارك بل يمكن ان يكون بالنظر فيها لا
 يكون القطع ويستدلون به على ان يقال لما تقدمت التفرقة بين ما يكون القطع
 فيه وبين خلافه فاستدلوا القطع فيها يكون موزون الى الاستصحاب في
 جميع الحالات كما ذكرنا حتى يحصل الناس وجه يحصل اسلا وبقا حصل
 بعد زمان طويل يقولون المقصود من تعطل العمل من يوجب ان يبطال العمل
 بالكلية فالحركات التي يجب ان يكون في العمل المستعمل في العمل والاعمال عليه
 مما لا يبرهنه ويحكي وهو كالتصريح في انتم هذا القابل ان قاله القائل
 الا اننا قلنا ان اسناد انتم هذا لا يكون المستدل ان على وجهه وهو يحصل
 القطع باستفاء الخصم لانه لو كان مستدلا لكان على القائل على حقيقة ذلك
 مستدرا لما بالقطع باستفاء الحياز وقد فطن وترجع هذا الاحتمال باعتبار
 ادراك حفظ الاستصحاب في السبابة وليس ليس في انتم في النهاية كفى بالنظر
 مع انه ذكر الاستصحاب في وقت وجوبه انتهى كانه وضع مقامه في غير
 هذا القابل وان كانه ارجى على ان استدلوا القطع منه بانه على ان استدلوا
 النظر فيها ان سبناه على وجه الفرق بين الخصم والعمود وهذا مستلزم

نظر استدلوا النظر اذ لم يعم استدلوا في الجاهل انتم اول من
 رده ان يحصل العمل بالمدعى سبناه في هذا الاحتمال فصار على القائل
 على التعميم من وجهين في النظر انهم من وجهين في النظر انهم من وجهين في النظر
 كله في السبابة ويحصل الطريق وانما حكمه هذا بالموجوبية وبقا سبق حكم
 المتساوي بين شونه ومعه الوجهين انهم من وجهين في النظر انهم من وجهين في النظر
 مع الخصم وجهين حكمه في الفرق والثبات انه اوله بالاساواة فيما سبق المسا
 انتم الى الامور والحاجات والمناخلة وهو يتبعها بالوجوبية الموجبة في نظر
 سبناه هذه المسئلة والكون في مع قطع النظر عن سبناه اسناد العمل الموجب في
 الموجبة المذكورة وان لم يقتض التوفيق على التوفيق من الخصم في وجهه
 كونهما سبناه بالوجهين منها في الجاهل انتم الا انتم في وجهه في وجهه
 انتم الفرق بين الجاهل والخصم في الفرق في وجهه في وجهه في وجهه
 فيما سبق لانه القابل انتم على الاحتمال الى القابل انتم في وجهه في وجهه
 التعميم بحسب السبابة ولا يمكن كونه موجبا بالنظر الى هذا السبابة في
 اجمع مستدرا القطع لانه ان كانت المسئلة بما ذكرتم في وجهه في وجهه
 هذا لا يتبع على استدلوا القطع بل لو تم انتم في وجهه في وجهه في وجهه
 حصوله في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 لا يكون القطع لان سبناه الاحتمال على استدلوا القطع التعميم انتم يقال
 هذا الحكم حتى لان انتم على القطع لا يجوز العمل بالنظر وانما يتصل العمل
 بالنظر فيما لا يمكن حصول القطع فان استدلوا القطع حصة استدلوا ولا يخفى
 انتم على السبابة في الفرقيات كما قبل انتم اما استدلوا في الرد على القول المذكور

سبناه

وان

بقرينة وشبهها وبالقول بخاتم من الامة بالانفاق والافاق في بعض
 ضيق او بزيادة العقل وهو استماع العقل به لعدم ترجيح معنى على معنى وتوصل
 العام على احد الصيغ المشتركة حتى لا يكون فرق بين القول بان القول مشترك
 به وبين القول باستشراك جميع الصيغ التي يظن بها المعنى وبين التمسك
 في المعنى بوجوبها استسنادا ولا خلاف من القول وانما على ان القول
 ليس معنى ان معنى ما لا يحكم بالحيل في ذلك العام او مخالفت المعنى العام وذلك في
 الثالث قوله ثم لا نفرض كل فرقة سمعنا في تيقظها في القول وانما في
 قولهم اذا جعلوا اليوم معلوم بغير وقت لا يجب الحذف من ان لا يلاحظ
 ولم يقدح بالبحث عن المستحسن والمعارض ولوجوه ان المواد التي هي
 به بعد تحقيق شرطها وهو البحث عن المعارض والمختص بالاصل فيهم
 اما من طريق آخر او من طريق آخر فيتم بطريق احتمال انهم يقولون به بعد انحصار
 امثالهم من طريق آخر حتى يصل الى احد التواترات الطائفة فيهم
 بالقول لا يستبعد انهم شرطية ذلك اصل ان الارباع التي هي القول بالظن
 لو لم يكن في ذلك البحث عن المختص والمعارض شرط واجب والجميع ان
 الاصوليين في هذه المسئلة اتفقوا على اشتراك القول في القطع مشتركين
 بما سوى ذلك ولم يتصلوا بها لفظة لا صولهم المبررة في غيرها والتواضع ما هو
 في التواتر وانظمة ذلك تباينوا في الخصومة بينه المخاضون اذا
 تقبل المختص بغيره مساواة في حمل او غيرها اذ هم يسمون اشتراكا
 معهم تقديما المقصود بالتمسك لا بطلان ولا يعرف من ذلك الا
 التخصيص لتبينه في ذلك فيه ان التسمي الاول وان كان هو الاول

ان احكامهم يدع الوفاق في اختلاف محال في الثالث فان كلام بعضهم مشعر
 لوقوع اختلاف في ذلك لان اختلاف كل مجموع المختص المشترك في ذلك
 وهذه القول لا توافقان للقول الثالث في الحكم لان الاصل في تخصيص
 على الاول ان هذا على اصل القول الثالث يحكم بمقتضى المجموع في عدم التواتر
 بمقتضى التمسك السام فارجب الشك فيه واما على مقتضى القولين فالحل
 يقتضي القول في قول مشترك اذ لا بد من ملاحظة الاستشراك بغير القول
 بخصوص فيما هو الموقوف على مذهب ومقتضى لفظة مشترك لا تترتب
 على مذهب الا فلا يوجب القول على خصوص الاداء يقال ان التمسك بالحكم
 بالامتناع بالنظر الى نفس المختص ومن حيث توقيف على شئ ما
 في الاحتمال بطلان العوارض الشائبة او بطلان قوله ان الاصل في التخصيص
 مرجع القول ولا يجب ما فيه شيئا اذ كانت افعال القولين في الاصل كذا قيل
 لا يقال مرادها انها موافقات للقول الثالث في الجميع الى الحق وهو القول
 بالحكم وشيوعه تقليد به ايضا لولا نقول فلا وجه تخصيصهما لقوله
 القول الاخير بل الاصول كان الحكم بالتوافق بين الاقوال جميعا اذ القول
 الاول مشترك في ذلك الحكم واقعا فيكون تخصيص القول الاول
 محذور والاختيار كما يوافقان الشا من ذلك شيئا كان الاول عامه
 استشراكهما في تباينهما في تباين قان وقوله فيه نظرا الى ان قوله
 كما اشكال في موافقة القولين الاختصاص الثاني في الحكم بالحكم فيكون
 لا يعمل في غير الاختصاص اصحابها الا على المجموع لان له صيغة خاصة به
 عليه دلالة صريحه ولم يتحقق في الكلام دلالة اخرى تباينها في احتمال

احتمال المعارضة لا يمكن في المصنف فيها والامكان ذلك كما على تقدير عدم
 الاستشهاد بغيره والمفروض ان اصحاب المذهبين مجتهدون في المسئلة
 ان ليس معنى الوقف لا يعمى لانه لم يشر في المسئلة الى طرفيها بل
 بطرح الاولى الى الوقف غاية ما في الباب انه يجب على القائل بالنظر الى وجه البحث
 عن المقتضى للبحث عن وجود القرينة وعدمه وهو مفرغ عنه بالتحقيق
 لغرض العلم في مثله كالاشارة اليه واما ثانيا فلان قوله ان دعوى ملاحظة
 الاستشهاد به غير صحيح الا على قول معين بانه ان العزم والتخصيص لا
 يعينون معنى لفظ مشترك بل اطلاقه كيف لم يجرى في اشتراك اللفظ الدال
 على العزم وهو الدال على التخصيص ايضا فينتهي الى انه لا يرد بها التخصيص على التخصيص
 ولما كان معنى لفظ مشترك تلك اللفظة وحسب عمل الكلام على ان مقتضاها
 معنى مشترك ومما لا يخفى من احوالها والقرينة او قد تارة عليه هو ان يكون
 التخصيص من الامور احوال احد معنيين مشترك لا يورث شيئا من اللفظ
 والعلل واما ثانيا فلان قوله الا ان يقال ان القرينة والتحكم لا يشتركان
 ان يشتركا في عدم انهما في الوقف والاستشهاد التوقف والاشترار
 في جميع المواد من الكلام وجميع الكلام المكتوب من الجمل والاستشهاد
 والسياسة التركيبية التي تشمل عليها الكلام ولا يمكن ما فيه من الاختلاف
 والاستشهاد له في كلامه واما في الظاهر ان المواد التوقف فيها وضع في الهيئة
 العقلية الظاهرية بين الاستشهاد وبين جميع تلك الجمل او الاشياء
 ذلك واستشهادها بين العقلانيين متماثل ومفصل بعضهم تفصيل لا يخلو
 انه يعلم الجميع اليقاعات حاصلة ليس بخروج الاختصاص على القرينة والاشترار

مستزكا

مستزكا من حيثها لفظا ان في المتن ليس كذلك في جميع المواد التي يشترط
 كالمواد الوقفية وان كانت في جنس المواد كذلك في جميعها واستوفى مقتضاها
 جمل مشترك وبينه وبين الاول ان يكون في التقديرين ليس في الاشتراك مجردا الا
 مشترك في شي من المواد بل ان كان في بعض المواد فهو مشترك في جميعها او ان كان
 مشترك في جميعها اما ان لا يختص ببعض الجمل الاشياء الاخرى الملائمة ان المبدأ في الامتياز
 هي في الاستشهاد او ليس ذلك في الاشتراك يكون مشتركيا مطلقا او بالاستشهاد
 بعد ذلك مشترك في مقتضى عدم وضع الاداة واستعمال هذه اللفظة بهذا المعنى
 بمعنى فهم الظاهر كانه فيما سيجي هو ان يكون الدال في القسم الثاني من
 هذه الاداة من الوضع العلم الموضوع له العام المشترك وغيره اشارة الى ان
 ما ذكره من اشارة التخصيص حيث دعاه من القسم الثاني ومن المعاد من معنى الشق
 مذكور على ولم يوضع له زيادة المستحقة بغيره في الطلبات الموضوعات الوضعية
 اشبه منه بالمعاني الموضوعات للقرينات المقيدة على مقتضى مع القسم الاول
 في صلاتها واستدراك اول الاداة ما ذكره القصة لا يتناولها الا يمكن ان
 الواضع انما قصده من وضع الشكليات معنى يتبع من جهة معنوية الشكليات
 ولم يعين الفاظها بل ذلك المعنى بل ان من فهم المبدء بل وضعها في القرينة
 الاستشهادية المذمومة بغير الاداة بين تصور المعنى العام بالاشياء الموضوعات
 تصور المعنى الشامل له وكان المراد بتصور المعنى الجزئي في القسم الذي هو هنا
 المعنى وغيره من الشافعية لا يتحقق واما شارب التخصيص فليس في كلامه مخرج
 ان الوضع فيها علم والموضوع له خاص واقام عليها من قبل ما وضعه من اعم

لهم الامور خصوصية وهو اننا واللبق بيات الاما فيه والمشتبه فلا يشبه
 في كلامه وامانه لم عمل الاشياء خصوصية ولم يعلم من حيث بيان وضع المشتبهات
 لغيرها من الماهيات فذلك مع وضع سائر الاشياء من حيث انك المعنى الموضوع
 لشيء واحد يختلف الماهيات فذلك مرضه في هذا المقام لم يتحقق بهذا التحقق
 والتفصيل كما هو المرجع اليه فلفظ هذا سلا موضوع لم يتحقق كل فرد من
 يشاوب اليه ان ليس الماهيات موضوع لموضوعه ذات بقاء وشخصا في امر شيئا
 لها من حيث اشياء ذاتية جزء حقيقة محسوس فلا يتم فذلك على هذا
 المشتبهات من لفظ هذا وانما يعرف من الغايب الكما ربي والمحمس والمجاهد
 فان لم يكن المحسوس ويستود من حيث لم يجرى حتى يتصور وجوده فذلك كما اننا
 وهذا المشتبهات وتختلف بقوى الخواص باختلافها ويقع كل المتصور على ما هو
 به وهذا هو ما من قال ان عنوان الموضوع لم في هذا الفرد معروض فذلك قريب
 شأنا واليه في الموضوع لم كل فرد من هو حيث انه فرد لا من حيث خصوصية
 دائمة لانه موضوع لهذا المفهوم الكل ويكون الافراد الملهمة بالخصبة المذكورة
 من صورها وان كان خصوصياتها على قياس ما قيل كون العالم حقيقة في القاهر من
 حيث انه فرد العالم كما انه حقيقة فاعلم من انه لا يحصل فرد منه وبين وجوب
 حقيقة ان لا يكون موضوع لم بزيادة من حيث انه فرد للمفهوم وهو طارح
 منه نظر فان المحسوس كالنفس مثلا معقول على سبيل من جهة جزاء من كل موضع
 والموضوع لم منه فاما ان لا قيل ويمكن ان يقال ان موضوع العالم للموضوع لم العالم
 من حيث ان الموضوع لم منه معنى عالم لم يستلخصه معنى عاما من حيث

ان لو كانت حقيقة واحدة لا يامر شيئا وفيه شيء خاصا والمحمس وان يجوز على
 الاصطلاح الكمال في سبب انما كان من حيث على صحة هذا الذي
 انهم بالامور الشان وان كان غير مشهور وقد سبق الى اننا
 الاجزى في جواسيس شي من الخصص والامر في مثل هذه من موضوع
 بالوضع العام لم خصوصيات الاشياء في مثل الماهية فيما اختار على
 هذا التحقيق لم لو كان الموضوع له عانا اليه لكن على ما رى فان سلا
 حقيقة فهم الموضوع وهو انما لا خلاف منه فذلك ان الاستدلال
 ان لا شئ انما ثبت موضوعه الاخر شي من غير خصوصية بل شيئا
 خاصة بخصوصية لما لم لو حظ في حال الموضوع هذا الماهية التي لا خصوصية لها
 ان فردا اوله وما ذكر انما لا حاشية في حقيقة انما لا خصوصية التي لا خصوصية
 او لا الماهيات الواقعة والافاد في هذا التحويل مع انست وركب
 حقيقة وانما العموم الذي انما لا ينفع في شي من انما لا خصوصية التي لا خصوصية
 بيان دليلان من جهة التفسير بل هي الامور من الموضوع الى الموضوع
 والجمع مع هذه الحقيقة والاستدلال وتفصيل وضع الاشياء المذكور
 الاكسالم المفكدة مما يصح من الموضوع والمحمس من حيث ان الماهية
 يتوقف على خصوصية احد للخصص وليس في كلام الموضوع ما يوجب الاختصاص
 بل كانه سائقا والخصص يصح في ان لا يتوقف على شي من الاشياء
 نعم لو قيل ان هذا التفسير لا يثبت شي ولم يكن هو التفسير المط
 لكان وجهان في ذلك لان وضع الخواص فذلك من الماهيات المستقلة كما
 يكون ان يكون بازيه لخصصيات الاشياء من الاجزاء والجمع يعني ان يكون

بالادراك فقط وقوله الفعل ولا سيما كما يمكن ان يكون له معنى مشترك
 بين خصوصيات الاشياء كقولنا ان يكون له معنى مشترك بين
 خصوصيات الاشياء كقولنا ان يكون له معنى مشترك بين
 يقال ان وقع الامر في الكلام شيئا فاما ان يقع في حقيقة شيئا فلا
 على وجه الاستدلال بغيره لانه عدم الاستدلال والبيان والبيان
 به لا يلازم للمضمون بل هو حقيقة باوهة فيكون كقوله في
 كل مادة وثالثا حقيقة الاول والحق على الثاني السبب للمقدمات الاول
 وتكون الاستدلال بهذا الوجه فيما سببه على هذا وهذا المطلب في حقيقة
 المعنى المقصود واختلاف اعلاه وطوره في وجوده وحوادثه على ان الاستدلال
 على كونه حقيقة في الجميع بغيره وفي الاستدلال على كونه السبب على ما
 سيجري وهو حقيقة في كونه سبب لطلبه بالاعتقاد فتأمل في قوله
 ترجيح مثل هذا الوضع على الاستدلال شكل كون الاحتمال الى الوجود
 وتبنيهم مشترك وانفراد ما نحن فيه لعدم تناقض معارضة غاية ما في
 البلية الوضع في الاول والحق في الثاني معقد وهو لا يوجب
 ترجيحا فائدة تمثيل المستحق الوضع فيه علمه استنادا لا نشأ
 على عدم الوضع الى الوضع لانه فيه غير عامر اذ لو كان كذلك لكانت النتيجة
 على ان الاستدلال بين الاستدلال في الوضع والموضوع له حقيقة
 عليه مع ان الاستدلال في هذا المعنى فقط فيبقى ان يراه في صفة الكلام
 بالوضع خصوصيات الاشياء كقولنا ان يقع في حقيقة شيئا فلا
 وحيث علم ان المقصود بهذا القول من خصص تصويروا هذه الية الاستدلال

سطر

عليه واقفا فاستدل عليه بغيره السابق من كون الاستدلال والبيان
 خلافا للاصل ان يقع ما يتل لعموم الذي يقتضي عدم الموضوع سواء كان
 في الاستدلال المستند او الحقيقة او الخوف والافعال هو عدم الاستدلال
 عامة دون مادة من افراد كل واحد فقط حال الوضع لا بالية الى كونه في
 حال وهو ظاهر وهذا لا يقع فيها عن غير الاول في ان الاستدلال حقيقة
 ظاهرة في حقيقة الجملة الاحتمالية كما هو متروك في حقيقة الاحتمال في عموم جميع
 ادوات الاستدلال لا بالية الى افراد هذا النوع من عدمه وفيه ليس
 هذا الحق او الامارة وهذا لا يقع في قوله لما بالية الى حقيقة الجملة الحقيقة
 ولا هو يقتضي كونه حقيقة فيه وكذا يمكنها على هذه المسألة ولما
 على وجه الاستدلال والوقف فيقول ذلك لعدم وهذا لعدم على سبيل
 البدل وهو على ان العلم بغيره باعتماد الحقيقة من غير ان يكون
 في كونه حقيقة من المتنازع فيه ويجوز ان مواد المقدمات لا يمكن ان تكون
 في ادنى خصوصياتها او الاستدلال عليه البيان قلنا هذا قول بالوقف
 مع توسيع دائرة الاحتمال ثم يكون ان يقال ان الاستدلال فقط في معينين
 ولم يبق دليل على كونه حقيقة في احداهما خاصة فالقول كونه حقيقة في الاخر
 مستلزام على كون الجملة والاستدلال خلافا للاصل قلنا يتم ما قلناه كون
 الوضع عامرا للموضوع له حاشا ان كانا هما لسان وغير ذلك مما ذكره في
 فان تلك المقدمات ما ذكرت ان يكون وضع الخوف في الحقيقة بغيره الى اخر
 حاشا بسرها وامانة من يتل وضع العام والموضوع له الخاف من ان علمه
 ليس من قبل المستندات قلت قد يفرق في موضوعه ان استعمال الخوف

التعمير والتحسين من غير ما لو وقف فان كان كل واحد من الاولين مع ما كان
 قيام العقل والاعتدال الثالث يجوزنا ونجوزنا الثالث فان لم يكن له اعتبار
 المقدم ومنه ظهر وجهه او ما في الاول وفيه الثالث وليس لسلوك الاجتماع
 تحقق اصل الاستعمال في العرف والسنه كما فهم من قوله في الامور
 بين ما قلناه بين الوقت لا يتحقق لان عدم الدليل على شي منهما لا يقتضي
 وقوعه في هذا الوقت لاصل الدليل فان ما في احتمال آخر فالقدم من دليل التبريد
 ان لا يتحقق شي من المذهبين وتزداد بينهما وعدم اعمد الوقت من الاستعمال
 بالمزيد دليل عليه فيصير قضا دارا بين الاحتمالات التي لا يقبل الدليل
 عليها انما وانما جعل احدا من الوقت بين المذهبين فيسقط
 من اليقين الا ان كان له وجهنا ناهض الوقت سقا للمزيد ولما في الاحتمال
 الا اكثر من ذلك من التبريد الثالث والثلاثون والرابعة بين تلك الاحتمالات
 احتمالات ولعل اولها ان يجوز شي من الامور الاستعمال في كثير
 بالاحتمال الذي لا يتحقق ان ثبت الاحتمال لا يتحقق ان ثبت ما قلناه ان
 لم يفرع من عدم الدليل عليه وان يقول الامر الى الوقت عينه السائل بجميع
 لا المذهبين السجود فلا يتحقق ان يقول الامر لا يتحقق احد المذهبين لانه
 خلاف ما في قوله لا يتحقق وانما قلنا ذلك في السبب في كل هذه المواضع
 لعدم الدليل على هذه المواضع سوى التداخل على الاستعمال والادعاء في
 الوقت من الدعوى ولم يفرع ما يصلح عرضا للتداخل على المانع كالبرهان
 ونحوه في التماس الامر فذلك وانما قلناه ما يصلح عرضا له من الموضوعات
 المتعلية في حقها حقا ومن الرابع ان صلاحية النوع لا يوجب

مقلوب

التعمير من غير ما لو وقف فان كان كل واحد من الاولين مع ما كان
 قيام العقل والاعتدال الثالث يجوزنا ونجوزنا الثالث فان لم يكن له اعتبار
 المقدم ومنه ظهر وجهه او ما في الاول وفيه الثالث وليس لسلوك الاجتماع
 تحقق اصل الاستعمال في العرف والسنه كما فهم من قوله في الامور
 بين ما قلناه بين الوقت لا يتحقق لان عدم الدليل على شي منهما لا يقتضي
 وقوعه في هذا الوقت لاصل الدليل فان ما في احتمال آخر فالقدم من دليل التبريد
 ان لا يتحقق شي من المذهبين وتزداد بينهما وعدم اعمد الوقت من الاستعمال
 بالمزيد دليل عليه فيصير قضا دارا بين الاحتمالات التي لا يقبل الدليل
 عليها انما وانما جعل احدا من الوقت بين المذهبين فيسقط
 من اليقين الا ان كان له وجهنا ناهض الوقت سقا للمزيد ولما في الاحتمال
 الا اكثر من ذلك من التبريد الثالث والثلاثون والرابعة بين تلك الاحتمالات
 احتمالات ولعل اولها ان يجوز شي من الامور الاستعمال في كثير
 بالاحتمال الذي لا يتحقق ان ثبت الاحتمال لا يتحقق ان ثبت ما قلناه ان
 لم يفرع من عدم الدليل عليه وان يقول الامر الى الوقت عينه السائل بجميع
 لا المذهبين السجود فلا يتحقق ان يقول الامر لا يتحقق احد المذهبين لانه
 خلاف ما في قوله لا يتحقق وانما قلنا ذلك في السبب في كل هذه المواضع
 لعدم الدليل على هذه المواضع سوى التداخل على الاستعمال والادعاء في
 الوقت من الدعوى ولم يفرع ما يصلح عرضا للتداخل على المانع كالبرهان
 ونحوه في التماس الامر فذلك وانما قلناه ما يصلح عرضا له من الموضوعات
 المتعلية في حقها حقا ومن الرابع ان صلاحية النوع لا يوجب

This image shows a page from the Voynich manuscript, featuring several lines of text written in the Voynich script. The script is a complex, cursive system of symbols and characters, which remains undeciphered. The text is arranged in approximately 10-12 lines, sloping downwards from left to right. The page is aged, with visible staining and a yellowish-brown color.

القول في الاستثناء القديم القوي وهو المطلق والافضل فانه لا يستعمل
باصالة الحقيقة وبذلك يتم الشك ونحن ان حمل الاول على تسليم الاستعمال
ودعوا عنه مع الدليل والاحتياج اليه كما في استعمال الآخر وهو لا يخل
علم الحقيقة المحض وج يلزم من المناقشة ما قلنا ومع ذلك فخره المنوع
غير محتمل اذ لا يلزم في الاستعمال الذي لا يستتوي الا ان يكون محتملا او
حقيقة مع قطع النظر عن القويين الخارجين بل يفتقر وانما الخلل في الحقيقة
الثاني ما سلفه وقصده بالحاشية مع جواب الثالث بل يستلزم في
المعنى ويقر بأنهم يستعملون الاستثناء كك فالحال بالمعاصرة يا
لاستعمال الاخر اذ لم يستعملوا الا ذلك فاجاب بمنع الاصل من قطع
من القوي الذي ذكره للعالم وهو الاول من الوجه الثالث ولعل ذلك
يحمل جوابه على السداد من الثانية بل يقدح في كونه قد كان وقال كاستعمل
الاستثناء في الاوضاع المتعارفة بالجمع بضميمة دليل يؤول عليه كاستعمل
في المحقق الاخرى ولعل في الاحتياج الى التوضيح استثناء الحقيقة بالضميمة
هو المطابق لما في المشرية فارجع حجة الحق في قوله في حجة العالم
او دعواه انه دعوى تسليم حجة مقتضى السئلة الاخرى فضلا عن التليل
فانهم دليله فالحال بل قد كره لا يحتمل بل في الشبهة ولا يصح جوابا او دا
لحاذا وانما هو ابرار على الحق في الاستثناء فالحق في هذه الشبهة
بذلك انه يرجع الى قوله الثالث وحسب عندنا والحال بل في قوله ان
هذه الشبهة غير مطابقة للتليل فتوقريرها ولما كان ذلك خارجا عن المزمع
وانما الاصل في بيان عدم المطابقة وعندنا التليل في غاية باقي الى ان لا يخرج

يصلح التمسك به غير فكذلك مثله لو لم يلزم جواب من مطاوع الظاهر للشيء من
 ليدخل ليس لا مركب فان الخروج عن اسئلة الحقيقة والمعية الى الجاهل
 او بوجهه ان وقع بعد ذلك من ربه احدى الطرفين التي توجب الجاهل
 الجاهل ويقع من الخروج عن اسئلة الحقيقة فذلك المستقل ليس له قيام
 الزيادة فلا اعتبار عليه وكذا سقطوا به لا ينافي بيان وجه وجهه
 كذا قيل ويمكن ان يقال معقول كالمستقل او ان يحدو المستقل به من قبل
 بوجه الجاهل من من مقتضى انه كما بين في خارج الموضع فصل الواضع
 هذه القضية لا يتصل الى المستقل اصله فلا دخل له فان قلت لعل الواضع
 انما يقضى فيما يلزم منه فمقدور المستقل من غير ان يكون الواضع بيان
 يكون ما نحن فيه مصداق له قلت نقول الواضع لا يقتضي ما يلزم من عدم
 تعلقه بحول هذا المستقل في القرينة ان كان من استغناء الانا له الزيادة
 التخصيص بالافق بينه وبين المستقل ودمي يحقق بضمير من الوا
 ضعه اعمها في المستقل وهو غير مقتضى المستقلة والاشارة في غير المستقل
 وهو مقتضى مقتضى ما لا يتوالت كان ان يقال ليس الواضع الواضع
 المتعلق في الجملة وان الفضل في المطلق عرفا قيل يمكن ان يقال هو
 ما تضمنه قوله وكذا قرينة وهو لا يقتضاه فلا ينافي كونه قرينة على
 الخروج عن التمسك فيما ليس فيه هذا المانع وان قلت نقول ان شيئا هو
 مدعيه المضمون مقتضى ما وقع بعد ذلك من ربه المستقل في الاستيعاد في
 على التخصيص والقول وجهه لا يقتضاه والتمسك به من دون التخصيص
 الواضع لا يمكن ان لا يلائم عقلية او رضية فالمعقولة طائفة الا

شحوة

يحقق الاجماد المستند به لا يفيها من المعاضد والمعايير التي لا
 لها من حيث كونها مضمرة عقلية ومن البنية في الوجود لا بالاضافة
 والتمسك بالحق لا ينافي ان يتصل بالزيادة الحسية فيم يعقل الله كالمثل
 وان كان الجاهل ان الظاهر المستقل به ان لا يظن المظهر لزيادة العدم
 الاستثناء بما خالف لاصل هذه الزيادة ان حلتها على ان لم يكن من ان
 والاسئلة هي ان كان حلتها على ان كان حلتها انما كانت تلك الزيادة وقد قلنا
 ثم قلنا بمقتضى التمسك الاول صحيح وان خالفه لاصل ليس الا كما بينا
 الحكم العام الاول الذي يقتضيه الفصل في المثل وفيه ان يعنى بوجه
 الخاصة على الوجه الاول اعم لان مقتضى الفصل اعم من الحقيقة ليس الا
 مقتضى الحكم الاول الذي يقتضيه الحقيقة والافق في مقتضى ما يمكن
 من الحكم ذلك مقتضى بان التمسك بالحق بهما لانه بعد ذلك مقتضى
 على الملائمة المعقولة بين التمسك والتمسك وتكون مقتضى التمسك بوجه مقتضا
 حل التمسك على الحقيقة اقتضاء ظاهره من ان لا يستثنى منه
 واقتضاء مقتضا يقتضيه من ان لا ينفك عن كون مقتضى مقتضى الواضع
 الواضع على ما سبق غير واضح التمسك ومع ذلك لا يلزم منه ان يتوقف
 في الجملة على الحقيقة ان لا يستغناء ذلك بحكمه او لا على سبيل الرجاء وان
 لظهور زيادة الحقيقة مع احتمال طرائق ما يلزم من الرجوع عنه
 وقد تقرر من ان علاقة الجزء والكل ان مقتضى العلاقة في المثل في
 في هذا النوع من العلاقة منوع لم لا يكون العلاقة قسمة الا
 خارج من هذه التمسك المتعاقبة مقتضاها بوجه مقتضى

شبه المجلة الواحدة بالآخر من جهة واحدة فلا تارة يكون
 عليها لو كانت مقتضى المستند لكانت على ظهور عدم تخصيص في الوجود
 لا يجوز ما في الجيب فالأولى مع الظهور وكان هذا هو الجيب كما
 قيل وأورد على قوله كونه مع ذلك لا يقتضي هذه العبارة كونه احتمال بروج
 بناء على ادعاء المستند من ظهور اللفظ في الموضع واستصحاب عدم
 دليل على عدم كونه لا يقتضي الاحتمال الموضح في النص المستند لا
 دعواه الظهور لا القطع فالأولى في الجواب مع الظهور مع أو جيب
 الاستسكان أن السكت المنع والافتراض لا يقتضي ههنا الرأى من تخصيص
 مقتضى ذلك الواجب وضع الفاظ ظاهرة في معنى يقتضي أن يكون عليها
 ما دام لم يعمد فيها ما دعى ووضع الفاظ أخرى ظاهرة في الضيق
 منها والاصل والظن انما هو استعمال تلك الالفاظ الأولى وإنما لم
 يتحقق صيرورتها من غيرها لم يعمد فيها من غيرها وإنما كان الواجب
 مع لم يضع هذه الالفاظ المناسبة لصرف الالفاظ الأولى من غيرها
 ههنا كذا أو بعضها في الالفاظ ههنا ولا اصل يترك عليها الاستسكان مع
 عدم الوضع وذلك الأصل لا يختص بلفظ يصح صدارة للفظ الآخر
 معناه ووجه دعوى أن صرف اللفظ من معناه المضاف هو موضح في
 تارة فعل الواجب التعليم ههنا من مثله مما السكت فيه ما فيه إذا تمت
 هنا فتقول قوله المستند لما خصصنا المجلة التي عليها الاستسكان
 التي لا يقال أن الالفاظ المتعلقة بوضع الوضع وكذا سائر الالفاظ
 نفس علم تمامها حاله ذلك لاداء به التخصيص المتعلق بالاستسكان نأى

الوضع

الوضع بأن على المجاز فيكون حاله علم المستند ما لم من الدليل أن
 التخصيص في الجيب يقتضي استحالة الاستسكان ولا يجب أن يقتضي
 فيكون من جهة غير جازية وإنما بسبب حكم الوضع فهو بأن على المجاز
 لا يقتضي حكمه قبل الدليل بعبء ولا يقتضي أن قطر الحكم لكان هذا فإذن
 ينبغي أن يفضل الوضع من ههنا مع الضوابط في الجواب عن الثاني
 انما لم يقتضي التخصيص بغيره لكونه متعلقا بالمجوز من الالفاظ المستند
 ما يتعلق بالاختصاص إذا لم يبال بها وهذا وجه لا يرد ما قد ذكره
 في هذا ما لا يقتضي على الأصل والثالث هو أنه لا يقال ما إن يستند
 كل من التخصيص بالقرارة ذلك ذلك التسمية التسمية وسدود الالفاظ
 أو صحة الأمر أن امرؤا أو سبعة من حيث هو واحدا إلى التخصيص
 لا يكون بالكلية بل ما ذكره في الثاني فثبت المطلق لا يلزم فإن
 العامل الواحد يمكن أن يتصل إلى اثنين انما التزم في سائر كل منهما
 طبيعة غاية ما في الباب أنه قد يعمد من معنى واحد فيظن ولا يكون
 سببا لها سادس بل معنى كالت. بل يجوز بالتخصيص أنه لا يقتضي
 التجوز والغير انما هو التخصيص لا يقع آخر من المجاز فالمتناهي من
 التخصيص لا بين التخصيص والمجاز فلا يرجع على أن قوله كان كذا
 قبل ذلك خير بأن الغير ليس من الفاظ الهمم التي يكون اختصاصه
 غير متجاوزة إلى التخصيص بل هو انما سطر من معنى طرأ عليه
 التجوز من الهمم أو سببه بالمستند اللغوي بين الهمم والتخصيص
 على اختلاف الرأى والتخصيص الذي وقع التزم في ترجيح على سائر

ويكون مراده به ما يتبادر له من بعد الاول ان يقال الاصل ان يقول على
 الجهل الظاهر من الكتاب والسنة معناه ان كلامه لا يحيد اذا تعارض مع
 مع بعضه كان احدهما سائلا بالخاص في جوده دون العام كان على ما
 نسبت الى الآخر وبذلك طلبة استقراء على الحقيقة والتأخير واسم لم يرد
 عنى صواع الخبر من الشئ الاستفسار من تأويله فيما كان محتسبا لا
 يرى بين الصواع منه صور ان التواتر فالأولى بطلان لا يفتقر الى
 فيه وروى عن ابن عباس ان قالوا لو كان القرآن ناضجا على الجليل وهذا
 محتسب الا انه يحتمل الاخبار على صورة عدم التواتر جميع انتهى ويمكن ان
 الاجابة للمفكر من محقق قوله تعالى وانما لكم الرسول محمد وعليه من لا
 بل هو الخبر الواحد فالقول بهذه الاخبار يستلزم تخصيص الخبر الواحد
 وحمل الآية الاصل على الاسان البين في خصوص الآية في الحقيقة فيتم تخصيص
 هو الخبر وهو كونه ظاهر كنهه محكم صرف وقد يقال تخصيص الكتاب
 خبر الواحد يستلزم تخصيص الآية خبر الواحد بهذه الاخبار فيلزم عدم
 هو ان تخصيص الكتاب خبر الواحد لانه لا ينافي في سورة استقامة الجمل والتخصيص
 ان هذه الاخبار لا يحصل خصائص الحق متفاد من المصنوع فالعمل بالسلك والتحليل
 على المناقضة يحصل ان كنهه ما على ما هو خبر الواحد لا يخفى ان هذا
 يقتضي الحكم بمجموع القرآن وهذه التوفيق في كون الخبر الواحد محتسبا فلا يتم
 بناءه التوفيق عليه التوفيق الا ان يقال هذا الحق منه فيتم بطريق البرزخ
 الخبر ويكون مراده بقوله سقط وجوب العمل بسقط الخبر وجوب العمل بالكتاب

محتسباً ووجه تخصيصه كونه مبنى التوفيق وقوله فيه تأويل لان المتع انما يكون البرزخ
 وقوله المتع اذا اوجبه لم يبق التوفيق وجه ويكون ان قوله باثر ما حصل
 الشك في البرزخ وهو احتمال متقاي يدرج في قيام الدليل او خطي عليه
 لا يحصل المصلحة فيجوز في الامكان وجه يحصل التوفيق المثلت محتسباً
 الخطاه وربما ان يقال ان وجه المتع فكان تأويله ما يردون من قول العقل
 ما يكون والتمسك بالغير المستقر واذا لم يكن للنظر تحقيق ما به الاحتمال الخفا
 يقتضيه واستمر الخلل والافتراق والخفى انه بعيد مما يورد في المستفاد
 فيمن مثل الحق والاصول الى الدليل الذي يعطي للمعاد عليه في حقيقة خبر
 الواحد فيلزم على جوار تخصيص الكتاب تأويل الدليل عليه هو على التصانيع
 في جوارده متكررة وقد اختلفوا في ما قد من عدم من الجوامع العربية او
 خصوصاً وكذلك على ما لا ينافي في الاستقراء وهو ان
 وهو ان عالم الكتاب فيلزم ان كان هذا خبراً او لا جواباً انما لا يتم
 الاصل الا بدعوى مساواة الطرق الخبرية لثبات الخبر في الدليل او
 كان مقتضى الاحتياط محتسباً وذلك المساواة لا يتم الا بما قال في الخبر
 الثاني انتهى وعليه انما لا بد من الله على تقدير المساواة لا وجه العمل على
 الخبر وهو عدم الكتاب نعم ان كانت المساواة مع قطع النظر عن خصوص الخبر
 وطبيعة دلالة الحق الذي هو الخبر بالمعنيين وليس كذلك اما حصل المساواة
 ولت اعتبار الخصوس فلا يمكن اعتبار ما في الحق الذي هو
 الخصيص هو ان المسلم ان الشئ يقع من الخصيص والخصيص في الامكان
 كما ادعى المستدل فكونه يكون مثله مثله لان يقال انه امر واحد على

احتمال ذلك الجيب المانع ومحتمل انه يكون الامر التماسا في كلام المتص
 اسألة اليه كذا فلو كان كونه اهو انما هو شئ واحد وكنى هذا الجيب
 خلفه لفظا وانما ان التحصيل دفع والشئ دفع والرفع اهو من الرفع
 يحصل شعري لا طاعته اذ غابت ما يمكن ان يقال ان دفع دفع
 الشئ هو المنع من اعدائه والحدوث حيث ضعف الاحتياج الى الملة
 والمؤثر في الرفع هو اذ كان استدامة الشئ وقفا على الوقار فحق
 لاستناده من الملة وهو من كونه جيبا على اصل غاسق هو الذي يري
 القادر والمؤثر في الغنا والحاجة وقد تمت من شانه في وسعه وبر
 مؤثره ما من فيه ان دفع الدليل من البقاء كمنع لما هو من القدر
 كمنع الوقوع وان كانت كمنعها من ماضيه والظلم في دلالة الاقوال
 المتأخرة في اول قوله دلالة العلم على الحدوث في الاخر وان كان
 كون حدوها في نفسه دفعا للضعف والآخر لا يورى فان علمه كان
 الباقي غير محتاج الى التاخير في مقام عدم حدوث ما يفسده ويأخره
 هو الاصل على الحدوث فاعلموا ان الحدوث المحجبه لحدوثه متاخران
 خلفا الاصل من دفع الباقي من اللاحق على وعلمه من دفع العلم
 في وقت عدم حدوث الحدوث وهو وانما قلت انها ان العلم الشئ
 خلف الاصل فالشئ لا شئ من نفسه بل هو في نفسه لا يتاخر من وقوف
 الاصل من هذه الناحية علمه في حاله الاصل من الحقيقة التي ذكرتها
 واما ما كان الماحض اوجبا للعلم فالنقص من هذه الناحية
 ان الشئ يجر هذه الامور غير ان اللاحق في الشئ والشئ في

الترجيح ما ذكرنا من كونه اقل دأبه بالسنة لا التخصيص في بناء العالم
 الخاصه بالكلية المراد بالعام والعام هو العالم المطابق لمن وجدنا
 يظهر من هذه الطرفين ولم يرضى الا كذا الحكم فافهم العلم والعام من بعده لا
 يتحقق الا في الدالة المذكورة لا يجري فيها انما اطرافها فافهم العلم المطابق
 الخاص به من الخصص والعموم يختلف باختلاف العادة والمادة كما قيل
 وافهم انه لا يملكه في الحقيقة من الاصول من استدل في هذه المسألة
 على كون خصص من الكتاب بالكتاب اوجه في العلم والمعرفة فافهم
 وبعضهم يقول ان الاكثر اقسام المسألة الاستدلال بالعلم والعموم من الدالة
 بينهما ما هو وجوبه في شرح العلم والحقيقة ليست دون في المسألة كما
 استدل الشئ والمفهوم من الشئ انما هو العلم في المسألة فافهم في غيره
 شاع الصب والاذلة وعلمه في الشئ هكذا فان علمه من الاصل
 وشاع العلم كذا من الزين علمه وانما العلم كذا من الزين من علمه
 الخاص من العلم بالسنة الى العلم بان فينا ذلك بعض افراد العلم اسوة
 كل خاص في نفسه او ما استدل لا شئ في الزين من العلم من علمه
 كما في اصل العلم كمن ولا يتعلموا العلم في نفسه ولا علمه من علمه
 الاصول كالاصول والعموم وتما في الاصول العلامة من وجه الزين
 ولم يعمدوا ذكره الا في حواشيها في قوله علمه من العلم والاذلة والعموم
 لا يتاخر في هذه الصفة هو الذي لا يورس في الشئ من علمه في نفسه
 ان علم الاقوال من حجب بناء العلم على العام في اسألة العلم في
 البناء من بعض من سنة من التجهيز من المخالفة في ذلك كما في العاشرة

هذا هو وجه الخفية بأسرها حيث ذهبوا إلى كون حكم التعارض في الله
 المتساوي والرجوع إلى التجهيزات الخاصة وكذلك حكم جعل التباين بينهم
 والمفرد من القبول أن حكم التخصيص لم يجد في أحد وجه آخر سوى ما
 ذكره في النهاية ثم المقارنة إنما هي صورة الفعل والقول أو الفعلين إنما هما
 فلا يفتقران إلى التباين الحقيقي فيما ذكره من كلامه في المقارنة ما يمتنع
 التعميم والتباين على وجه الاتصال دون التباين والتعميم والتباين هما
 المتباينان والأول لم يستفاد من بعض أحكام القسم الثاني بل قد استفاد
 الثاني من بعض الحكم على وجه العمل العام من بعض الحكم على وجه ما يتبع
 البنية من وجه العمل العام وإنما الله وسئله ليس بجواب لا يمتنع
 لا يجوز بعضه وتخصيصه في المنع والام وهو غير مطابق لمفهوم التعميم
 فإنه يلزم من أن يكون التخصيص تباين بين التباين من التباين العام فيما
 ذكره ولا يمتنع ما هو الخاص وقد قد استعمل من غير ما يتبع وليس
 كذلك بل الخاص المتأخر على هذا محض من جهة ما استعمل في ذلك وهو
 أما العام فتباين الخاص المقدم مطلقا سوى خلافه وإشياء العمل متساوية
 هذا هو الوجه الذي من أن التباين في الحقيقة في الأفعال لعدم استقره
 فهو ممكن ولهذا لم يذكره إلا كقولنا والله في ذكره نظرنا إلى إمكانه وحقيقة
 القول أو الفعل أو القول فإنه يتبع المقارنة والتباين في الحقيقة
 تباين الخاص من وجه العلم على سبيل الاتصال ويمكن أن يكون مراد بالمقدرة
 ما استعمل التعميم وهو يكون متصور في صورة التباين على سبيل التخصيص
 وتكميل القسم من جهة الإلهي والمفارقة في أمثال الأصول المتباينة في الأفعال

لا يقال

الإجماع لكان ذلك مطلقا على أن كل ادعاء يكون له جواب في الخاص
 تظهر من جهة التخصيص في العلم وقد قدوت دلائل حقيقة ذلك على
 أنه لا بد من التباين في مايات أو أفعال أو أفعال في العلم العامة وهذا حقيقة
 أن الخاص في مايات العلم العامة لا يمتنع العلم عليه إلا أن يكون
 التباين في مايات العلم كونه على الأعمى الجمع بين ما يوجد ويختص
 لعدم ما يفسد ما هو الواقع في العلم وما يمتنع فيه من الجمع بين الخاص على
 الحق وفيه يمتنع أن لا يمتنع هذا العلم على ما يمتنع من استيفاء ذلك العلم
 في الرجوع بين العام والخاص من حيث هما عام وخاص مع قطع النظر عن التباين
 بحيث لا يمتنع في الأفعال الخاصة لا بد من أن يكون لها جواب في العلم
 في الخاص والخاص التخصيص من جهة الأعمى في الرجوع الخاص من جهة العلم العام
 لتخصيصه لانه على العمل العام يكون الخاص من جهة العمل العام في العلم
 إجماعا وإنما التباين في العلم العام الذي قد يكون الخاص من جهة العلم
 فقد ظهر أنه لا يمتنع من جهة النسبة إلى التخصيص ليس فيه ويكون على ما يمتنع
 في الأصول في وقت نصبه في وقت يكون من جهة العلم من جهة الحقيقة
 كما من جهة الحقيقة فاما أن يكون مع جهة ظاهره في العلم العام لا يمتنع
 كذلك لأنه لا يمتنع أن يكون على جهة العلم من جهة العلم لا يمتنع
 فضلا من أن يجوز به علم وإنما التباين في العلم من جهة العلم لا يمتنع
 اتفاق التباين على الحقيقة كمال العلم على الاستيعاب مع ما يمتنع من جهة
 ومع كونه على كمال العلم والاعتناء به من جهة العلم بل لا يمتنع من جهة العلم
 وضع على علمه من جهة العلم من جهة العلم ولا يمتنع من جهة العلم من جهة

[illegible]



6	6	6
6	6	6
6	6	6

[illegible]

مصفر حد آورده بر سر مشور

فصل في بيان ما كان عليه
العلماء من التمسك بالكتاب

This image shows a close-up of a page from an old manuscript. The paper is heavily stained and discolored, with a large, dark, irregular stain in the center. Faint traces of text are visible, including the word "Crisp" and some numbers like "11" and "12". The text is mostly illegible due to the damage and fading.





